

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد لمين دباغين– سطيف 2

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

أطروحة

مقدمة لنيل شهــــــــادة

دكتوراه العلوم

التخصص: **النحو الوظيفي**

إعــــــــــــــــــداد الطالب(ة): **نجيب بن عياش**

عنوان الأطروحة

الكفاية التفسيريَّة في النَّحو الوظيفي وتطبيقاته على اللُّغة العربيَّة
ــ دراسة في كتابات أحمد المتوكّل ــ

المشرف: د/ كمال قادري

جامعة: محمد لمين دباغين – سطيف 02 -

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د. يوسف وسطاني	أستاذ	جامعة سطيف 2	رئيسا
د. كمال قادري	أستاذ محاضر (أ)	جامعة. سطيف 2	مشرفا ومقررا
د. الزايدي بودرامة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	ممتحنا
أ.د. محمد زهار	أستاذ	جامعة المسيلة	ممتحنًا
د. أحمد مرغم	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	ممتحنًا
أ.د. صالح خديش	أستاذ	جامعة خنشلة	ممتحنًا

2018 - 2017



بسم الله الرحمن الرحيم



الإهداء

يطيب لي أن أهدي عملي هذا إلى:

أستاذي المشرف الدكتور كمال قادري أطال الله في عمره.

والدّي الكريمين حفظهما الله أمي الحبيبة ومثلي الأعلى أبي العزيز، إخوتي وأخواتي.

إلى جميع أفراد عائلتي كل باسمه الخاص ومن كان في سمائي شعاعًا.

إلى جميع زملائي خاصَّة لمين وصافي الدين وعادل ورياض وسليم وعبد المالك وربيع وعمر.

إلى كل غيور على دينه ولغته ووطنه.

إلى كل طالب علم أخلص القصد.

إلى كل من يحمله القلب ولم يذكره القلم إليهم جميعًا أهدي عملي هذا المتواضع.

"نجيب"



كلمة شكر وتقدير

الحمد لله وحده.

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أمّا بعد:

أسجل شكري وعرفاني بالجميل وتقديري.

أمّا شكري فللأستاذ المشرف على الرسالة، الدكتور كمال قادري سلّمه الله ورعاه على ما بذله معي من جهد في قراءة الرسالة وإسداء النصح والتوجيه مدة الإشراف، جزاه الله عني كل خير.

فقد كان – ولا أزكى على الله أحداً – حريص كل الحرص على تجلية الحقائق العلمية، وضرورة إبرازها بصورة جيّدة، مع توجيهي إلى دقة العِبارة، وسلامة التركيب، وصحة الأسلوب.

كما أسجل تقديري للجهود المبذولة التي تبذلها الجامعة، لتيسير طريق العلم أمام طلابه، فجزاهم الله خيراً.

ولا يفوتني تسجيل شكري ودعائي لجميع أساتذتي، الذين أفادوني كثيراً، وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور اليامين بن تومي والدكتور عبد الرحيم عزاب، ولجميع إخواني، وزملائي؛ من أعارني منهم كتاباً، أو أبدى تشجيعاً، فلهم مني كلُّ شكرٍ وتقدير، جزى الله الجميع خيراً.

فشكرًا لكل هؤلاء




مقدّمة



مقدّمة:

قام اللِّسانيّون بدراسة اللغة من جوانب متعدّدة وفقًا لأغراض متنوعة، واهتمامات مختلفة، فنتج عن ذلك ظهور نظريات ومناهج لسانيّة متبايّنة كالنظرية البنيويَّة، والنظرية التّوليديّة التّحويليَّة، والنّظريَّة التّوزيعيَّة، والنَّظريَّة الوظيفيَّة ...، ويرجع هذا الاختلاف بين المدارس اللِّسانية إلى الاختلاف في الكفاية التي ينبغي أن تتحقق في البحث العلمي اللِّساني، وقد أدى هذا الاختلاف إلى توسيع مجال الرّؤية في الدّرس اللّساني، وفتحِ آفاق جديدة للدّراسات اللُّغويَّة على مرِّ العصور، ثم إنَّ هذا الاختلاف لم يرسمه اللِّسانيّون بأنفسهم بل فرضته نظريات لسانيَّة متعدّدة تقوم على مبدأ اختيار اللِّساني للحدود التي تشتغل فيها اللِّسانيات، ونظرته إلى طبيعة العلم، وتحديد نوع المادة اللُّغويَّة، والوسائل التي تجمع بها المادة والمناهج التي تحلّل بها، وكل هذا يعود مرجعه إلى عاملين رئيسين أحدهما: اختلاف الأسس المنهجية لكل نظريّة، وثانيهما: تفاوت أو تباين الكفاية التفسيرية لكل نظرية.

ومهما يكن هذا الاختلاف، فإنَّ ما يعنينا أنّ بعض اللُّغويين العرب المحدثين طبَّقوا بعض هذه النظريات على اللُّغة العربيَّة، حيث حاول ميشال زكرياء وعبد القادر الفاسي الفهري تطبيق النَّظريَّة التَّوليديَّة التَّحويليَّة لـ نوام تشومسكي (N. Chomsky)، كما حاول مازن الوعر تطبيق نظرية الدِّلالة التَّصنيفية لـ ولتركوك، في حين طبَّق أحمد المتوكِّل نظريَّة النَّحو الوظيفيّ لـ سيمون ديك (Simon dik) على اللغةالعربية،باعتبارها تهدف إلى دراسة التُّراث، معيدة قراءته وتأويله في ضوء النَّظريّات اللِّسانيَّة الحديثة، وقد انتهى تطبيق هذه النظريات إلى نتائج مختلفة ومتعددة.

ومن خلال جهود ومحاولات أحمد المتوكل جاء هذا البحث لتقييم:

أولاً: الكفاية التفسيرية في نظرية النحو الوظيفي، من حيث هي نظرية تسعى كغيرها من النظريات اللِّسانية إلى تحقيق هذه الكفاية.



ثانيًا: تطبيقات هذه النظرية على اللغة العربية.

بناء على ذلك؛ اخترت أن يكون عنوان بحثي على النحو الآتي "**الكفاية التفسيريَّة في النَّحو الوظيفيّ وتطبيقاته على اللُّغة العربيَّة - دراسة في كتابات أحمد المتوكّل -**".

واخترت البحث في هذا الموضوع للأسباب الموضوعية الآتية:

- اهتمام الجامعات العربية بالنحو الوظيفي؛ إذ أصبح يشغل حيّزًا مهمًّا في الدِّراسات اللُّغويَّة الحديثة.

- كثرة الاشتغال بهذا المجال؛ إذ كثرت فيه البحوث على اختلاف الرُّؤى.

- محاولة الوصول إلى الفهم الجيِّد لإدراك حقيقة ما يدعو إليه أحمد المتوكل.

- اقتناعي بضرورة متابعة نظرية النحو الوظيفي، وتطبيقاتها على اللغة العربية لتقييم النتائج التي توصلت إليها.

- أَجريت في مرحلة الماجستير دراسة حول "المكوّن الوظيفي في اللغة العربية - من الجملة إلى الخطاب - عند أحمد المتوكل من خلال كتابه "قضايا اللُّغة العربية في اللِّسانيات الوظيفيّة"، وجدت أنّ مدار تحليل المدوَّنة اللُّغويَّة تتمثل في الكشف عن الخصائص اللُّغويَّة، وتحديد العناصر الوظيفية التي تحتكم إليها، وذلك بالاعتماد على مناهج جديدة تقوم على مبدأ التحليل والتفسير.

- التعريف بنظرية النحو الوظيفي وفهم مبادئها وتفسيرها تفسيرًا علميًا.

- بيان الكفاية التفسيريَّة لنظرية النحو الوظيفي.

وانطلاقًا من هذه الرؤية، فإنَّ هذا البحث تدفعه جملة من الأسئلة الجوهريَّة تطرح إشكالات متعدّدة يمكن تلخيص أهمها في الأسئلة الآتية:

- هل نظرية النَّحو الوظيفي نظريّة في اللُّغة عمومًا، أو هي مجرَّد تصوّرات لعدد من المعطيات والقضايا اللِّسانيَّة؟



- هل مبادئ النحو الوظيفي التي يراها أحمد المتوكل قابلة للتطبيق، أو هي قوالب مجرّدة وآراء صوريَّة ليس لها تمثيل ولا انعكاس في الواقع؟

- هل تَمَكَّن أحمد المتوكّل من تطبيق نظريّة النّحو الوظيفيّ على اللُّغة العربيَّة؟

- ما هي الأدوات والإجراءات التي اقترحها النحو الوظيفي لتحقيق الكفاية التفسيرية؟

- هل قدّمت نظرّية النّحو الوظيفيّ إيجابات، وإجراء تطبيقات عمليَّة على ظواهر اللُّغة العربية وخصائصها؟

- كيف يبنى التصور العلمي الدقيق والمضبوط للكفاية التفسيرية في النحو الوظيفي؟

- هل يحقق النحو الوظيفي الكفاية التفسيرية؟

- هل أثرى النحو العربي أم لازالت مجرّد اجتهادات فيها نظر ؟

- هل أجابت الوظيفية على مشكلة المعنى في اللغة العربية؟

- ماذا قالت الوظيفية عن الصوت، وعن التركيب؟

- هل قدّمت النظرية النحوية الوظيفية ما لم يقدّمه النحاة القدامى؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة اقتضت طبيعة البحث أن يتوزَّع على مقدَّمة، ومدخل، وأربعة فصول،وخاتمة.

- المقدَّمة: بيّنت فيها طريقة سير البحث؛ إذ عرضت إشكاليَّة الدراسة، وأهدافها، والمنهج الذي اعتمدت عليه، وبنيتها، ومصادرها، والصعوبات التي واجهتها أثناء إنجازه.

- المدخل:خصَّصته لتعريف الكفاية التفسيريَّة، وتحديد اِتجاهات المدرسة الوظيفيَّة، ودور الكفاية التفسيريَّة في النظريات اللّسانيَّة الحديثة.



- الفصل الأوَّل: عنونته بـ؛ الإتجاه الوظيفي عند أحمد المتوكل، وفيه مبحثان:

تناولت في المبحث الأوَّل نشأة النحو الوظيفي وتعريفه، وركّزت فيه على النَّشأة ومفهوم النحو، ومفهوم الوظيفة، وتحديد موضوعها.

والثاني؛ تحدَّثت فيه عن مبادئ النحو الوظيفي (انعكاس الوظيفة في البنية).

- الفصل الثاني: عنونته بـ؛ الكفاية التفسيرية في نظرية النحو الوظيفي، وقسَّمته إلى مبحثين:

الأوَّل تحدثت فيه عن الكفاية التفسيريَّةمن خلال الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي.

والثاني؛ فلمناقشة الكفاية التفسيريَّة من خلال نماذج النحو الوظيفي.

-الفصل الثالث: عنونته بـ؛ تطبيقات النظرية النحوية الوظيفية على الأبنيةالعربية، وقسّمته إلى مبحثين، تناولت في الأوَّل؛ أنماط الجمل في اللغة العربية وإشكال الترتيب الأساسي في بنيتها.

وتناولت في الثاني؛ ظاهرة الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي، فتحدثت فيه عن مفهوم الإعراب وأنواعه وحالاته،وأهم الإغناءات والتعديلات التي مسَّت الجملة العربية.

- الفصل الرَّابع:عنونته بـ؛ نقد وتقييم، وقسَّمته إلى مبحثين:

الأول: تحدثت فيه عن نقد النظريَّة الوظيفية عند "سيمون ديك" انطلاقا من نشأة الوظيفيَّة، والثاني فلنقد كتب أحمد المتوكل، وركزت فيه على تلخيص كتب أحمد المتوكل ودراستهادراسة نقديَّة.



وأنهيت ذلك **بخاتمة**؛ لخَّصت فيها ما جاء في البحث، وأهمّ النَّتائج والملاحظات المتوصَّل إليها.

واعتمدت في بحث مجموعة من المصادر والمراجع في النَّحو واللِّسانياتالوظيفيَّة، وهي متعدّدة ومختلفة ومتنوعة بحسب قضاياها، منها القديمة ومنهاالحديثة، ومن المصادر العربية القديمة، اعتمدت العناوين الشهيرة في النحوالعربي؛ نحو:

- لسان العرب لابن منظور.

- الخصائص لابن جني.

- الإيضاح في علل النحو للزجاجي.

- معجم مقاييس اللُّغة لابن فارس.

أمَّا المصادر الحديثة؛ نجد: كُتُب أحمد المتوكل المختلفة في الوظيفية والتداولية، وحافظ إسماعيلي علوي، ومحمد الأوراغي،وعزّ الدين البوشيخي، ونعيمة الزهري.

ويتطلب هذا البحث في طريقة دراسته، وأسلوب تناوله، منهجا خاصًّا يناسبه، يتحدد هذا المنهج من خلال طريقة المعالجة المتبعة في تحليل النصوص الحيَّة، ومن ثمة الإجابة عن كلّ التساؤلات، والمنهج الذي اتّبعته في ذلك هو المنهج الوصفي، معتمدًا فيه على الاستقراء والتحليل، وتقييم هذه النتائج من خلال مبادئ نظرية النحو الوظيفي، هذا من جهة، والنتائج التي خلص إليها النحاة العرب القدامى من جهة أخرى، بغض النظر عن اختلاف الإطار النظري للمرجعين، والذي يتخذ من المنهج الوظيفي أداة له في المقاربة.

انطلاقًا مما ذكرته سابقًا، ومن أجل التمرس في البحث العلمي المنهجي، وهو هدف سام في حدّ ذاته، رأيت أن أدرس الكفاية التفسيريّة، للتعرّف على كيفية بناء تصور علمي دقيق لها في النحو الوظيفي، ومدى تماثل هذه الكفاية النظامي للواقع اللغوي وصفًا وتفسيرًا،



ومعرفة النظريات اللِّسانية الحديثة للتحكم في آليات البحث اللساني والإحاطة بمبادئ نظرية النحو الوظيفي وإولياتها في تحليل الخطاب اللغوي، وكذلك تقييم الكفاية التفسيريَّة في هذه النظريَّة وتطبيقاتها على اللغة العربية، ومحاولة الكشف عن أسبقية البنية على الوظيفة، ومعرفة جهود أحمد المتوكل، ومدى تأثرها بالاتجاه الوظيفي، وكذلك النموذج الإعرابيل "سيمون ديك"، والوصول إلى نظرية نحوية وظيفية تقوم على مبدإ أن اللغة أداة لفهم وظيفتها، والبحث عن القدرة التفسيرية لنظرية النحو الوظيفي من خلال كتابات أحمد المتوكل.

وقد واجه البحث صعوبات تتمثَّل في:

- عدم توفر كتب "سيمون ديك" المؤصلة لنظريّة النحو الوظيفي.

- صعوبة التعامل مع كتب أحمد المتوكّل نظرًا لتشتت أفكاره، وعدم ترتيبها، لأنَّه في كلّ مرَّة يُراجع افتراضاته والنتائج التي توصَّل إليها.

وختامًا، أحمد الله العزيز المعين على توفيقه ومنّه، وأشكر الأستاذ المشرف الدكتور كمال قادري اعترافًا بفضله وتشجيعه لي لإنجاز هذا البحث، والإشراف عليه ومتابعته حتى استوى على الصورة التي هو عليها فجزاه الله عني كل خير.

كما لا أنسى الفضل الكبير لجامعة سطيف، وأخص بالذكر قسم اللُّغة والأدب العربي، حيث وجدت فيها كل التسهيلات.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى السّادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وتقييمه وتقويمه.

أسأل الله جلَّ ثناؤه السّداد والتّوفيق، وما توفيقي إلاَّ بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

مدخـل

الكفايـة التفسيريّـة

1 - مفهوم الكفاية التفسيريّة

2 – اتجاهات المدرسة الوظيفية

3 – الكفاية التفسيريّة في النظرية الوظيفيَّة



1 – مفهوم الكفاية التفسيريّة

أولاً: مفهوم الكفاية: لغة واصطلاحًا: يختلف المعنى العام للمفردة عن المعنى الخاص، لذلك فمن البديهي التعرض إلى المعنى اللُّغوي والاصطلاحي لكلمة الكفاية.

1 - الكفاية لغة: من كفى يكفي كفاية. ومن معانيها: «ما يحصل به الاستغناء عن غيره، ويقال: اكتفيت بالّشيء: أي استغنيت به، ومنه قوله صلى الله عليه وسلّم: "من قرأ بالآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه"[1]. ومنها: القيام بالأمر، فيقال: استكفيته أمرًا فكفانيه: أي قام به مقامي، ويقال: كفاه الأمر إذا قام مقامه فيه فهو كاف وكفي، ومنه قوله تعالى: أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٣٦﴾ الزمر / 36.

ويعني هذا: سدّ الخلّة؛ أي الحاجة وبلوغ الأمر في المراد، فيقال: كفاه مؤُونته يكفيه كفايةً.

ومنه الكفيّة: وهي ما يكفي الإنسان من العيش»[2].

2 - الكفاية اصطلاحًا:

اصطلاح عليه الفقهاء عدّة استعمالاتٍ منها: «الكفاية بمعنى: الأفعال المهمّة الّتي قصد الشّارع وجودها دون النّظر إلى شخص فاعلها، وذلك لتعلقها بمصالح الأمّة، ويطلق على تلك الأفعال فروض الكفايات كالجهاد في سبيل اللّه، وإنقاذ الغريق. يعني هذا سد الحاجات الأصليّة للشّخص من مطعمٍ وملبسٍ ومسكنٍ وغيرها، ممّا لا بدّ له منه على ما

---

[1] - حديث أخرجه البخاي فتح الباري، ج9، ص55، ومسلم ج1، ص555، من حديث أبي مسعود، واللّفظ للبخاري.

[2] - ابن منظور: **لسان العرب**، وابن فارس: **معجم مقاييس اللُّغة (مادة كفى)**، نقلاً عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميَّة الكويت: **الموسوعة الفقهيَّة (ط. أوقاف الكويت)**، ج35، كِفَاية - ليلة القدر، ط2، 1983، ص5.

يليق بحاله وحال من في نفقته من غير إسرافٍ ولا تقتيرٍ»[1]؛ بمعني الاستطاعة والقدرة على الوصول إلى قضاء الحاجة.

في حين عرَّفها "ميشال زكريا" بقوله: «الكفاية هي القدرة على إنتاج الجمل وتفهمها في عمليّة التكلُّم»[2]؛ أي معرفة قواعد اللُّغة لتحقيق التواصل الصحيح، وتتمثل قدرة المتكلّم - المستمع - المثالي في عملية الجمع بين الأصوات اللُّغويَّة وبين المعاني، وفق تناسق وثيق مع قواعد لغته[3]، ويقصد هنا بالمتكلّم المستمع المثالي الذي يعرف قواعد لغته معرفة كاملة.

ثانيًا: مفهوم التفسير: لغة واصطلاحًا.

1 - التفسير لغةً:

قال ابن فارس: «(فَسَرَ) الفاء والسين والراء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه»[4].

وقال ابن منظور: «(فسر) الفَسْرُ: البيان، فَسَر الشيءَ يفسِرُه بالكَسر وتَفْسُرُه بالضم فَسْراً وفَسَّرَهُ: أَبانه... الفَسْرُ: كشف المُغَطّى، والتَّفْسير كَشف المُراد عن اللفظ المُشْكِل، واسْتَفْسَرْتُه كذا، أَي سأَلته أَن يُفَسِّره لي»[5].

---

[1] - وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميَّة الكويت: **الموسوعة الفقهيَّة (ط. أوقاف الكويت)**، ص5.

[2] - ميشال زكريا: **الألسنية (علم اللُّغة الحديث) المبادئ والأعلام**، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1980، ص261 - 262.

[3] - ينظر: ميشال زكريا: **الألسنية التوليديّة التحويلية وقواعد اللُّغة العربية (النظريّة الألسنيّة)**، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1986، ص32.

[4] - أحمد بن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ، ج 4، ص 504.

[5] - ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر – بيروت، ط1، ج 11، ص128.



وعُرِّف التفسير بأنه: «الاستبانة، والكشف، والعبارة عن الشيء بلفظ أسهل وأيسر من لفظ الأصل»[1]، يعني هذا أنَّ التفسير في اللغة: هو البيان، والإيضاح، والكشف بلفظ أسهل وأيسر.

2 ـ التفسير اصطلاحًا:

قال الإمام الزركشي[2]: «التفسير: هو علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وحِكَمه، واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ»[3]، وأطلق الزركشي التفسير على الفهم والبيان والإيضاح.

وعُرِّف علم التفسير أيضاً بأنه: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها، الإفرادية، ومعانيها التركيبية، وتفسير الشيء لاحق به ومتمم له وجار مجرى بعض أجزائه، قال أهل البيان: التفسير هو أن يكون في الكلام لبس، وخفاء فيؤتى بما يزيله ويفسره»[4]. وهذا التعريف ركز على القراءات بشكل جوهري لكنه أشار إلى إيضاح

---

[1] - ابن منظور: **لسان العرب**، ج11، ص128.

[2] - هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله المصري الزركشي الشافعي الإمام المصنف، ولد سنة خمس وأربعين وسبعمائة، وأخذ عن الشيخين: جمال الدين الأسنوي، وسراج الدين البلقيني وكان رحالة في طلب العلم، وكثير التصانيف، توفي بمصر ودفن بالقرافة، سنة أربع وتسعين وسبعمائة، ينظر: ابن العماد العكري الحنبلي: **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تح: عبد القادر الأرناؤوط، ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير– دمشق، ط1، 1406هـ، مج 6، ص334. وينظر: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني شهاب الدين: **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمنة**، دائرة المعارض العثمانيَّة حيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ، ج1، ص479.

[3] - بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي: **البرهان في علوم القرآن**، دار إحياء الكتب العربية ط1، 1376هـ، ج1، ص13.

[4] - أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي: **كتاب الكليات**، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1419هـ ، ص260.

تلك المدلولات بشكل إفرادي، وتركيبي، فهو قد تناول نوعين من التفسير: تفسير مفردات، وتفسير تراكيب، وعليه فإن هذا التعريف أقرب إلى الصواب من حيث استيعاب معنى التفسير عند أهله.

والتفسير (exeges) كما جاء في كتاب نظرية النحو الوظيفي «ربط النص المفسَّر بظروف إنتاجه وبمؤَلِّفه وينزع إلى التوحّد لمحكوميته بالنصّ الأصلي وسياقه ومقاصد مؤلفه"، وتفسير (explanation) هو هدف من أهداف النظريَّة العلميَّة، فالتنظير في اللِّسانيات - كما في غيرها من العلوم - يستلزم عدم التوقف عند مستوى الرصد والوصف المحض للوقائع موضوع الدَّرس ومجاوزته إلى مستوى أعلى، مستوى تفسير الوقائع»[1].

يفهم من هذا التعريف أنَّ النظرية العلميَّة الحديثة تقوم على مبدأ تفسير الوقائع كما هي في أصلها وربطها بالظروف الخارجيّة.

والتفسير جاء على نوعين هما[2]: تفسير داخلي وتفسير خارجي.

1 - التفسير الداخلي (internal explanation): يقوم على ربط الوقائع بافتراضات نظريَّة عامة يصطنعها اللِّساني لتعليل الظواهر المراد وصفها، ومن أبرز الأمثلة لهذا النمط من الافتراضات في النظريات ذات التوجُّه الوظيفي افتراض ترابط بنية اللِّسان الطبيعي ووظيفته التواصليَّة، الذي تفسر في إطاره مجموعة من الظواهر (الصرفيَّة - التركيبيَّة والدلالية) بإرجاعها إلى مبدأ تبعيَّة البنية للوظيفة.

2 - التفسير الخارجي (external explanation): يقوم هذا التفسير على اللُجوء إلى نظريات أخرى غير لسانيَّة للاحتجاج لافتراضات لسانيَّة وتعزيزها، مثلاً لجوء المنظرين

---

[1] - محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم -**، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014، ص 72.

[2] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص72.

الوظيفيين إلى النظريات النفسيَّة لإثبات "الكفاية النفسيَّة" لآليات النحو الوظيفي وقواعده؛ أي إثبات أنَّ هذه الآليات والقواعد مطابقة لنموذجي إنتاج العبارات اللُّغويَّة وتأويلها من حيث إنّها تعكس سلوك مستعملي اللُّغة الطبيعيَّة أثناء هاتين العمليتين.

ثالثًا: مفهوم الكفاية التفسيريَّة (explanatory adequacy): عرّفها محمد الحسين مليطان؛ بقوله: «الكفاية التفسيريَّة هي قدرة النظريات على بلوغ ثلاثة أنواع من الكفايات: الكفاية التداوليَّة والكفاية النفسيّة والكفاية النمطيَّة.

فالكفاية التداوليَّة (pragmatic adequacy) مطمح تسعى في إحرازه النظريَّة اللّسانيَّة المؤهلة للاندماج في نظريَّة تداوليَّة أوسع تشمل التواصل اللُّغوي.

والكفاية النفسيَّة (psychological adequacy) مطمح تسعى النظريّة اللِّسانيَّة في إحرازه لرصد إنتاج الخطاب وفهمه؛ أي حين يُطابق النماذج النفسيّة للقدرة اللُّغويَّة مع السلوك اللُّغوي.

أمَّا الكفاية النمطيَّة (typological adequacy) فهو مطمح تسعى النظريَّة اللِّسانية في إحرازه حين تكون معدَّة لوضع أنحاء للغات منتمية إلى أنماط لغويَّة متباينة ولرصد وجوه الائتلاف ووجوه الاختلاف بين هذه اللُّغات»[1].

وعرَّف عِزّ الدين البوشيخي الكفاية التفسيريَّة بقوله: «تقوم الكفاية التفسيريَّة على المفاضلة بين الأنحاء»[2]، يعني هذا انتقاء نحو كاف وصفيًّا على أساس المعطيات اللُّغويَّة

---

[1] - ينظر: محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم -**، ص120 - 121.

[2] - عِزّ الدين البوشيخي: **التَّواصل اللُّغوي - مقاربة لسانيَّة وظيفيَّة -،(نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)**، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، سنة 2012، ص41. وللمزيد من التفاصيل: ينظر: **المرجع نفسه**: ص40 إلى ص45.



من أجل اختيار النحو الأفضل، ومن أجل ذلك تمَّ اختيار وسيلتين[1]: مقياس تقويم الأنحاء؛ وقيود صوريَّة تفرض عليها.

[1] - ينظر: **التَّواصل اللُّغوي - مقاربة لسانيَّة وظيفيَّة -،(نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)**، ص41.



2 – اتجاهات المدرسة الوظيفية

تُعدُّ المدرسة الوظيفيَّة من أهم المدارس اللسانية الحديثة، لكونها تهتم بدراسة نظام اللّغة الكلي دراسة وظيفية، وهذا ما جعله يختلف عن باقي المدارس الأخرى؛ من خلال هذا سأعرض أهم اتجاهات هذه المدرسة.

2 - 1 - حلقة براغ: لقد تأسست حلقة براغ اللّسانية سنة 1926م على يد العالم التشيكي فيلام ماثيزيوس (vilem mathesius) وبعض اللّغويين الرُّوس أمثال: رومان ياكبسون (roman Jacobson) ونيكولا يتروبستسكوي (Nikolaj Trubetzkoy) وترينكا (trinqua) و فشاك (vachek) وكذا أندري مارتيني (André Martinet) [1].

وتعدُّ هذه الحلقة من أهم المدارس اللِّسانية ذات المنحى الوظيفي في أوربا، وإن كانت في حقيقتها امتدادًا للمدرسة الرُّوسية، إلاَّ أنَّها تُركز على الطابع الوظيفي للُّغة سواء من الناحية النحويّة أم الصوتية أم الدلالية، إذ يقوم التيار الوظيفي في الدراسات اللّسانية الحديثة على ضرورة دراسة اللُّغة باعتبارها نظامًا تتحرَّك به الألسنة بطريقة معيّنة لتتمكن من التواصل، وعلى هذا الأساس يجب دراسة هذا النظام في ذاته ومن أجل ذاته لتفهم كيفية تحقيقه لهذه الغاية[2].

والتركيز على الجانب الوظيفي للّغة ودراستها ككتلة يؤدي إلى فهمها فهمًا صحيحًا.

فاللُّغة وُجدت من أجل خدمة هدف، وهذا ما امتازت به عن المدارس الأخرى المعاصرة لها، فهي أداة تواصل تُحلَّل بواسطتها التجربة البشرية، إلى وحدات صغرى دالَّة تسمى اللَّفاظم أو الألفاظ (Monèmes)، وهي بدورها تُقطع إلى وحدات متتالية أصغر، منعدمة

---

[1] - ينظر: حنفي بن ناصر ومختار لزعر: **اللّسانيات (منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة مستغانم، الجزائر، ط2، 2011، ص50.

[2] - ينظر: صلاح فضل: **النظرية البنائية في النقد الأدبي**، دار الشروق، القاهرة - مصر، ط1، 1978، ص128.

الدلالة تسمى "الصواتم" أو الأصوات (phonèmes)، تختلف من لغة إلى أخرى من حيث طبيعتها وعددها، غير أنّها محدودة العدد في كلّ لغة، وتحدد اللَّفاظم والصواتم بواسطة ما يسميه أتباع براغ "التقطيع المزدوج" الذي تشترك فيه كل اللّغات الطبيعية[1].

وصنفت هذه اللّفاظم إلى ثلاثة أنواع هي[2]:

- اللَّفاظم المستقلّة (Autonomes): كبعض الظروف في العربية؛ مثل: حيث، بعد، قبل.

- اللَّفاظم الوظيفية: كحروف الجرّ وحروف العطف.

كما اهتمت الحلقة بجانب آخر، وهو التحليل الوظيفي للجملة، بمستوياته الثلاثة: النحوي والصرفي والدلالي، تتفاعل خلال عملية الاتصال اللُّغوي لتنتج الكلام الذي يقوم بالتعبير عن الوظيفة المقصودة. والجملة حسب المنظور الوظيفي تتألف من[3]: المسند والمسند إليه.

الأوّل: يسمى المحمول، وينص على حقيقة جديدة تتناول ذلك الموضوع المحدد.

الثاني: يسمى الموضوع، يشير إلى شيء معروف مسبقًا لدى السامع.

وهذه الجملة توضح ذلك: خالد ضرب هندًا.

---

[1] - ينظر: عبد القادر المهيري: **اللّسانيات الوظيفية ضمن أهم المدارس اللّسانية**، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990، ص41 - 42.

[2] - ينظر: صلاح فضل: **النظرية البنائية في النقد الأدبي**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط2، 1980، ص48.

[3] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)**، تر: محمد زياد كبّة، جامعة الملك سعود، الرياض، د ط، 1994، ص 106 - 107.

في هذه الحالة السامع يعرف أنّ شخصًا ضرب "هند"، ونريد أن نخبره من ضربها، أي فخالد (مبتدأ) مسند إليه وهندًا (مفعول به) محمول وضرب (فعل) مسند، والجملة "ضرب هندًا" خبريَّة.

وقد ذهب أندري مارتيني إلى أنَّ وظيفة اللّغة البشرية هي التواصل، فاللّغة وسيلة للتبليغ قبل أيّ شيء وهي تتميّز بقدرتها على التقطيع المزدوج، ومن أهم المبادئ اللّسانية لحلقة براغ ما يلي[1]:

- تصوّر المدرسة عملية التطور اللّغوي على أنَّها كسر لنظام التوازن الدائم، وإعادته مرّة أخرى.

- تتصوّر الحلقة أنّ البنيوية اللّسانية كلّ شامل، تنتظمه مستويات محدّدة.

- ترى أنّ العناصر اللِّسانية والعلاقات القائمة بينها متعايشة ومترابطة، ولا يمكن فصلها.

- ترى أن اللّسانيات البنيوية تتصوّر الواقع على أنَّه نظام سميولوجي رمزي، وتميز بين إجراءين مختلفين.

أولهما: التقاط العناصر الواقعية المحدّدة والذهنية المجرّدة، وإمكانية تعبير المتحدِّث عنها بكلمات من اللّغة التي يستخدمها.

ثانيهما: وضع العلاقة المختارة التي تشكل كلاًّ عضويًّا (الجملة)، ويمكن أن تقوم الكلمة مكان الجملة في التعبير عن الهدف نفسه.

---

[1] - ينظر: صلاح فضل: **النظرية البنائية في النقد الأدبي**، ص124 إلى ص128.

- دعت المدرسة إلى ضرورة بحث المعالم البنيوية لدلالة الكلمات المعجميَّة، ورأت أنَّ القاموس ليس مجموعة من الكلمات المنعزلة، إنَّما هو نظام تتناسق في داخله هذه الكلمات وتتعارض فيما بينها.

2 - 2 - نظرية النحو النسقي الوظيفي: ظهر النحو النسقي على يد "جون فيرث" (John Firth) و"هاليدي" (Mak Halliday) كملمح نظري وظيفي في نهاية الأربعينيّات وتطور على يد الفرثيين الجدد[1]، ويبنى النحو النسقي على ثلاثة مفاهيم أساسية؛ هي[2]: مفهوم "الوظيفة"، ومفهوم "النسق" ومفهوم "البنية".

2 - 2 - 1 - مفهوم الوظيفة: حدَّد هاليدي الوظائف الأساسية للغة وبيَّن دور كل وظيفة في ثلاثة أدوار هي[3]:

2 - 2 - 1 - 1 - الوظيفة التمثيلية: تضطلع الوظيفة إلى تمثيل الواقع الخارجي أو مراعاة نفسية المتكلم للوصول إلى معرفة حالة هذه الشخصيات.

2 - 2 - 1 - 2 - الوظيفة التعالقية: تتمثل هذه الوظيفة في تحديد الدور الذي يتخذه المتكلم إزاء مخاطبه؛ أي تحديد العلاقة الموجودة بينهما، وهذا الدور إمَّا أن يكون إخبارًا أو أمرًا أو سؤالاً أثناء عملية التبليغ، وفي المقابل قد يُحَدّد موقف المتكلم أو المخاطب من خلال فحوى خطابه؛ كأن يتخذ موقف المتيقن أو المشكّك أو المحتمل.

2 - 1 - 1 - 3 - الوظيفة النصّية: تحدد هذه الوظيفة كيفية انتقال الكلام الخطابي إلى نّص متماسك متسق ومنسجم، والهدف من هذا هو تنظيم الخطاب. يفهم من هذا أنَّ

---

[1] - ينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، جامعة قسنطينة، رسالة دكتوراه، (مخطوط)، 2006، ص48.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، منشورات عكاظ، الرباط - المغرب، ط1، 1989، ص121.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**: ص 121 - 122.

الوظيفة عند "هاليدي"، تقوم على مراعاة أحوال المتكلّم لتحديد وتحقيق عمليَّة التواصل وفق خطاب منظَّم.

2 - 2 - 2 - مفهوم النسق: يقوم النسق (النظامي) لهاليداي على مبدئين أساسين هما[1]:

- وظائف التراكيب تُحدِّد الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبية...).

- النحو مبني على أساس تعدّد وظائف اللّغة (multiple fonction) بحسب التركيب أو البناء اللّغوي.

من خلال هذين المبدئين نجد أنَّ هاليدي ينصُّ على ضرورة إتقان اللُّغة نحوًا وصرفًا وتركيبًا لتحقيق النسق النظامي، فاللّغة إذًا «غنية، يجد مستعملها ما يعبّر به عن كل أفكاره ومشاعره»[2]، فيقوم النسق العام لكل لغة من اللُّغات على ثلاثة أنساق تعكس الوظائف الثلاث حسب التطابق الآتي[3]: يطابق نسق "التعدية" الوظيفة التمثيلية، ويطابق نسقًا "الصيغة" و"المحور" الوظيفتين "التعالقية" و"النصيّة".

انطلاقًا هذا التطابق سنعرض هذه الأنساق كما يأتي[4]:

2 - 2 - 2 - 1 - نسق التعدية: تقوم الجملة العربية على مفاهيم دلالية؛ هي: الحدث والمشاركين في الحدث وظروف الحدث.

---

[1] - ينظر: الطاهر شارف: **المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجًا"**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006، ص11.

[2] - يحيى أحمد: **الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة**، مجلة عالم الفكر (الألسنية)، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد 20، العدد 3، 1989، ص82.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص122.

[4] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص121 إلى ص124.



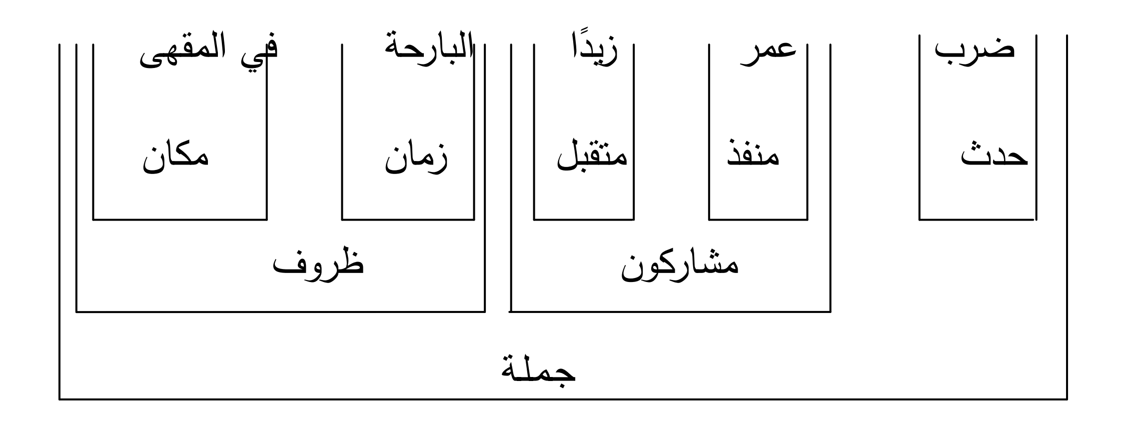
أولاً: المشاركان؛ هما: المنفّذ والمتقبّل.

أ - المنفّذ: هي الذّات المحدثة للحدث، ب - المتقبل: هي الذات محطّ تأثير الحدث.

ثانيًا: الظّروف: هي الذّوات التي تقوم بدور ثانوي بالنسبة للحدث، كظروف الزّمان والمكان والأداة وغيرها.

ففي الجملة الآتية: ضرب عمر زيدًا البارحة في المقهى.

تتضمّن هذه الجملة بالنظر إلى نسق التعدية حدثًا يمثله الفعل "ضَرَبَ"، ومنفذًا للحدث "عمرُ"، ومتقبلاً للحدث "زيدًا"، وظرفًا يمثّل الواقعة الذي جرى فيه الحدث "البارحة" والأداة "في" ومكان الحدث "المقهى"، ويمكن تلخيص هذا بالشكل الآتي[1]:



2 - 2 - 2 - 2 - نسق الصّيغة: تتضمّن الجملة بالنظر إلى نسق الصيغة، قضية وصيغة وجِهَة، والصيغة يمكن أن تكون إمَّا من صيغة إثبات أو صيغة نفي، في حين تتكوّن القضية من: محمول وفاعل وفضلة وتوابع.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص123.

وفي الأخير كل هذه المكوّنات تطابق "الحدث" و"المنفذ" و"المتقبل" و"الظروف"، ويمكن التمثيل لها بالرّسم الآتي[1]:

ضرب	عمر	زيدًا	البارحة	في المقهى
حدث	منفذ	متقبل	زمان	أداة
صيغة	قضية			
محمول	فاعل	فضلة	توابع	

2 - 2 - 2 - 3 - نسق المحور: الجملة باعتبارها "نصًّا"، أي سلسلة من العناصر المنظَّمة طبقًا للموقف التواصلي الذي يُمكنُ أن تُنجز فيه، تتضمن ما يأتي:

مكوّنًا "محورًا" دالاًّ على محط الحديث، ومكوّنًا "معطى" دالاًّ على المعلومة المستمدّة من السياق، ومكوّنًا "جديدًا" دالاً على المعلومة الممكن استمدادها من السياق.

ولهذا فإنّ جملة "ضرب عمر زيدًا البارحة في المقهى" جملة خبريَّة والخبر هنا ابتدائي، فتكون جوابًا لاستفهام إذا قلنا: من ضرب عمر؟ ومتى؟ وأين؟ نمثل لها بالشكل الآتي[2]:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص124.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص124.

ضرب	عمر	زيدًا	البارحة	في المقهى
حدث	منفذ	متقبل	زمان	أداة
صيغة	قضية			
محمول	فاعل	فضلة	توابع	
	محور	تعليق		
معطى		جديد		

2 - 3 - النّحو الوظيفيّ: نشأ المنحى الوظيفيّ في منتصف القرن العشرين مع جملة من الأعمال اللسانية الحديثة؛ أهمها: أعمال مدرسة براغ وأعمال اللّسانيين الشكلانيين المعروفة بالوجهة الوظيفية للجملة والمدرسة النَسقيَّة (لندن)[1].

من هنا بدأ المنحى الوظيفي يتطوّر شيئًا فشيئًا حتّى ظهرت نظرية النّحو الوظيفيّ مع مجموعة من الباحثين بجامعة أمستردام والتي يرأسها الباحث اللِّساني الهولندي "سيمون ديك" (Simon Dik)، وكان أوَّل من قدَّم الصياغة العامة للنحو الوظيفي سنة 1978م وأرسى مبادئها وأسسها، وانتقل هذا المنحى إلى العالم العربي في السنوات الأولى من الثمانينيات كنظرية نحوية وظيفية إلى المغرب الأقصى على يد اللّساني الباحث أحمد المتوكل، ولم يكن هذا النقل نقلاً مجرَّدًا، وإنما كان نقلاً مرَّ بثلاث مراحل وهي: مرحلة الاستنبَات، ومرحلة التّأصيل، ومرحلة الإسهام والتّطوير.

[1] - ينظر: مصطفى غلفان: **اللّسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)**، جامعة الحسن الثاني، عين الشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ورسائل وأطروحات رقم: 4، دط، دت، ص26.

المرحلة الأولى: أخذت نظرية النحو الوظيفي - حين نقلت إلى المغرب - مكانة هامّة وأساسيّة بين الاتجاهات اللّسانية الحديثة التي كانت سائدة آنذاك، وعلى رأسها الاتجاه البنيوي والاتجاه التوليدي التحويلي، وكذلك الدّرس اللُّغوي العربي القديم نحوه وبلاغته.

المرحلة الثانية: هي مرحلة التّأصيل التي تمَّ من خلالها ربطُ نظرية النحو الوظيفي بالفكر اللّغوي العربي القديم على أساس أنَّ هذا الأخير أصّل لمنحى وظيفي عربي يمتدُّ بواسطة الدَّرس اللّساني الوظيفي الحديث.

المرحلة الثالثة: بدأ اللّسانيون الوظيفيون المغاربة بصفة خاصة والعرب بصفة عامة، الإسهام في تطوير نظرية النحو الوظيفي في العربيَّة.

كانت هذه المراحل التي مرَّت بها نظرية النحو الوظيفي في بداية الأمر حكرًا على جامعة محمد الخامس بالرباط (المغرب)، ثم انتقلت شيئًا فشيئًا إلى بلدان أخرى كالجزائر وليبيا وتونس ومصر والعراق وسوريا، وكذا بلدان الخليج العربي أين عرفت رواجًا كبيرًا، إذ تبناها مجموعة من الباحثين[1].

2 - 4 - نظرية التركيب الوظيفي: يقصد بـ "التركيب الوظيفي" «النحو الذي اقترحه منذ عشر سنوات فان فالين وفولي والذي يطلق عليه هذان اللغويان، أحيانا "نحو الأدوار والإحالة "»[2].

[1] - ينظر: محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص15.

[2] - أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص126.

تنتج الجملة في هذه النظرية عبر بنيات ثلاث هي[1]: بنية دلالية أو (أدوارية)، وبنية صرفية - تركيبية، وبنية تداولية أو (إحالية)، في حين ترصد هذه البنيات الثلاث ثلاثة أنساق من القواعد؛ هي: قواعد صرفية - تركيبية، قواعد دلالية، قواعد تداولية.

تُحدّد الخصائص الوظيفية الخصائص الصورية (التركيبية، الصرفية)، للعبارة اللّغويّة انطلاقًا من المبدأ المنهجي العام، الناتج عن التفاعل القائم بين أنساق القواعد الثلاثة السّابقة؛ أي إنَّ التركيب لا يُعدُّ مكوّنًا مستقلاً، وهذا خلافًا لنماذج الأنحاء التوليدية، بل هو مكوّن يدخل في تفاعل مع المكوّنين الآخرين (الدلالي والتداولي) لإنتاج البنية الصرفية التركيبية.

2 - 4 - 1 - البنية التركيبية الصرفية: تنتج البنية التركيبية الصرفية عن التفاعل القائم بين خصائص البنيتين الدلالية والتداولية، ويتجلى ذلك في ترتيب المكوّنات وفي الظاهرة الإعرابيَّة، إذ تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية "المعطاة" في حيّز الموقع الأوَّل من الجملة، في حين تتموقع المكوّنات ذات الحمولة الإخبارية "الجديدة" في حيّز المواقع الأخيرة، وهذا ما نلاحظه في اللّغة العربية تقديم المفعول على الفاعل؛ أي إنَّ المفعول يكون بين الفعل والفاعل، كما هو في المثال الآتي: ضربَ زيدًا عمرُو، في هذه الحالة يتقدّم المفعول على الفاعل وفقًا للخاصيتين الدلاليّة والتداوليّة الآتيتين[2]: أن يكون حاملاً للمعلومة المعطاة، المتقاسمة بين المتكلم والمخاطب، وأن يكون دالاً على محط الحديث في الجملة؛ أي هو الركيزة الأساسية التي يدور عليها الحديث، فالمكوّن "زيدًا" في الجملة السابقة قد يكون جوابًا لهذا السؤال: من ضرب زيدًا؟ وهذا الجواب حاملاُ للمعلومة التي يتقاسم معرفتها كل من المتكلم والمخاطب، ودالّ على اهتمام السّائل، أو ما يشكّل محط

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص126 إلى ص135.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص132.

اهتمام الحديث، وهذا ما جعل المكوّن "**زيدًا**" يتقدّم على المكوّن الفاعل **عُمَرُ**، وهذا ما جعله يتأخر عنه، بالنظر إلى وظيفته التركيبية[1]؛ أي عندما نجيب عن سؤال نعرفه ولا نجهله، تكون المعلومة معروفة بين المتكلِّم والسّامع، وبالتالي يتحقق تقدُّم المفعول عن الفاعل، وهناك نوع آخر من التقديم وهو تقديمه على الفعل؛ مثل الجملة الآتيّة: عمرًا ضربه زيدُ.

2 - 4 - 2 - البنية الدلالية: تقوم البنية الدلالية للجملة، في نظرية التركيب الوظيفي على مفهومين أساسيين؛ هما: مفهوم الأدوار الدلالية أو المحورية، ومفهوم انقسام المحمول إلى مجموعة من المحمولات الأساسية، فقام "فان فالين وفولي" باختزال الأدوار الدلالية لموضوعات المحمول في دورين دلاليّين أساسيّين: دور العامل ودور المتحمّل، ويعرفان كالآتي: يحمل دور "العامل" الموضوع الدَّال على المشارك الذي ينجز الواقعة، التي يدلّ عليها وهو ما يعرف عند "ديك" بالمنفذ، ويحمل دور "المتحمّل" الموضوع الدّال على المشارك الذي لا ينجز ولا يراقب أية واقعة بل يتأثر بها (المتقبّل)[2].

ففي الجملة السّابقة (ضرب عمرو زيدًا البارحة في المقهى) يحمل المكوّن "عمرو" الدّور الدّلالّي "العامل" لكونه دالاً على المشارك المنجز للواقعة، في حين أنَّ المكوّن "زيدًا" يحمل الدور الدلالي "المتحمّل"، لكونه يدلُّ على المشارك المتأثّر بالواقعة المنجزة.

وينقسم مدلول المحمول أو معناه إلى محمولات أساسيّة أولى، وهذه الأخيرة تنقسم إلى محمول "غير حركي" ومخصص أو "رابط"، مثال ذلك المحمولين: مات وقتل.

أ - "مات" يمكن صياغة بنيته الدّلاليّة كالآتي: (أصبح لا حي (س)).

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص132 - 133.

[2] – ينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص58.

ب - "قتل" باعتباره فعلاً يمكن صياغته كالآتي: [س يفعل شيئًا] جعل [أصبح لا حي (ص)]. فالفعل "جعل" يعدُّ رابطًا جمليًّا، يربط بين جملتين اثنتين: الجملة الدَّالة على الحدث المعلّل (بكسر اللام) والجملة الدَّالة على الحدث المعلَّل (بفتح اللام).

كما أنَّ هذه المكوّنات لا تأخذ الأهمية نفسها في البنية الدلالية، لذا تميّز نظرية التركيب الوظيفي بين ثلاثة قطاعات؛ هي: النواة والصلب والهامش، فمحمول الجملة دائمًا يشكّل النواة سواء أكان المحمول محمولاً بسيطًا أم محمولاً مركّبًا، ويشكّل صلب الجملة العناصر التي تعدُّ موضوعات للمحمول، أمَّا هامش الجملة فيدّل على المشاركين الثانويين في الحدث، كالمشارك "المستفيد"؛ أي الظروف الزمانية والمكانية[1].

ونظرًا لهذا التصوّر تكون البنية الدلالية للجملة السابقة "ضرب عمر زيدًا البارحة في المقهى"؛ كالآتي[2]:

[[[ضرب]	(عمر) (زيدًا)	(البارحة) (في المقهى)
نواة	صلب	هامش

جملة

إنَّ التصوّر الذي يهدف إليه الوظيفيون هنا يتجاوز حدود التحليل النحوي التقليدي (المتمثل في تحليل عناصر التركيب وتحديد القيمة الوظيفية لكل عنصر)، بل يتعدى ذلك إلى محاولة فهم ما يدور في ذهن المتكلّم من خلال تصنيف عناصر الكلام بين ما هو أساسي (نواة) وما هو صلب وبين ما هو هامش.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص126 إلى ص131. وينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص58 إلى ص60.

[2] - ينظر: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص129.



وعلى أساس الحديث عن المخصصات، تكون البنية العامّة للجملة كما يلي[1]:

((([[محمول]	(جهة)*...]	صيغة**...] زمان] قوة)
نواة	صُلب	هامش

جملة

2 - 4 - 3 - البنية التداولية: يقصد بالبنية التداولية، "البنية المنظَّمة على أساس الأدوار الخطابية التي تحملها مكوّنات الجملة"[2]. ويتحكَّم في تنظيم بنية الجملة نوعان من المعلومات "قديمة" / "جديدة"، التي تحملها المكوّنات بالنظر إلى حمولة الجملة الإخبارية، أضف إلى ذلك مكوّن رئيس يشكّل مركز الاهتمام، والذي يبنى عليه باقي مكوّنات الجملة، يصطلح عليه "القيمة التداولية" أو مصطلح "العماد"[3].

كما أنَّ هناك فرقًا بين مصطلح العماد ومصطلح المحور، فالعماد عنصر من عناصر الجملة، بينما المحور يتموقع خارج الجملة، ويفصل بفاصلة أو وقف، كما يتضح من خلال الجمل الآتية:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، 129.

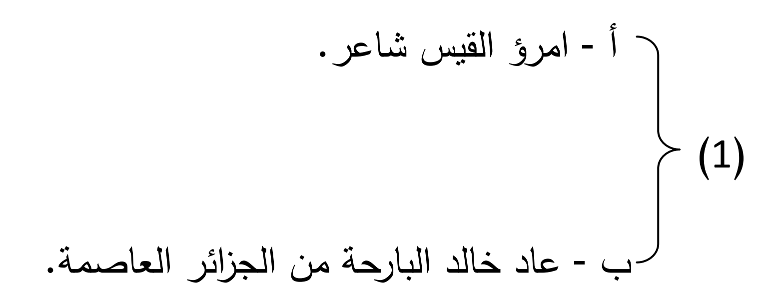
* - **الجهة هي:** مجموعة السّمات (تام / غير تام، منقطع / مسترسل، آني / مستمر ...) التي تحدّد الواقعة الدّال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومراحل تحقيقها. محمد الحسين مليطان: **نظريّة النحو الوظيفي**، ص81.

** - **الصيغة هو:** مفهوم صرفي، يعني التحقق الصرفي للسّمات التحتيّة "جهة" ، "زمن"، "وجه" ... بما فيها الوزن، مثل: صيغة "الماضي" و "المضارع" و "الأمر". **نظريّة النحو الوظيفي**، ص97.

[2] - **المصدر نفسه**، ص131.

[3] - **المصدر نفسه**، ص131 – 132.





(1)

أ - امرؤ القيس شاعر.

ب - عاد خالد البارحة من الجزائر العاصمة.

يُعَدُّ المكونان "امرؤ القيس" و"خالد" عنصرين داخلين في البنية الحملية، وفي المقابل يكونان خارجين عن البنية الحملية في الجملتين الآتيتين:

(2)

أ - امرؤ القيس، شاعر جاهلي.

ب - خالد، عاد البارحة من الجزائر العاصمة.



3 – الكفاية التفسيريّة في النظرية الوظيفيَّة

تأخذ النظرية اللِّسانية قيمتها العلميَّة عندما تستجيب لكفايتي الملاحظة والوصف والتفسير، وتأخذ هذه الكفايات ترتيبا يبدأ بالأولى التي تعد في أعلى السلم، ثم تأتي الكفاية في الوصف التي تتوسط الكفايتين السفلى والعليا، وبينما تكتفي بعض المدارس اللسانية بالكفايتين الأولى والثانية ولهذا أصرَّ تشومسكي على أهمية الكفاية التفسيريَّة، بل إنَّه يرى أنها هي الأولى[1]. وتتحدَّد قيمة هذه الكفايات الثلاث فيما يأتي:

1 - الكفاية في الملاحظة: وهي شرط أساسي في البحث، وهي المنطلق المبدئي لاستكشاف الظاهرة اللغويّة، والاختلاف يكمن في موضوع الملاحظة، فالسلوكيون مثلا بزعامة "جون واطسون" (G. Widdowson) يرون أن الانتباه ينبغي أن يرتكز على العناصر اللغوية القابلة للملاحظة، في حين يرى التوليديون بزعامة تشومسكي (Chomsky) أن المعرفة اللغوية للمتحدث السليقي هي الموضوع الحقيقي للملاحظة، وهكذا فإن العناية ينبغي أن تنصب على أنماط الجمل، وهذه مهمة تتم عادة على مستوى الملاحظة، وعلى الرغم من ذلك، فقد أولى تشومسكي في هذا المستوى عناية أقل؛ لأن الحقائق المتصلة بالموضوع (التعبيرات، الجمل الممكنة في لغة ما، وخصائصها البنيوية)

---

[1] - ينظر: محمد محمد يونس علي: **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ط1، سنة 2004، ص 47.

يحصل عليها من حدس اللساني، وليس من الملاحظة المباشرة، كما أن المعرفة اللغوية للمتكلم السليقي هي موضوع اللّسانيات[1].

2 - **الكفاية في الوصف:** تتمثل في وصف الظاهرة اللّغوية كما هي لا كما يجب أن تكون، كما تحدّد مفاهيم "الجملة الممكنة"، و"الوصف البنيوي"، و"النحو التوليدي"، بمعنى أن تكون قادرة على: «توليد الجمل الممكنة؛ وتوليد الأوصاف البنيوية الممكنة؛ وتوليد الأنحاء البنيوية الممكنة، بحيث تتضمن نحوًا كافيًا وصفيًّا لكل لغة من اللّغات؛ وتُعيِّن طريقة خاصة لتحديد الوصف البنيوي للجملة»[2].

هذا يعني أنَّ كفاية النحو الوصفيّة تكمن في وصف قدرة المتكلم وصفًا تحليليًا يتعلق بفهم الجمل التي يختارها المتكلم أثناء كلامه، وهذا ما جعل السّلوكيون يقتصرون في دراسة الظواهر اللغوية على دراسة وصفية دون الخوض في تأويلها أو تفسيرها، أمَّا التوليديون الذين كان لهم عناية خاصة بفكرة العموميات، فلم يكتفوا بالملاحظة أو الوصف، بل رأوا أنَّه

---

[1] - ينظر: محمد محمد يونس علي: **مدخل إلى اللسانيات**، ص47.

[2] - ينظر: عزّ الدين البوشيخي: **التَّواصل اللّغوي مقاربة لسانية وظيفية (نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)**، ص40.



من الضروري صوغ قواعد عالميَّة تنطبق على جميع اللُّغات، وهذا عن طريق تحديد المبادئ والأسس المفسرة للظواهر الخارجية[1].

3 - **الكفاية في التفسير:** تقوم الكفاية التفسيريَّة على الرَّبط بين المنهج العلمي الدقيق والمرامي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وكذا انتقاء نحوٍ كافٍ تفسيريًا. فالنظرية اللّسانيّة أخذت هذه الكفاية على أساس المعطيات اللّغويّة الأولى، وذلك بمنحها مجموعة من الأنحاء من أجل اختيار النحو الأفضل، والتي تقوم على وسيلة مقياس تقويم الأنحاء، ومبادئ صورية تفرض عليها، وذلك من أجل تطوير النظريّة اللّسانية، ولبلوغ الكفاية التفسيرية حسب قول "تشومسكي" يجب الانتقال من وصف حدس المتكلم اللّغوية إلى تفسير هذا الحدس وهذا يتم على أساس «فرضية تجريبية تتعلق بالاستعداد الفطري الذي يقود الطّفل إلى إقامة نظريّة لمعالجة المعلومات التي يمتلكها»[2].

---

[1] - ينظر: محمد محمد يونس علي: **مدخل إلى اللسانيات**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ط1، سنة 2004، ص 48.

[2] تشومسكي: 1965، ص44، نقلاً عن: عزّ الدين البوشيخي: **التَّواصل اللّغوي مقاربة لسانية وظيفية (نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)**، ص41.



ومن هذا المنطلق وضع ديك نمطين من معايير الكفاية هما: معيار الكفاية في الوصف ومعيار الكفاية في التفسير، وهذا الأخير يمكن صياغته على النحو الآتي[1]:

3 - 1 - الكفاية التّداوليّة: تكمن أهمية الكفاية التداولية في جعل الأقوال والخطابات المتلفظ بها مقبولة وناجحة ومفهومة، وهذا يحدث بالتفاعل التواصلي القائم بين المتكلم والمخاطب، و التواصل عن طريق اللّغة «لا يقتضي المعرفة اللّغوية الصرّف فحسب، بل يقتضي كذلك معارف أخرى عامَّة وآنية تخصّ الموقف المعيّن الذي تتم فيه عملية التّواصل»[2]، وهذا يتطلب منا جهازًا وظيفيًا مزودًا بمفاهيم متخصصة ومتنوعة قصد تحديد العلاقات بين المكوّنات (الدلالية، التركيبية، التداولية)، وهنا النحو الوظيفي يراعي السبق للوظائف التداولية، وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الأنحاء الوظيفية على النحو الآتي[3]:

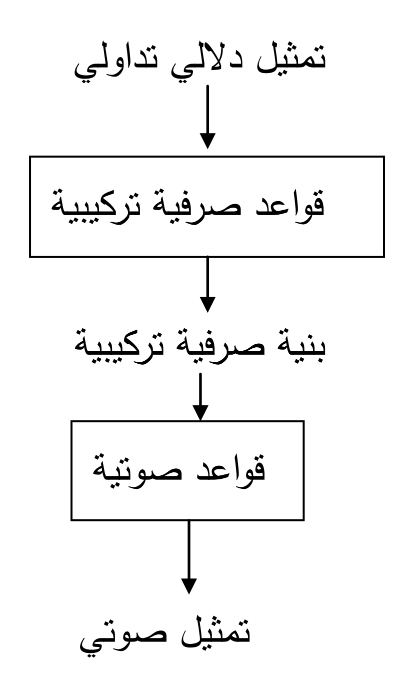
---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، مكتبة دار الأمان - 4 ساحة المامونيَّة - الرّباط، ط1، 2006، ص64 إلى ص71.

[2] - **المصدر نفسه**، ص66.

[3] - عزّ الدين البوشيخي: **التّواصل اللّغوي مقاربة لسانية وظيفية (نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)**، ص43.





من خلال هذه البنية نلاحظ أنَّ التمثيل الدلالي هو مركز البنية التحتية الذي ينقل إلى تمثيل دلالي تداولي، ثمّ إلى بنية صرفية تركيبية إلى أن يصل إلى تحديد القواعد الصوتية. فالمكوّن الأساسي الذي يتحكم في العمليَّة اللغويَّة هو المكوّن التداولي؛ إذ راعى المتوكل أسبقيَّة التمثيل لخصائص البنية التداوليّة على خصائصها الدلاليّة والتركيبيَّة.

3 - 2 - الكفاية النفسيّة: ذهب المتوكل في سعيه إلى تحقيق الكفاية النفسيّة إلى اقتراح نماذج نحويّة تقوم على حركات الذهن؛ أي تحدّد الطريقة التي يبنى بها المتكلّم العبارة اللُّغويَّة ويقوم بتأويلها، ولتحقيق هذا يجب[1]:

أولاً: أن يصاغ على أساس أنَّ عملية التواصل تقوم على شقين؛ هما: شق إنتاج المتكلّم للخطاب، وشق تحليل المخاطب له وتأويله.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص67. وينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، دار الأمان 4، زنقة المامونية، الرّباط، دط، 1995، ص20.

ثانيًا: إقصاء القواعد التي شكك في عدم واقعيتها النفسيّة كالقواعد التحويلية مثلاً، لأنَّه لا يطبق أي عملية ذهنية يقوم بها المتكلّم حين ينتج الخطاب أو المخاطب الذي يؤوّلها؛ أي لا يستجيب لمبدأ الواقعة النفسيّة. ومفاد هذا أنّ النحو لا يرقى إلى تحقيق كفاية نفسيّة إلاَّ إذا كان مؤلفًا من نموذج إنتاج ونموذج فهم، وهو ما أقرَّه سيمون ديك في قوله: «تنقسم النماذج النفسيّة بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحّدد نماذج الإنتاج كيف يبنى المتكلم العبارات اللّغويّة وينطقها، في حين تحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللّغويّة وتأويلها»[1].

3 - 3 - الكفاية النمطيّة: يسعى مبدأ الكفاية النمطيّة إلى أن ينطبق على أكبر عدد ممكن من اللُّغات الطبيعية، وذلك بالبحث عن القواسم والخصائص المشتركة بين اللّغات الطبيعية، انطلاقًا من خصائصها الدلالية والتداولية، في حين جاءت اللّسانيات التنميطية بمفهوم النمط، مكان مفهوم النحو الكلي المعروف في النحو التوليدي، في حين ذهب ديك إلى أنَّ نظرية النحو الوظيفي يجب «أن تكون قادرة على بناء أنحاء للُغات ذات أنماط متباينة، وعلى إبراز ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللُّغات، وتستوجب الكفاية النمطيّة أن تطوّر النظرية اِنطلاقًا من معالجتها لمُعطيات مستمدة من عدَّة لغات، وأن تختبر انطباقية فرضياتها على معطيات نابعة من لغات أخرى»[2]. بمعني وضع قوانين مستمدة من عدّة لغات وجعلها موحَّدة وتسقط على جميعها، وتمكّن المتكلم أو المخاطب من رصد قدرته وتعلّمه واستخدامه أي لغة طبيعية كانت.

---

[1] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص66.

[2] - نعيمة الزهري: **التعجب في اللّغة العربية (من الفكر اللّغوي العربي القديم إلى النحو الوظيفي)**، منشورات الاختلاف، 4 زنقة المامونية - الرّباط، ط1، 2014، ص141 - 142.



الفصل الأوَّل

الاتجاه الوظيفي عند أحمد المتوكل

المبحث الأول: نظرية النحو الوظيفي (نشأتها وتعريفها وموضوعها)

المبحث الثاني: المبادئ العامَّة لنظرية النحو الوظيفي



الاتجاه الوظيفي عند أحمد المتوكل

إنَّ الخوض في مسالك الكفاية التفسيريَّة في النحو الوظيفي يستدعي بدايةً إلطاف النظر في الاِتجاه الوظيفي عند أحمد المتوكل، كما يوجب استقصاء مفهوم هذا الاِتجاه، وتتبع مآلاته في الدِّراسات اللِّسانيَّة؛ فقد شهدت اللِّسانيات الحديثة خلال القرن العشرين ثلاث ثورات كبرى: ثورة بنيوية بقيادة "فرديناد دي سوسير" (Ferdinand de saussure)، وثورة توليدية تحويليَّة تحت لواء "تشومسكي"، وثورة تبليغيَّة تواصليَّة بزعامة "ديل هيمس" (D. hymes) و"وليام لابوف" (W. Labov). ولعلَّ هذه الأعمال مهدت لظهور اِتجاه جديد وهو الاِتجاه الوظيفي، وهي نقطة تحوُّل في مسار الدَّرس اللِّساني الحديث.

من هذا المنطلق كان من الضروريّ تسليط الضوء على المناخ العام الذي نشأ فيه النحو الوظيفي، وتحديد ماهيته والموضوع الذي اشتغل فيه وأهم مبادئه.

1 - نشأة نظرية النحو الوظيفي: تكون البداية مع الحقبة الزمنية التاريخية لنظرية النحو الوظيفي، كنظرية غربية ترجع أصولها الأولى إلى مدينة أمستردام الهولندية، والتي أرسى أسسها وقواعدها العالم اللّغوي "سيمون ديك" (Simon Dik)، وذلك من خلال أبحاث متعدّدة كانت بمثابة نقطة وضع بها الإطار العام النظري والمنهجي لهذه النظرية، التي عرفت رواجًا كبيرًا لدى أتباعه الذين أجروا دراسات متعدّدة طبّقت على مختلف اللّغات الهولندية والإنجليزية والفرنسية والعربية ... وهذا ما جعلها تأخذ مكانة علمية متميزة بين النظريات اللّسانية الحديثة عامة، والنظريات النحوية خاصة. وتعدُّ النظريّة الوظيفية التداوليّة الأكثر استجابةً لشروط التنظير من جهة ولمقتضيات "النمذجة" للظّواهر اللُّغويَّة من جهة أخرى، كما يمتاز النَّحو الوظيفي على غيره من النظريات التداوليَّة بنوعية مصادره، فهو محاولة لصهر بعض من مقترحات نظريات لغويَّة النحو العلاقي، ونحو الأحوال، الوظيفة،



ونظريات فلسفيَّة نظرية الأفعال اللُّغويَّة أثبتت قيمتها في نموذج صوريّ مصوَّغ حسب مقتضيات النّمذجة في التنظير اللِّساني الحديث[1].

وكان منطلق النشأة الاقتناع بأنَّ مقاربة خصائص العبارات اللُّغويَّة، خاصة منها ما يتضمن وصلاً بين المفردات أو بين الجمل على أساس العلاقات أو الوظائف الدلاليَّة والتركيبيَّة والتداوليَّة تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجريَّة كالمركّب الاسمي أو المركّب الفعلي الذي لا ورود له إلاَّ في بعض اللُّغات، من خلال هذه المقاربة «أصبح التمثيل التحتي للعبارات اللُّغويَّة بنية وظيفيَّة لا ترتيب فيها تتخذ دخلاً لمجموعة من القواعد (تختلف باختلاف اللُّغات) تنقلها إلى بنية سطحيَّة مرتَّبة»[2].

نظرًا لهذا، عرفت نظرية النحو الوظيفي رواجًا كبيرًا، وأقيمت لها محافل دولية أوربية، وكانت البداية الأولى لهذه النظرية مع مبدأين أساسيين هما[3]:

أولاً: الانتقادات التي وجّهها "سيمون ديك" سنة 1968م للتحليل الذي قدّمه النموذج المعيار للبنيات العطفية، وهو انتقاد كشف لنا قصور هذا النموذج في تحليله لبعض أنماط الجمل، لكن تجاوزًا لهذا القصور قدَّم ديك سنة 1978م و 1989م طرحًا بديلاً يتمثل في

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداوليَّة في اللُّغة العربيَّة**، مطبعة النجاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، الرباط - المغرب، ط1، 1985. ص9.

[2] - حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناني: **أسئلة اللُّغة أسئلة اللِّسانيات (حصيلة نصف قرن من اللِّسانيات في الثقافة العربيَّة)**، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، دار الأمان - الرّباط، ط1، 2009، ص47.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص60. وينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص69.



الإجابات عن أهم الأسئلة اللّغوية المعاصرة، وأعاد النَّظر فيها سنة 1997م، تمَّ من خلالها وصف اللُّغات البشريَّة،[1] وكذا تقديم تحليل كاف أفرز نتائج أهمّها:

- تتحدد وظيفة اللّغة في النحو الوظيفي عن طريق التفاعل الاجتماعي؛ أي التواصل بين أفراد المجتمع.

- يرى النحو الوظيفي أنّ القدرة؛ أي قدرة المتكلّم لا يمكن تحديدها إلاَّ في إطار تواصلي، في حين أنّ القدرة التواصلية هي قدرة المتكلم على التفاعل الاجتماعي، وإنجاز نسق الاستعمال اللّغوي.

- يتم الاكتساب اللّغوي عبر سلسلة من الاكتشافات التي يقوم بها الطفل، والتي يهدف من خلالها إلى تأسيس نسق لغته الأم.

- يقوم النحو الوظيفي بدراسة التركيب والدلالة من منظور تداولي.

ثانيًا: تتحدّد خصائص العبارات اللّغوية عن طريق الرّبط بين المفردات أو بين الجمل، وعلى هذا الأساس، فإنّ الوظائف الدّلالية، والتركيبية والتداولية يمكن مقاربتها انطلاقًا من المقولات الشجرية، كالمركّب الاسمي أو المركب الفعلي، الذي لا يرد إلاَّ في بعض اللّغات مثل اللُّغة العربيَّة، في حين خلص النحو الوظيفي إلى ثلاث أطروحات رئيسة هي[2]:

- أنَّ مستعمل اللُّغة يصدر عن نموذج ذهني واحد، مهما اختلفت مجالات استعمال اللُّغة.

---

[1] - SIMON DIK: **Theory of Funutional Grammar** Part 2. Complex ant Derived Constructions. Ed. Kees Hengeveld. Berlin and New York: Mouton de Gruyter. 1997, P241.

- النص الأصلي:

«It is a sequel tu pan 1 of Tite Theory of Functional Grammar (TEGI), published by Dik in 1989 and revised in 1997, tu which it makes constant reference and whose content is presuppused».

[2] - ينظر: نعيمة الزهري: **تحليل الخطاب في نظريَّة النحو الوظيفي**، دار الأمان - الرّباط، ط1، 2014، ص17.



- أنَّ مقاربة التواصل وتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللُّغات مجالات لا تستلزم بناء نظريَّة مستقلَّة لكل مجال، بل يجب أن تؤول إلى إطار نظري ومنهجي واحد.

- أنَّ مقاربة هذه المجالات وغيرها يجب أن تؤطرها نظرية لسانيَّة واحدة تجمع بين كفايتين اثنتين: كفاية الوصف والتفسير في دراسة اللُّغة باعتبارها موضوعًا قائم الذات وكفاية الإجراء في القطاعات ذات الصلة باللُّغة.

ولقد ظلَّت نظرية النحو الوظيفي تكتسب المزيد من الانتشار إلى جانب المزيد من الاغتناء المعرفي بفضل الندوات الدوليَّة التي تُعقد كل سنتين منذ اثنتين وعشرين سنة (امستردام 1984م)، وانتويرب (1986م)، وامستردام (1986م)، والدانمارك (1970م)، وانتويرب (1992م)، ويورك (1994م)، وقرطبة (1996م)، وامستردام (1998م)، والمحمدية (1999م)، ومدريد (2000م)، وبني ملال (1991م)، وامستردام (2002م)، وأكادير (2003م)، وخيخون (2004م)، وسان باولو بالبرازيل (2006م)[1].

حيث دخلت هذه النظريَّة العالم العربي عبر جامعة محمد الخامس بالرّباط، وشُكّلت "مجموعة البحث في التداوليات اللّسانيات الوظيفيَّة"، وذلك بفضل جهود الباحثين المغاربة المنتمين إلى هذه المجموعة، وبهذا أخذت نظرية النحو الوظيفي مكانته في البحث اللّساني العربي الحديث، وقد تم ذلك اعتمادا على أربع طرق رئيسة هي[2]: التدريس والبحث الأكاديمي والنشر وعقد ندوات دولية داخل المغرب نفسه.

أولاً: لقد شُرِع في تدريس النحو الوظيفي في مستهل الثمانينيات بجامعة محمد الخامس بالرباط، وبالتحديد في شعبتي الفرنسية واللغة العربية معا، ثم توسع تدريسه ليشمل جامعات أخرى داخل المغرب، مثل جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، وجامعة القاضي عياض

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص61.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص61 إلى ص63.



بمراكش، وجامعة ابن زهر بأكادير، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، وبهذا توسعت دائرة التدريس عبر كافة جامعات المغرب.

هذا وقد عمل أساتذة ومفتشو التعليم الثانوي على إدراج النحو الوظيفي إلى هذا القطاع التعليمي عن طريق الكتاب المدرسي إلى جانب النحو العربي القديم والنحو التوليدي التحويلي[1].

ثانيًا: لقد أخذت نظرية النحو الوظيفي قسطًا كبيرًا من البحث الأكاديمي الجامعي بالمغرب، حيث هُيئت رسائل إجازة أطروحات دكتوراه لا يستهان بعددها وقيمتها العلمية بجامعة محمد الخامس وغيرها من الجامعات المغربية التي استهدفت وضع أنحاء وظيفية للغة العربية الفصحى أساسا و لدوارجها وللغات الأمازيغية المغربية والفرنسية.

ثالثًا: بموازاة البحث الأكاديمي الصرف قام لسانيو "مجموعة البحث في التداوليات واللسانيات الوظيفية" بأعمال نشرت بالعربية و بلغات أجنبية داخل المغرب منها (المتوكل (1985) و (1986) و (1987) و (1988 أ و ب) و (1989) و (1993أ وَ ب)، 1995 و 1996 و 2001 و 2003 و 2005 ب) ونعيمة الزهري (1997)) و(عز الدين البوشيخي (2005أ وَ ب)) و(جدير (2005 و 2006)) وخارج المغرب (المتوكل (1984 و 1987 و 1988 و 1989 و 1990 و 1996 و 1998 و 1999 و 2004 و 2005أ و ج)) و (جدير (1998 و 2000 و 2003).

كان المغرب جسرا لعبور النحو الوظيفي إلى أقطار عربية أخرى، إذ تبوَّأ الصدارة داخل الوطن العربي منذ الرُّبع الأخير من القرن العشرين[2]، وبفضل المؤلفات والبحوث المغربية دَخَلَ الجزائر وتونس وموريطانيا والعراق وسوريا بدرجات متفاوتة في التبني ورقعة الانتشار.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص60 - 61.

[2] - ينظر: محمد الأوراغي: **نظريَّة اللّسانيات النسبيَّة (دواعي النشأة)**، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرّباط، ط1، 2010، ص65.



يمكن القول إنَّ النحو الوظيفي استطاع أن يحتل موقعه داخل البحث اللِّساني المغربي الزاخر، وأن يُعايش باقي مكوناته القديمة والحديثة، وأعانه على ذلك ثلاثة أمور أساسية هي[1]:

- اجتهاد الباحثين الدائم المستمر الذين تبنّوه.
- انتهاجه نهجًا مغايرًا في البحث.
- أنه لم يستهدف قط إقصاء المقاربات الأخرى.

ولهذا نجد أنَّ المغاربة اهتموا اهتمامًا كبيرًا بالنحو الوظيفي، وأولو له عناية كبيرة، وهذا ما جعل الجامعات الأخرى تتبناه وتدرِّسه كمقياس مهم في قسم اللُّغة العربيَّة.

2 - مفهوم النّحو الوظيفي: إنَّ أول ما يجب الإشارة إليه هو تفكيك مصطلحات هذا العنوان المتكوّن من (النحو والوظيفة)، إذ تردّد هذان المصطلحان في مؤلفات اللّسانيين العرب والغربيين، فتكرَّر مفهومه في مؤلفاتهم في أزيد من موضع وأكثر من مرجع، والهدف من هذا هو إزالة اللُّبس الموجود في الكثير من الأذهان، إذ إنَّ الكثير من الدَّارسين لا يميزون بين النحو الوظيفي المتوكلي والوظيفية المارتينية والتداولية، ما يهمنا هنا هو أن نبين مفهوم النحو ومفهوم الوظيفة لتحديد ماهية النحو الوظيفي.

2 - 1 - مفهوم النحو:

2 - 1 - 1 - لغة: ذكرت للنحو لغة المعاني التالية [2]:

- القصد، والتحريف، والصرف، والمثل، والمقدار، والجهة أو الناحية، والنوع أو القسم، والبعض.

وجاء في أساس البلاغة للزمخشري «ن ح: وهو على أنحاء شتى، لا يثبت على نحو واحد ونحوت نحوه، وعنده مائة رجل، وإنكم لتنظرون في نُحُو كثيرة، وفلان نحوي من

---

[1] - ينظر: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص63.

[2] - ابن منظور: **لسان العرب**، مادة (نحا)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ج1، ص 10.



النّحاة، وانتحاه: قصده، وانتحى لقرنه: عرض له، وانتحى على شقه الأيسر: اعتمد عليه ...، ونحّاه من مكانه تنحية فتنحى عنه، وتنحى عنّي، وناحيته مناحاة: صرت نحوه وصار نحوي ...»[1].

2 - 1 - 2 - النحو اصطلاحا: تنوعت وتعددت مفاهيم النحو عند العرب القدماء، إلاّ أنها تؤدي معنى واحدًا، وسأكتفي هنا بذكر ثلاثة مفاهيم له:

أولاً: عرَّفه ابن جني بأنّه: «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شَذَّ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»[2].

من خلال هذا التعريف حاول "ابن جني" أن يجمع بين علمين في علم واحد، ألا وهما علم النحو وعلم الصرف، ذلك أنه كان يطلق علم النحو ويراد به النحو والصرف معا...، ولا يصلُح التّفريق بينهما؛ لأنَّ علوم العربية تطلب بعضها، فهي كلٌّ متكامل.

ثانيًا: عرَّفه ابن عصفور بقوله: «النحو علم مستغرق بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يتألف منها»[3].

ثالثًا: عرَّفه "**الأُبَّذيّ**" إذ يقول:«النحو علم به يُعرَف أحوال أواخر الكلم العربية إفرادًا وتركيبا»[4]؛ أي كل ما يتعلق بحركات الإعراب والقواعد المتعلقة بالجملة، هذا هو معنى قوله إفرادًا وتركيبًا.

---

[1] - الزمخشري: **أساس البلاغة**، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت ، مادة (ن ح)، ط1، 1998، ج2.

[2] - ابن جني: **الخصائص**، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1955، ج1، ص35.

[3] - ابن عصفور: **المقرّب**، تح: أحمد عبد الستار وآخرون، ط1، 1972، ج1، ص45.

[4] - أحمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ: **الحدود في علم النحو**، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، دط، 2001، ج1، ص35.



والنَّحو «يشمل اللُّغة بأسرها في كلِّ مستوياتها وجلِّ علومها»[1].

والنَّحو كما جاء في **نظرية النحو الوظيفي،** هو «نموذج صوري يرصد ويصف ويفسّر الواقع الذي تستهدفه النظرية اللغوية»[2]؛ أي اللُّغة نسقُ مجردُ أو هو مجموعة من الجمل المجرّدة التي تصف وتحلل وتفسّر خصائصه دون اللجوء إلى وظيفته.

وجاء في معجم اللِّسانيات الحديثة تعريف النحو ليُكَمِّل هذين التعريفين السابقين كما يأتي: «يشير مصطلح النحو أو قواعد اللغة تقليديا إلى دراسة أحد أقسام اللغة الذي يُعنَى بوصف التركيب اللغوي أو البنية اللغوية للغة من اللغات، والطريقة التي ترتبط بها وحداتها اللغوية، كالكلمات وأشباه الجمل لتُكوِّن جملا مقبولة في هذه اللغة...، وقد تضم قواعد اللغة أيضا وصفا لأصوات اللغة، ونظام صرفها، كما فعل النحاة العرب في كتبهم (الكتاب) "لسيبويه"، وكتاب المقتضب "للمبرد"»[3].

من خلال هذه التعريفات يظهر أن النحو يتوسع ليشمل القواعد الصوتية والمعجمية والدلالية أيضا؛ أي يصف ويفسّر التركيب الجملي البنيوي والأصوات اللُّغويَّة.

هذا عن مفهوم النحو عند العرب، أمَّا عند الغربيين فأكتفي بذكر المفاهيم الثّلاثة التي ذكرها "المتوكل" وهي[4]:

- النحو في مقابل اللسانيات.
- النحو باعتباره فرعا من فروع الدرس اللغوي.
- النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي.

أوَّلا: النحو في مقابل اللسانيات: فرق علماء اللسانيات بين مرحلتين في الدرس اللغوي، وهما:

---

[1] - علي أبو المكارم: **مدخل إلى دراسة النحو العربي،** دار غريب، القاهرة، ط1، 2006، ص43.

[2] - محمد الحسين ميلطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص 143.

[3] - سامي عياد حنا وآخرون: **معجم اللسانيات الحديثة**، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1997، ص 55.

[4] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 36 إلى ص39.



- مرحلة قديمة وهي مرحلة الدراسات النحوية، ومرحلة حديثة وهي مرحلة اللسانيات، وهذه الأخيرة مرتبطة بظهور كتاب "فرديناند دي سوسير" الشهير (محاضرات في اللسانيات العامة).

والفرق بين هاتين المرحلتين فرق هام، يمكن حصره في أربع نقاط؛ وهي[1]: ظروف الإنتاج والموضوع والهدف والمنهج.

أ - **ظروف الإنتاج:** استفادت اللسانيات الحديثة من علوم مختلفة لم يستفد منها الدرس اللغوي القديم، ومن أهم هذه العلوم: المنطق، والفلسفة، وعلم النفس، والرياضيات الحديثة والرقمنة ... وهو ما لم يتح للدَّرس اللُّغوي القديم وإن كان له أيضًا محيطه الفكري والثقافي الخاص به.

ب - موضوع الدّراسة: كان موضوع الدراسات اللغوية القديمة لا يجاوز حدود اللغة الواحدة والتقعيد لها، في حين أنّ موضوع اللِّسانيات الحديثة جعلت من اللغات البشرية موضوعًا لها على اختلاف أنماطها.

ج - الهدف: كان هَدَف اللُّغويين القدماء هو تعليم اللغة، والحفاظ عليها من أن يشوبها الفساد واللَّحن، بينما تهدف الدراسات اللسانية الحديثة إلى فهم اللغة البشرية وتحقيق نحو كلي يضطلع برصد خصائص اللسان الطبيعية بوجه عام.

د - المنهج: اللسانيات الحديثة بنت أنحاءها من خلال ما نظّرت له؛ أي إنَّها بنت نماذج خاضعة لقواعد الاستنباط وقوانين الصورنة العلمية. أمّا النحو القديم فيقوم على أوصاف متفرقة لأبواب نحوية مختلفة، لكن هذا لا يعني أنَّ روح التنظير غير موجودة عند قدماء اللُّغويين.

ثانيا: النحو باعتباره فرعًا من فروع الدرس اللُّغوي الحديث (اللِّسانيات): يطلق مصطلح النحو ويراد به إحدى دروس الدرس اللغوي قديمه وحديثه، التي تُعنى بالصرف أو

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص37.



التركيب أو هما معًا، إلاّ أن النحو بهذا المعنى يُحيل على مستوى من مستويات التمثيل أو التحليل. ويكون التحليل محصورًا في التركيب تارة، و في التركيب والصرف تارة أخرى، كما أنه كذلك يتعالق مع مستويات أخرى كالمستويين الصوتي والدلالي.

ثالثا: النحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللغوي: "النمذجة" هي «عملية بناء الجهاز الواصف، وتنظيم مكوناته بحيث يكفل التمثيل الملائم للظاهرة أو (الظواهر) المروم رصدها، ويتم بناء الجهاز الواصف (أو النموذج) انطلاقا من المبادئ المنهجية المتضمَّنة في النظرية التي تُخَلِّفُهُ»[1].

أصبح مصطلح النحو يطلق على الجهاز الواصف نفسه، ثم توسَّع وأطلق على نظريات لسانية مختلفة، كالنحو المعجمي الوظيفي، والنحو التوليدي التحويلي، والنحو المركبي المعمّم، ونحو الأحوال، والنحو الوظيفي. وتقوم منهجية الدرس اللِّساني الحديث على المبادئ المنهجية ذات الطَّابع الوظيفي، والتي مرّت بمرحلتين؛ هما[2]:

أولاً: كان النموذج يبنى على مجموعة من المكونات: مكونًا يمثل الجوانب التداولية ومكونًا يمثل الجوانب الدلالية والصرفية - التركيبية والصوتية.

ثانيًا: يُصاغ النموذج على أساس القالبية، وهذه الأخيرة تتكون من مجموعة من القوالب فيكون بعضها دخلاً أو خرجًا لبعض.

2 - 2 - مفهوم الوظيفة:

تردَّد مصطلح "الوظيفة" في مؤلفات اللسانيين العرب والغربيين المحدثين، فتكرَّر مفهومه في مؤلفاتهم في أزيد من موضع وأكثر من مرجع، وهو اتجاه تجاوز الدراسات اللسانية البنيوية واللّسانيات التوليدية التحويلية كما أنَّه لا يفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، كما يفعل البنويون الذين يعتبرون الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي

---

[1] – أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص 99 - 100.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص39.



عناصر خارجة عن اللغة، بل يهتم بالإنتاج اللغوي والوظيفة التي تؤديها الكلمة داخل الجملة، وعليه يمكن التطرق إلى أهم التعريفات التي اهتمت بكلمة الوظيفة، واستعمالاتها في المجال اللغوي والاصطلاحي.

2 - 2 - 1 - لغة:

إن الباحث في المعاجم اللغوية تستوقفه جملة من المعاني تختص بالجذر اللغوي لمادة (و. ظ. ف)، وخير من تناول هذا المصطلح اللغوي التداولي هو ابن فارس في مادة (و ظ ف) «الواو و الظاء و الفاء: كلمة تدل على تقدير شيء. يقال وظَّفتُ له، إذا قدرت له كل حين شيئا من طعام أو رزق، ثم اسُتعير ذلك في عظم الساق، كأنه شيء مقدر، وهو ما فوق الرسغ من قائمة الدابة إلى الساق. ويقال وظَّفتُ البعيرَ، إذا قصرت له القيد. ويقال: مرَّ يَظِفْهُم، أي يتبعهم كأنَّه يجعل وظيفةُ بإزاء أوظفتهم»[1].

قال ابن منظور (ت711هـ): «الوظيفة من كل شيء: ما يقدَّر له في كل يوم من رزق أو طعام أو علف أو شراب، وجمعها الوَظائف والوُظُف، ووظف الشيءَ على نفسه ووظفه توظيفًا: ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل، والوظيفُ لكل ذي أربع: ما فوق الرُّسغ إلى مفصل الساق»[2].

وجاء في لسان العرب وفق الصيغ الآتية:

ووظيفا يدي الفرس: ما تحت ركبتيه إلى جنبيه، ووظيفا رجليه: ما بين كعبيه إلى جنبيه. وقال ابن الأعرابي: الوظيفُ من رُسغي البعير إلى ركبتيه في يديه، وأما في رجليه فمن رسغيه إلى عُرقوبيه، والجمع من كل ذلك أَوظِفة ووُظُف. ووظفت البعير أَظِفُه وظفًا إذا أصبت وظيفه[3].

---

[1] - أحمد بن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1972، ج6، ص122.

[2] - ابن منظور: **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1992، مج9، ص358.

[3] - **المصدر نفسه**، ص358.



الوظيفةُ في المعجم الوسيط هي: «ما يُقَدَّر من عمل أو طعام أو رزق وغير ذلك في زمن معيَّن - و - العهد والشرط والمنصب والخدمة المعيَّنة، (ج) وُظُفُ، ووظائفُ. ويقال: للدنيا وظائفُ ووظف: أي نُوَبُ ودُوَل»[1].

ما يمكن الوصول إليه من خلال هذه المعاني، هو أن كلمة الوظيفة بالرغم من تعدد معانيها، إلا أنها لم تخرج عن كونها ما لازم الشيء فأصبح جزءًا منه، أو ما اعتاده الكائن فلم يستطع التخلي عنه، سواء كان في تركه ضرر وهلاك، كالطعام والشراب للإنسان والحيوان، أو لم يكن ذلك.

أمَّا المعنى الآخر لكلمة الوظيفة، فقد ارتبط بالحياة الحضريَّة المستمدَّة من الثَّقافة العربية الإسلامية التي سادت العالم، وتمثل ذلك بصفة خاصة في صيغتي فعل وظف ومصدره التوظيف، فقد ورد بمعنى الالتزام أو الإلزام، كأن يلتزم الإنسان بشئ معين، أو يلزم غيره به، كإلزام شيخ الكتاب مثلا حفظة القرآن من الصبيان المتعلمين حفظ مقدار معين من الآيات القرآنية كل يوم ... وقريبا من هذا المعنى، استعملت الصيغتان السابقتان في التراث الصوفي، حيث كان شيخ الطريقة "يوظف" على المريد الأوراد أو "الوظائف" التي تصبح بمثابة شرط أو عهد يلتزم به المريد ليصبح من أهل النسبة أو الطريقة[2].

2 - 2 - 2 - اصطلاحًا:

لقد اشترط أندري مارتني في قاموسه (المرشد الأبجدي في اللسانيات) أمرين اثنين؛ فقال: «إن التحديد الصحيح لوظيفة اللغة لابد أن يستجيب لشرطين:

- ملاحظة استعمالاتها (أي ملاحظة سلوكات المستعملين للغة).
- الدراسة الداخلية لهذه الأداة (اللغة)»[3].

---

[1] - مجمع اللغة العربية: **المعجم الوسيط**، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، د.ط، 1972، ج2، ص1100.

[2] - ينظر: محمد بن عبد الكريم: **التصوف في ميزان الإسلام**، دار هومة، الجزائر، ط1، 1997م، ص63 إلى ص65.

[3] - André Martinet: **la linguistique, guide alphabétique**, éd. Denoël, paris 1969¸ PP: 104 - 105.



استنادا إلى هذا، يمكن أن نميز بين الوظيفة المركزية للغة ووظائفها الثانوية، إذ يتفق أغلب اللسانيين على أن وظيفتها المركزية هي التبليغ (communication)، كما تعرفه نظرية الإخبار، كاستعمال لوضع (code) من أجل نقل رسالة تمثل تحليلا ما لمعطيات التجربة من خلال وحدات سميولوجية، تمكِّن الناس من إقامة علاقات بينهم[1].

وبهذا المفهوم ترتبط الوظيفة بكلمتين أساسيتين من مشتقاتها (وظيفي، وظيفية)، فالوظيفية (fonctionnalisme) بعدِّها مذهبًا ظهر أثرها في التحليل الوظيفي الذي أمدتنا به الفونولوجيا، والذي حقق جملة من الوظائف على مستوى الوحدات الصوتية (في مستوى التقطيع الثاني)، مثل الوظيفة التمييزية والتعويضية...

أما مفهوم الوظيفة عند أحمد المتوكل، فيرتبط بثلاثة أنواع؛ هي: الوظيفة علاقة والوظيفة دورًا والوظيفة جسر العبور.

- الوظيفة علاقةً: «حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على علاقة، فالمقصود هنا العلاقة القائمة بين مكوِّنين أو مكونات في المركب الاسمي أو الجملة»[2].

يعني هذا البحث عن وظيفة العلاقة التي يمكن أن تقوم بين عناصر الجملة الواحدة أو بين الجملة داخل نفس النص أو بين النصوص التي ينتظمها الخطاب الواحد. وقد صنف المتوكل هذه العلاقات إلى أربعة أصناف؛ هي[3]: وظائف دلالية، ووظائف تركيبية، ووظائف تداولية، ووظائف بلاغية.

ولهذا نجد مصطلح الوظيفة متداولا في جُل الأنحاء الشكلية (الصورية)، وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي، ففي الأنحاء الصورية «يستعمل هذا المصطلح للدلالة على العلاقات

---

[1] - ينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص12.

[2] - أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات**، مكتبة دار الأمان، الرباط - المغرب، ط1، 2005، ص21 - 22.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات)**، منشورات الاختلاف، دار الأمان الرباط - المغرب، ط1، 2011، ص 39.



التركيبية كعلاقة الفاعل والمفعول غير المباشر»[1]، وفي الأنحاء ذات المنحى الوظيفي، يستخدم مصطلح الوظيفة للدلالة على العلاقات التي يمكن أن تقوم داخل الجملة أو داخل المركب، وقدَّم لنا المتوكّل مثالاً لذلك، أن النحو الوظيفي يميز بين ثلاثة مستويات من الوظائف: وظائف دلالية (منفذ - متقبل - مستقبل) ووظائف تركيبية (فاعل - مفعول) ووظائف تداولية (البؤرة - المحور).

- **الوظيفة دورًا:** يقصد بالدَّور «الغرض الذي تسخّر الكائنات البشرية اللغات الطبيعية من أجل تحقيقه»[2]؛ أي وظيفة تأدية اللغة عند الإنسان من أجل تحقيق الهدف المرجو الوصول إليه، وبالتالي جعل المتوكل التواصل بنية أساسية وضرورية لا يمكن فصلها عن بنية اللّغة.

وأضاف المتوكل في كتابه الخطاب الموسّط وظيفة ثالثة؛ وهي[3]:

- **الوظيفة جسر العبور:** يقصد بجسر العبور "الترجمة"؛ أي نقل نص من لغة إلى أخرى، وهذا النقل إمّا أن يكون على مستوى البنية السطحية، أو على مستوى البنية التحتية أي عن طريق استنساخ الإطار الصّرفي - التركيبي للنّص المصدر مع إدماج مفردات اللُّغة الهدف فيه، ولا يحصل هذا في مستوى اللَّفظ بل على مستوى المعنى.

2 - 3 - تعريف النّحو الوظيفيّ:

لقد حاولنا من خلال دراستنا لكتب أحمد المتوكل إيجاد تعريف عام وشامل للنحو الوظيفي، إلاّ أننا اكتفينا ببعض التعاريف التي جاء بها بعض الدارسين والباحثين في هذا المجال، أمثال الباحث عبد الرحمان الجندي، الذي يرى بأن المتوكل ركّز في أبحاثه

---

[1] - أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص22.

[2] - **المصدر نفسه**، ص23.

[3] - ينظر: **الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات)**، ص 41 - 42.



ودراساته على «إبراز التفاعل القائم بين الخصائص البنيوية للعبارات اللغوية والأغراض التواصلية التي تستعمل هذه العبارات وسيلة لبلوغها»[1].

يسعى النحو الوظيفي من خلال هذا إلى تحقيق الهدف التواصلي، ويقول الجندي في موقف آخر: إنَّ النحو الوظيفي «يربط بين البنية اللُّغويّة للجمل والظروف المقاميَّة التي تنجز فيها»[2].

من خلال هذين التعريفين، جمع "محمد مليطان" النحو الوظيفي في جملة واحدة إذ يقول: «هو نحو يعدُّ خصائص اللسان الطبيعي الصورية التركيبية والصرفية والصوتية مقومات غير مستقلة عن الدلالة والتداول ولا يتم وصفها وتفسيرها إلاَّ باللجوء إلى عوامل دلالية وتداولية»[3]. يعني هذا أن النحو الوظيفي لا يكتفي بالخصائص التركيبية والصرفية والصوتية، بل تجاوز ذلك إلى الدلالة والتداول؛ لأنّ الجانب التَّداولي ما هو إلاّ نتاج علاقة ربط البنية بالمقام الذي أنجزت فيه.

ويعرّف "كونو" (Kuno) النحو الوظيفي أنَّه «مقاربة لتحليل البنية اللُّغويَّة تعطي الأهميّة للوظيفة التواصليّة لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقتها البنيويّة»[4].

هذا دليل على أنَّ النحو الوظيفي يقوم على مبدإ التَّركيبات الوظيفية، وهذه الأخيرة تحلّل كما يرى كونو «البنيات التركيبية على أساس وظائفها التواصليَّة»[5].

---

[1] - طه الجندي: **البعد التداولي في النحو الوظيفي**، دار العلوم، جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف والعروض، نشر بعدد رقم 27، مجلة كلية دار العلوم الشهرية، دت، ص7.

[2] - **المرجع نفسه**، ص7.

[3] - محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص144 - 145.

[4] - ينظر: كونو: **التركيب الوظيفي**، 1980، نقلاً عن: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص113.

[5] - **المصدر نفسه**، ص113.



3 - موضوع النحو الوظيفي:

يشير المتوكل إلى أن الفكر اللساني الحديث يمكن حصره في ثلاث مراحل: مرحلة الجمع والتصنيف، ومرحلة التنظير، ومرحلة التنميط، وهذه الأخيرة يفترض أن تكون إطارًا وصفيًا يلائم سائر أنماط اللغات الطبيعية، حيث يصبح لكل لغة من اللغات نحو وظيفي كاف، الشيء الذي يحتم على النحو أن يتضمن مستويات للتمثيل ترقى إلى رصد جميع أنماط اللغات، وتعكس في ذات الوقت مبادئ النظرية وفرضياتها الجوهرية، وغرضها هو غرض نحوي.

وموضوع نظرية النحو الوظيفي هو القدرة التواصلية المتمثلة في (القدرة النحوية + القدرة التداولية)، وذلك من خلال نموذج مستعمل اللغات الطبيعية. ومستعملوا اللغة الطبيعية لا يتواصلون فيما بينهم إلا بخطابات، ولهم قدرة تواصلية متكاملة؛ أي مجموعة من الكفايات، كالكفاية المعرفية والكفاية اللغوية والكفاية الإدراكية والكفاية المنطقية، ولا تصل النظرية حدَّ التكامل إلاَّ إذا رصدت هذه الكفايات كلَّها ولم تقف عند حدود الكفاية اللغوية وحدها، والقدرة التواصلية «هي معرفة المتكلم للقواعد التي تمكِّنه من تحقيق أغراض معينة بواسطة اللغة، وهي تتألف من خمس ملكات: الملكة اللغوية - الملكة المنطقية - الملكة المعرفية - الملكة الإدراكية - الملكة الاجتماعية»[1]، وحصيلة كل هذا الملكة اللِّسانيَّة.

إذن، تنطلق نظرية النحو الوظيفي من نقطة مفادها أنَّ الجملة (بنية منجزة) هي نتاج المقام؛ أي إنَّها جاءت لخدمة المقام الذي استدعى التلفظ بها أو إنجازها على هيئة مخصوصة (بالنظر إلى كيفية ترتيب عناصرها، وبالنظر إلى ما هو مذكور وما هو غير مذكور، وبالنظر أيضًا إلى التنغيم الذي قيلت به...)، دليل هذا:

---

[1] - علي آيت أوشان: **اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي (من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية)**، السلسلة البيداغوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2005، ص49 - 50.



أنّها نسق من الوحدات لا يمكن تحديد بعض خصائصها إلا بمراعاة ظروف إنتاجها انطلاقًا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، أو «على أساس أنها تجليات لخصائص وظيفية مرتبطة بالغرض التواصلي المروم إنجازه»[1]، ولتوضيحها أكثر يمكن أن نستعين بالتعريف الذي قدَّمه المتوكل للخطاب، وذلك بقوله: الخطاب «كل إنتاج لغوي يربط فيه ربط تبعية بين بنيته الداخلية وظروفه المقامية (بالمعنى الواسع)»[2]، ويقصد بربط التبعية في تعريفه هذا «أن بنية الخطاب [والجملة نوع من الأنواع التي يتحقق فيها الخطاب[*]] ليست متعالقة بالظروف المقامية التي يُنتّج فيها فحسب، بل إن تحديدها لا يمكن أن يتم إلا وفقًا لهذه الظروف»[3].

وبما أنَّ تحديد الجملة شديد الصِّلة بالغرض التواصلي الذي تؤديه، فقد رأى يحيى بعيطيش أن مفهومها يجب ربطه بالتصور الذي قدِّم في نظرية "أفعال الكلام"؛ أي إنَّها فعل لغوي، يقول بعيطيش منتقدًا عدم وضوح هذه الرؤية عند سيمون ديك والمتوكل قائلاً: «إنَّ المتتبع المتفحص لأدبيات نظرية النحو الوظيفي، أبحاث "سيمون ديك" أو "المتوكل" - خصوصًا في مراحلها الأولى - لا يجد تعريفًا واضحًا لمفهوم الجملة، يربطها بمفهوم الفعل اللغوي وفق طرح أوستين (Austin) وتلميذه سورل (Searle) ... من جهة، على الرغم من الصلة الوثيقة بين مفهوم الجملة بصفة عامة ومفهوم الفعل اللغوي عند سورل بصفة خاصة... أضف إلى ذلك أنَّ المتوكل عندما تناولها سنة 1989 في كتابه (اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري) اقتصر على تقديم خلاصة عامَّة لها، في إطار نظري عامّ لا

---

[1] - أحمد المتوكل: **الجملة المركبة في اللغة العربية**، منشورات عكاظ، الرباط - المغرب، ط1، 1988، ص185.

[2] - أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط، دط، 2001، ص16.

[*] يدل قول المتوكل الآتي: (كل إنتاج لغوي)، فإننا قصدنا إيرادها على وجه الإطلاق دون تحديد حجم الخطاب لكي تحيل على الجملة أو جزء الجملة أو على مجموعة من الجمل.

[3] - **المصدر نفسه**، ص17.



يختلف عن الإطار العام الذي قدّم فيه للوظيفية في الفكر اللغوي العربي القديم أو الفكر اللساني الحديث... ولم يربطها كما سبقت الإشارة بمفهوم الجملة في نظرية النحو الوظيفي الذي ارتكز أساسًا على استثمار الفعل اللغوي عند أوستين وغرايس (Grice) وإغناء مفاهيم سورل بصفة خاصة وتطويرها»[1].

لقد اقترض المتوكل مصطلح الفعل اللغوي واعتمده اعتمادًا كبيرًا في نظرية النحو الوظيفي؛ يقول: «أما في الدرس اللساني الحديث، فقد اقترضت نظريات لسانية ذات توجه تداولي أو (وظيفي) ثنائية (الفعل اللغوي المباشر / الفعل اللغوي غير المباشر) المقترحة في (نظرية أفعال الكلام) وتبنتها في إطار ثلاثية تميز بين ثلاثة مفاهيم هي: النمط الجملي، والقوة الإنجازية الأصلية، والقوة الإنجازية المستلزمة»[2]، ويقول أيضًا: «من المعلوم أنَّ الجوانب التداولية [وهي أهم ما تميز به التوجه الوظيفي في دراسة اللغة] درست، أول ما درست، في إطار التيار الفلسفي المسمَّى (فلسفة اللغة العادية)، حيث عولجت هذه الظواهر من قبيل (الإحالة) و(الأفعال اللغوية) و(الاستلزام الحواري)... وقد انتقلت هذه المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر عن طريق الاقتراض إلى حقل الدراسات اللغوية، إذ إنَّ مجموعة من النظريات اللغوية - التوليدية منها وغير التوليدية - وظَّفت هذه المفاهيم في وصفها للُّغات الطبيعية»[3].

ومن ثمة، فمصطلح الفعل اللغوي، وما يتعلق به من مفاهيم مختلفة (القوة الإنجازية، والمحتوى القضوي، ...)، يعدُّ من أهم المرتكزات التي يقوم عليها مفهوم الجملة

---

[1] - يحيى بعيطيش: **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)**، ضمن كتاب: حافظ اسماعيلي علوي، **التداوليات (علم استعمال اللغة)**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011، ص89.

[2] - أحمد المتوكل: **الخطاب وخصائص اللغة العربية(دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، ط1، 2010، ص50.

[3] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص18.



في نظرية النحو الوظيفي، ولذلك يجب أن يعتمد عليه اعتمادًا كبيرًا في تعريف الجملة، يقول بعيطيش: «لكن المتفحص المدقق للمبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية، خاصة مبدأ الوظيفة التبليغيَّة، وبصفة أخص التَّحليلات التَّداولية القائمة على مفهوم القوةّ الإنجازية (force illocutoire) يدرك بسهولة أنَّه على الرَّغم من شيوع مصطلح الجملة في هذه النَّظرية، إلا أنّ مفهومها يرتبط بشكل واضح بنظريَّة الأفعال اللُّغوية لدى فلاسفة اللغة العاديَة... والفكرة العامَّة لهذه النظرية هي أن تحليلها لجمل اللغات الطبيعية يقوم على أساس أنَّها لا يمكن تحديد خصائصها إلا بظروف إنتاجها، انطلاقًا من مقاصد متلفظيها أثناء عملية التبليغ، وبالتالي تكون اللغة وظيفة وبنية، والجملة في النهاية فعل لغويّ»[1]، لكن هل يمكن حصر الجملة وتحديد غرضها في الفعل اللغوي فقط؟.

إنَّ المدقق فيما قدّمه المتوكِّل من كتابات تتعلق بدراسة الجملة العربية من منظور وظيفي يدرك جيدًا أنَّه لا يمكن حصر مفهوم الجملة في الفعل اللغوي فقط (إذا فَهِمنَا من الفعل اللغوي القوة الإنجازية وحدها)، ذلك أنه يعدُّ أحد الجوانب المشكلة للجملة (الغرض الذي سيقت له الجملة)، إضافة إلى جوانب أخرى أبرزها البنية المكونة للجملة الحاملة لذلك الفعل (الخاضعة له).

ومن هنا نفهم سر الانتقاد الذي وجهه المتوكل إلى فلاسفة اللغة العادية، حيث أورد أنَّهم لم يعنوا بدراسة بنية الجملة (تركيبها، وحداتها، العلاقات الموجودة بين وحداتها ...)، الأمر الذي أفرز نظريات لغوية حاولت الاستفادة مما قدَّمه فلاسفة اللغة العادية وإخضاعه لمتطلبات التوجه اللساني، ومن أبرزها نظرية النحو الوظيفي.

يقول المتوكّل: «لم يُعْنَ فلاسفة اللغة العادية بجوانب أخرى من تداوليات اللغة الطبيعية كالجوانب المرتبطة بالبنية الإخبارية للجملة عنايتهم بالإحالة والاقتضاء والأفعال

[1] - يحيى بعيطيش: **الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو**، ص90.



اللغوية والاستلزام الحواري. هذه الجوانب المغفلة في الدرس الفلسفي هي أنواع العلاقات الإخبارية القائمة بين مكونات الجملة»[1].

وانطلاقًا من وجهة النظر هاته، فالجملة في نظرية النحو الوظيفي هي «فعل لغوي يتميز بخصائص دلالية تداولية تعكسها خصائص بنيوية صرفية تركيبية»[2]، يستغلها مستعمل اللغة الطبيعية لتغطية احتياجاته في عشيرته اللغوية التي يعيش فيها، لكن ما هو المقصود بالفعل اللغوي؟

الفعل اللغوي، أو العمل اللغوي، أو الفعل الكلامي، مصطلح اقترضته نظرية النحو الوظيفي من فلاسفة مدرسة أكسفورد (اشتهروا باسم فلاسفة اللغة العادية)، ويعني الفعل عندهم أنَّ قول شيء ما هو تحقيق أو إنجاز لعمل معين، وانطلق فلاسفة اللغة العادية (أوستين تخصيصًا) في بناء تصورهم هذا من نقد التصور الذي درج عليه المناطقة الوضعيون الذين كانوا ينطلقون من معيار الحكم بالصدق والكذب للحكم على جملة ما من حيث دلالتها، ومن ثمة فالجمل التي لا تحتمل الصدق ولا الكذب - في تصورهم - جمل لا دلالة لها، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أنَّها جمل لا تستحقّ الدّراسة[3].

لكن أوَّل من استخدم مصطلح الفعل اللُّغوي، وأدرك أنَّ اللُّغة فعل لساني هو "ابن خلدون"، حيث يقول: «اِعلم أنَّ اللّغة في المتعارف هي عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام»[4]؛ أي أنَّ اللُّغة لا تحدّد من خلال دراسة دلالتها وأصواتها فقط، وإنَّما تحدد أيضًا عن طريق إنتاج الفعل الكلامي وما يحيط بالمتكلّم من مؤثرات خارجيَّة وداخليَّة.

---

[1] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص32.

[2] - يحيى بعيطيش: **نحو نظريَّة وظيفيَّة للنحو العربي**، ص149.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص148.

[4] - ابن خلدون: **المقدّمة**، تح: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1968، ص1056.



وذهب فريق آخر إلى أنَّ اللُّغة سلوك إنساني يؤديها الفرد المتكلّم أثناء كلامه، يمكن حصرها حسب الدّراسات اللّسانيَّة وحسب مجال الدّراسات التداوليّة "pragmatique"[1] من خلال دراسة مستوى الفعل الكلاميّ* أو الحدث الكلاميّ.

[1] - Jean Dubois et autres: **Dictionnaire de linguistique**, libraire la rouse, paris, p8.

* الفعل الكلامي هو كلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري. وفضلاً عن ذلك، يعدُّ نشاطًا ماديًا نحويً يتوسَّل أفعالاً قوليَّة لتحقيق أغراض إنجازيَّة (كالطلب والأمر والوعد والوعيد ... الخ)، وغايات تأثيريَّة تخصُّ ردود فعل المتلقي (كالرَّفض والقبول). ومن ثمَّ فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيريًا. أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اِجتماعيًا أو مؤسساتيًا، ومن ثمَّ إنجاز شئ ما". مسعود صحراوي: **التداوليَّة عند علماء العرب (دراسة تداوليَّة لظاهرة "الأفعال الكلاميَّة" في التراث اللِّساني العربي)**، در الطليعة، بيروت - لبنان، ط1، 2005، ص40.



4 - المبادئ العامة لنظرية النحو الوظيفي: تقوم نظرية النحو الوظيفي على مبادئ أساسيَّة، ذكرها "المتوكل" في مقدمات مؤلفاته؛ وأهمها ما يأتي:

4 - 1 - وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي التواصل بين الناطقين بها: قبل الحديث عن هذا العنصر، يجب التنبيه إلى أمر مهم، وهو التميز الذي أشار إليه المتوكل داخل النظريات اللغوية الحديثة بين تيارين نظريين اثنين؛ وهما[1]:

- تيار يشمل النظريات اللّغويّة التي تعدّ اللغة نسق مجرد يمكن دراسة بنيته بمعزل عن وظيفته التواصلية داخل المجتمعات البشرية، وهو ما أفرزته النظرية التوليدية التحويلية من نماذج لغوية.

- تيار يشمل النظريات اللغوية التي تنصُّ على أن بنيات اللغات مرتبطة بوظيفة أساسية هي وظيفة التواصل بين أفراد المجتمع، وأُدخلَ في هذا التيار جميع النظريات التي تصف اللغات بالبعد التداولي كالنظرية النسقية (Systemics)، ونظرية النحو الوظيفي (functional grammar).

من خلال هذا نستخلص أن نظرية النحو الوظيفي تَعتَبِر الخصائص البنيوية للغات تُحدّدها أنماط المقامات التي أنجزت فيها؛ أي ربطها بالظروف الخارجية. والسؤال المطروح، هل للغة وظيفة واحدة أو لها وظائف متعددة؟ وإذا كان لها وظائف متعددة فما هي وظيفتها الأساسية؟.

إذن يجب أولاً تحديد وظيفة اللُّغة ثم ربطها بالوظائف الأخرى.

بعد النقاش الذي دار - في السبعينيات - بين تشومسكي وفلاسفة اللغة العادية ذهب تشومسكي إلى أن وظيفة اللّغة هي وظيفة التعبير عن الفكر لا غير، ودليله على ذلك أنَّ الشخص يمكن أن يكتب شيئًا ما بمجرَّد توضيح أفكاره، كما يمكن أن يكتب نصًّا دون أن

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986، ص 26.



يكون في ذهنه[1]، أمّا اللّغويون الوظيفيون فجمعوا على أن للُّغة وظيفة أساسية هي وظيفة التواصل واستدلوا على ذلك بما يأتي[2]:

أ - إن وظائف الخطاب الست* التي قدَّمها رومان جاكبسون (R. Jakobson) ليس شرطًا أن تُجمع في الخطاب الواحد، بل هي مقيدة بأنماط الخطاب وحسب طبيعته، فمثلاً الوظيفتان الشعرية والميتالغوية تظهران فقط في الخطاب الشعري والخطاب العلمي، مفاد هذا أنَّ الوظيفة التواصليَّة توجد في جميع أنماط الخطاب لكن بدرجات متفاوتة.

ب - إذا ظهرت وظيفة غير الوظيفة التواصلية في نمط خطابي معيَّن من الخطابات يؤدِّي هذا إلى خرق بعض مميزات الواقع الذي نعيشه؛ فمثلاً الجملة: قابل خالد عمرو في ليلة حمراء.

تمَّ في هذه الجملة خلق عالم إحالي غير عالم الواقع، وهو وصف (ليلة حمراء)، كون أن الليلة عادةً سوداء.

ج - عملية التواصل تقتض ثلاثة عناصر أساسية: متكلمًا ومُخاطَبًا وخِطابًا كما يوضحه الرسم الآتي:

متكلم ←———— خِطَاب ←———— مُخَاطَب

يقول المتوكّل: «تكون عملية التواصل "ناجحة" إذا خلا الخطاب من كل ما يمكن أن يحول بين المخاطب وبين تأويله، وهو ما يسعى المتكلم في تحقيقه (في حالات التواصل العادي)»[3].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص53 - 54.

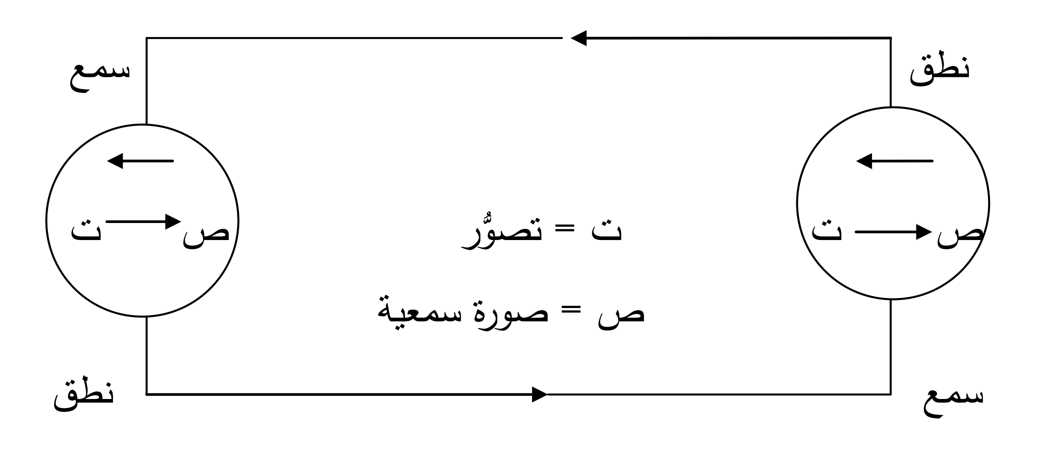
[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص54.

* الوظائف الست هي: الوظيفة المرجعيَّة، والوظيفة التعبيريَّة، والوظيفة التأثيريَّة، والوظيفة الشعريَّة، والوظيفة اللَّغويَّة (بفتح اللام)، والوظيفة الميتالغوية.

[3] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 28.



وكذلك الخطاب لا يتمّ إلاَّ عن طريق وجود متكلِّم ومخَاطَب، والخطاب يعرف بدارة الكلام التي اعتمدها "فرديناد دي سوسير" في كتابه "محاضرا ت في اللّسانيات العامة" (cours de linguistique générale)، والممثل لها بالرسم الآتي[1]:



أشار "سوسير" في هذه الدارَّة إلى ضرورة وجود طرفين لقيام الخطاب، ولكّنه اهتم باللغة بوصفها نظامًا، وأهمل الكلام، والشيء المهم في هذه الدارة هو تحديد التفاعل الذي يحدث بين الأجزاء الصوتية الثلاثة[2]:

1 - الأجزاء الفيزيائية: تتمثل في الاهتزازات والارتدادات الصوتية المنتشرة من الفم إلى الأذن أي التي يطلقها المتكلّم إلى السامع قصد تبليغه.

2 - الأجزاء الفيزيولوجيَّة: تتمثل في السَّمع (الأذن) والنطق (الفم).

---

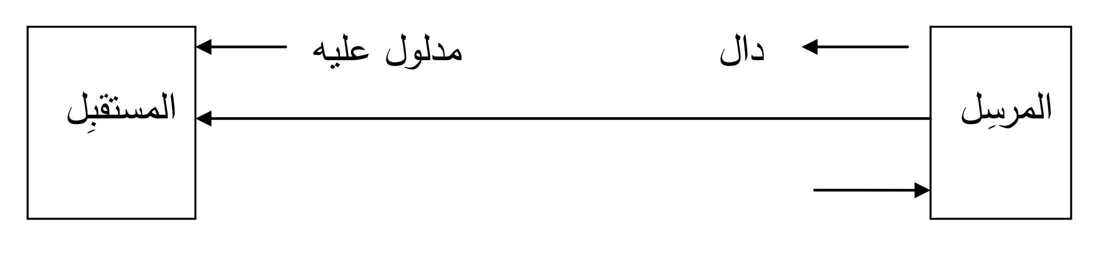
[1] ferdinand de soussure: **cours de linguistique générale**, EN. R.G. édition. talantikit Béjaia¸2002¸ p18.

[2] - ينظر: فردينان دوسوسير: **محاضرات في الألسنية العامة**، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986، ص23 - 24.



3 - الأجزاء النفسيَّة: وهي جزء متموضع في الدِّماغ، ويشمل كلاً من الصورة الشفوية (الدال) والتصورات (المدلولات).

ويتطلَّب الموقف الكلامي مُرسلاً ومستقبلاً، يتبادلان خطابًا لغويًا مفهومًا في وسط يساعدُهما على التواصل، كما هو في الشَّكل الآتي:



السيَّاق

وللسياق دور كبير في التأثير في الموقف الكلامي أي أنَّه ينقل الخطاب الكلامي بين المرسل والمستقبل[1].

فالتواصل إذًا لا يتحقق إلاَّ إذا كان فيه متكلّم ومخاطَب، ربّما يسأل سائل إذا كان الشخص يخاطب نفسه، مثلاً يسجل حديثه بآلة تسجيل ويسمعه؛ هل يعدُّ هذا خطابًا؟

ذهب العلماء إلى أنَّ مثل هذا الصنف لا يحقق التواصل، ودليلهم على ذلك هو انعدام المخاطَب.

د - وظائف اللُّغة عند هاليدي ثلاث[2] هي: الوظيفة التمثيلية، والوظيفة التعالقية، والوظيفة النصّية. هذه الوظائف مستقلة تؤدي كلها إلى وظيفة واحدة هي وظيفة التواصل، والتواصل بين شخصيّن في موقف تواصلي معيّن يقتضي الإحالة على واقع خارجي أو واقع داخلي مرتبط بذات أحد المتخاطبين، لا يتم هذا التواصل إذا اختلّ أحد هذه العناصر الثلاثة؛ أي هو كلُ متكامل (كل وظيفة تكمل الأخرى).

---

[1] - ينظر: حسن خميس الملخ: **رؤى لسانيَّة في نظرية النحو العربي**، دار الشروق - عمان، ط1، 2007، ص139 - 140.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص55.



هـ - لقد دعَّم "سيمون ديك" ما جاء به "جاكبسون" و"هاليدي" على أن «التواصل عملية ذات أبعاد مختلفة: بُعد علاقي، وبُعد توجيهي، وبُعد إخباري، وبُعد تعبيري، وبُعد استثاري، تتكامل كلها لتأدية وظيفة التواصل»[1]، وهذا التواصل نشاط اجتماعي يتمكن بواسطته المتكلمون من تبادل معلوماتهم التداولية، وذلك إما بالنظر إلى العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطَب ويسمى بالتواصل العلاقي، أو بالنظر إلى فحوى الخطاب وهذا التواصل تواصل توجيهي، فيكون الفعل المطلوب إمَّا عملاً (تواصلاً أمريًا) أو قولاً (تواصلاً استفهاميًا) أو الإخبار عن شيء (تواصلاً إخباريًا) أو التعبير عن إحساس (تواصلاً تعبيريًا) أو استثارة إحساس (تواصلاً استثاريًا)، ويمكن توضيح عملية التواصل هذه حسب المخطط الآتي[2]:

---

[1] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص56.

[2] - **المصدر نفسه**، ص57.



- تبليغ أو تواصل (تغيير المعلومات التداوليَّة)
  - بالنظر إلى العلاقة بين المتكلِّم والمخاطب
    - علاقي
  - بالنظر إلى فحوى الخطاب
    - بقصد الطلب
      - توجيهي
        - طلب عمل
          - أمري
        - طلب قول
          - استفهامي
    - لا بقصد الطلب
      - بالنسبة للمعارف
        - إخباري
      - بالنسبة للإحساسات
        - تعبير عن إحساس
          - تعبيري
        - استثارة إحساس
          - استثاري

ويمكن للتواصل أن يؤَدى عبر قنوات أخرى غير قناة اللغة كالإشارة والصورة، إلاّ أنّ هذا التواصل لا يرقى قوة ودقة وإفهامًا من التواصل الذي يتم عبر قناة اللغة[1].

4 - 2 - موضوع الدَّرس اللِّساني هو وصف القدرة التواصلية: قبل الخوض في هذا الموضوع يجب معرفة معنى القدرة التواصلية أو القدرة اللُّغويَّة، إذ عرفها أحمد المتوكل بأنها: «المعرفة التي يختزنها المتكلم - السامع عن طريق الاكتساب، والتي تمكّنه من إنتاج وتأويل

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 21.



عدد غير متناهٍ من العبارات السليمة»[1]. يعني هذا أن المتكلم لديه معرفة مكتسبة ومسبقة من خلال احتكاكه بأفراد مجتمعه، وبالتالي ينتج جملاً غير متناهية.

انطلاقًا من موضوع البحث اللّساني، سأبيِّن التشابه والاختلاف بين تصورين هما: تصوُّر اللُّغويين الوظيفيين، وتصور اللُّغويين غير الوظيفيين، فالاتفاق حاصل في وصف ومعرفة المتكلّم - السَّامع للغته، أمَّا الاختلاف فيتمثل فيما يأتي[2]:

- تصوُّر اللُّغويين غير الوظيفيين المشتغلين في إطار النظرية التوليدية التحويلية التشومسكية على أنَّ القدرة اللُّغوية تنحصر في قدرتين: قدرة نحوية وقدرة تداولية، على أساس أنَّ القدرة الأولى وحدها يمكن أن تتخذ موضوعًا للدّرس اللّغوي، أمَّا القدرة الثانية فهي مستقلَّة عن القدرة الأولى؛ أي إهمالها للقدرة التداوليَّة.

- تصوّر اللّغويين الوظيفيين التداوليين ينصُّ على أنَّ موضوع الوصف اللُّغوي، يتضمن الجوانب الصورية (الدّلالة والصوت والتركيب والصرف) والجوانب الوظيفية التي تتعلق بوظيفة التواصل التي تُؤَديهَا اللُّغة داخل المجتمع البشري، وبعبارة أخرى الرَّبط بين الخصائص البنيوية للغة والظروف المقامية التي تنجز فيها؛ أي يجمع بين القدرة النحوية والقدرة التداولية في إطار ما يسمى القدرة التواصلية الواحدة.

ويكمن الفرق بين التصورين الوظيفي وغير الوظيفي في أنَّ الجوانب الدلالية والتداوليَّة التي تبناها النحو التوليدي التحويلي تدخل عند اللُّغويين الوظيفيين في رصده للوصف اللُّغوي، وموضوع الوصف عند الوظيفيين هو كذلك "النحو"، وبمعنى أوسع وأدق يشمل كل من الأوصاف البنيوية والأوصاف الوظيفية للجمل[3].

[1] - أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص26.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص27. وينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص89. وينظر: نعيمة الزهري: **التعجب في اللُّغة العربية**، ص136.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص 89 - 90.



4 - 3 - اكتساب اللُّغة:

يولد الطفل على مجموعة من المبادئ العامة، منها مبدأ تبعية القواعد التركيبية للبنية التي يجعله يكتسب لغة القوم الذي يعيش فيه؛ أي قدرة لغويّة ولا يكتفي بهذا بل يتجاوزها إلى القدرة على التواصل مع محيطه الاجتماعي؛ لكن السؤال المطروح: كيف يكسب الطفل اللُّغة؟

إنَّ عملية اكتساب اللُّغة من الناحية النفسيَّة أكثر ما تكون شبها بعملية اكتساب العادات، وبهذا المعنى يصحّ أن نصف ما يقوم به المرء من حركات وسكنات أثناء التلفظ بلغته الخاصة "عادات نطقيَّة"، واكتساب الفرد للغة عملية تتماشى مع مراحل حياته: في الطفولة، وفي المدرسة، وفي الحياة العمليَّة، من هنا يبدأ الطفل في الحصول على أسس لغة الأم[1].

نظرًا لهذا، قسَّم المتوكل الكلية اللُّغوية إلى نسقين مترابطين هما[2]: نسق اللُّغة ونسق الاستعمال.

الأوَّل يكتسب فيه الطفل قواعد لغته من المحيط الذي يعيش فيه (المدرسي أو الاجتماعي)، أمَّا **الثاني** فيحكم استعمال هذه القواعد في مقامات التواصل.

4 - 4 - النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية؛ أي يدرس التركيب والدلالة في إطار التداول[3]:

لقد أثير نقاش بين التداوليين واللُّغويين حول ورود وظيفة التواصل في وصف اللُّغات الطبيعية؛ أي حول إمكانية رصد خصائص بنية اللُّغة دون النظر إلى وظيفته التواصليّة، وهذا التساؤل دفع تشومسكي إلى القول بأنَّ ليس ثمة ما يثبت أنَّ الوظيفة تحدّد البنية،

---

[1] - ينظر: تمّام حسان: **اللُّغة بين المعياريَّة والوصفيَّة**، عالم الكتب، 28 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة، ط4، 2001، ص75.

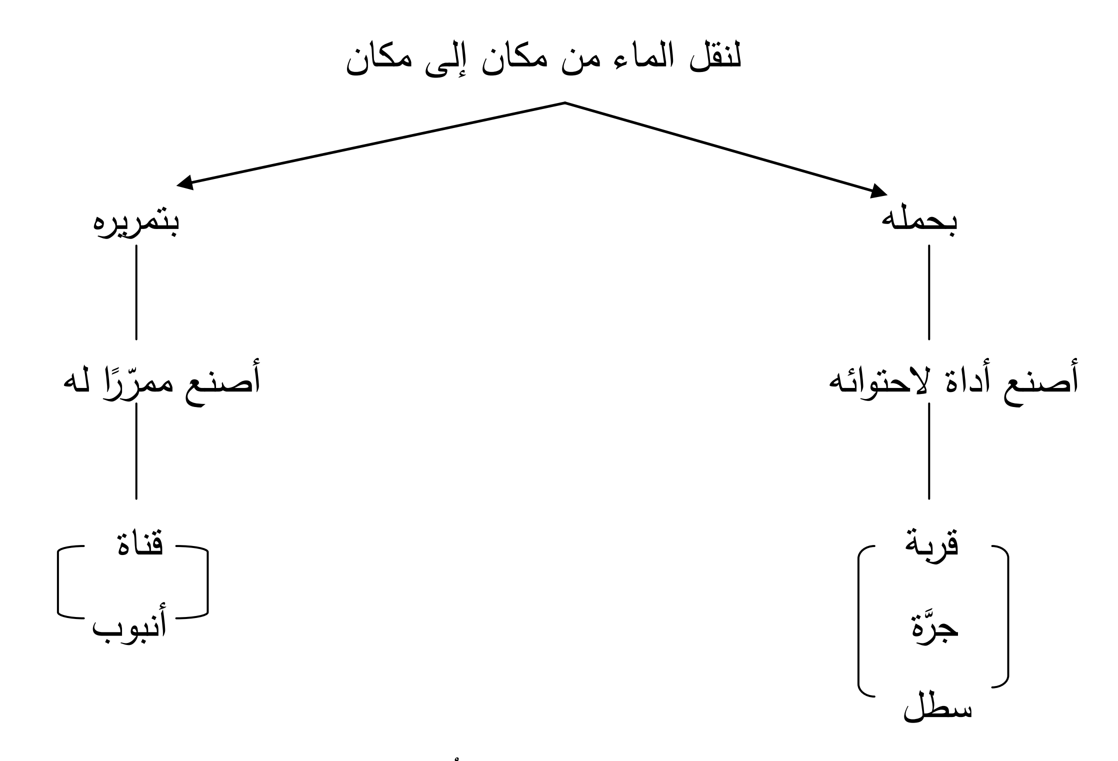
[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 35 - 36.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص9.



وبالتالي يمكن دراسة بنية اللُّغة دون الانطلاق من وظيفتها وشبَّه هذا بالفيزيولوجي الذي يدرس بنية القلب دون أخذ وظيفته (ضخ الدّم) بعين الاعتبار.

أمَّا فلاسفة اللُّغة العادية واللُّغويون والوظيفيون انطلقوا في دراستهم للغات الطبيعية من مبدإ أنَّ الوظيفة التواصلية تحدّد بنية اللُّغة[1]، ولتوضيح وجوب ملاءمة بنية الأداة لوظيفتها استدلَّ "سيمون ديك" بهذا المثال الذي ينص على أنَّ جميع الحضارات الإنسانية واجهت مشكل نقل الماء من مكان إلى مكان، فاضطرت إلى صنع أدوات معينة لحلّ هذا المشكل، وهذه الأدوات هدفها هو حلّ إشكال نقل الماء، كما يتبين من خلال الشجرة الآتية[2]:



من خلال هذا المثال يمكن القول إنَّ اللُّغات باعتبارها وسائل للتواصل، وبالرّغم من اختلافها في خصائص معيّنة إلاَّ أنَّ هذه الخصائص هي التي تمكّنها من تأدية هذه الوظيفة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص58.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص59.



لقد عدَّ المتوكل بعض اللُّغويين الذين يقرّون ارتباط البنية بالوظيفة فهمهم فهمًا ساذجًا، لماذا؟ لأنَّ مفاد هذا الفهم أنّ ثمة تلازمًا مباشرًا بين كلِّ غرض تواصلي وكلِّ خاصيّة من الخصائص البنيوية، وهذا الخطأ الشائع أدى ببعض الباحثين أمثال "نيومبير" (Newmeper) إلى تحدّي بعض الوظيفيين أن يأتوا بتفسير وظيفي لبعض الظواهر اللّغوية، فردَّ عليهم "سيمون ديك" على أنَّ «التفسير الوظيفي للظواهر اللّغوية لا يقوم على فرضية الترابط البسيط بين الصورة والوظيفة، بل يقوم بالعكس من ذلك، على شبكة من المتطلبات والقيود المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤول إذا أخذ كلّ منها على حده، إلى مبدإ وظيفي»[1].

أراد "ديك" من خلال هذا أن يجعل التفسير الوظيفي للظواهر اللُّغوية يقوم على مجموعة من الآليات التي تحدث تفاعلاً بين الصورة والوظيفة التي تؤديها، وتتكوّن هذه الآليات من[2]:

- الغرض الذي يُستعمل من أجل تحقيق عبارات اللُّغات، وهو إقامة التواصل.
- الوسائل، وهي وسائل سمعية - صوتية.
- الظروف؛ أي ظروف استعمال اللُّغات، منها:

الظروف المادّية (الفيزيائية)، والظروف الاجتماعية - الثقافية، والظروف اللّغوية، وكذا الهدف الأصل من استعمالها هو إقامة التواصل.

أما الوسيلة المعتمدة فيها هي القناة الصَّوتيَّة - السّمعيَّة.

كلّ هذه الآليات تحقّق لنا التطوّر اللّغوي لتسهيل عملية التواصل بين المجتمعات البشريّة.

---

[1] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص60.

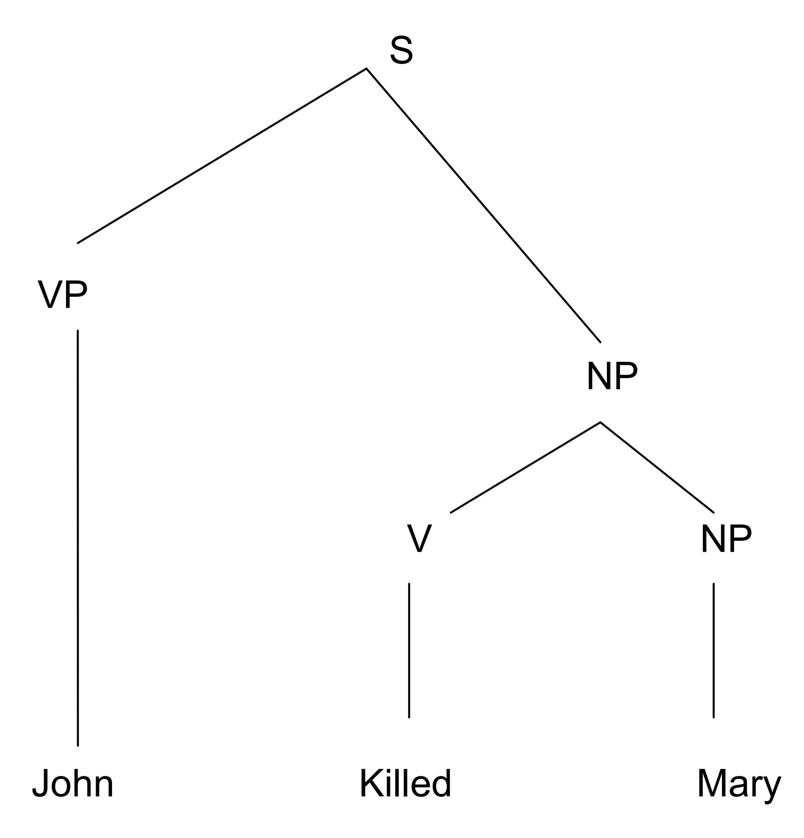
[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص61.



إذًا، لا يمكن تفسير ظاهرة لغويَّة ما من وجهة نظر وظيفيَّة، يقول المتوكل: «لم نتمكن بعد من إيجاد تفسير وظيفي لهذه الظَّاهرة»[1].

4 – 5 - تعدُّ الوظائف الدلالية، والتركيبية والتداولية مفاهيم أولى لا وظائف مشتقة من بنى تركيبية محدَّدَة[2]:

إنَّ الوظائف النحوية عند تشومسكي هي وظائف مشتقة من البنية الشجرية الممثل فيها للجملة، فالفاعل هو المركب الاسمي الذي تعلوه مباشرة (S) وهو رمز مقولة الجملة، والمفعول هو المركب الاسمي الذي يعلوه مباشرة (vp) وهو رمز مقولة المركب الفعلي، كما هو في الرَّسم الآتي[3]:



[1] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص61.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص10.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص27.



انطلاقا من هذه القاعدة نجد: أنَّ اللُّغات الأوربية لا تُقدّم عنصرًا على آخر إلاَّ إذا غيَّرت الأسلوب بين مباشر وغير مباشر، مثل الجملة الآتية: mary is killed by john

أمّا في اللُّغة العربيَّة خلافًا للغات الأوربية يمكن التقديم والتأخير، ولها قابلية الابتداء بالفعل أو بالاسم؛ فَلَكَ أن تقول: جون قتل ماري أو قتل جون ماري.

كما أنَّ الكثير من الدّراسات منها (النّحو العلاقيّ) بيّنت أنَّ ثمة ظواهر نحوية لا يمكن وصفها إلاَّ إذا اعتُبرت الوظائف الدلالية - التداولية مفاهيم أولى، في حين أنَّ النحو الوظيفي يعتبر هذه الوظائف غير مرتَّبة خلافًا لما هو عند التوليديين ما يسمى بالبنية العميقة، ولتوضيح الفرق بينهما نأخذ الجملة الآتية: عمرُو التقى ليلى.

هذه الجملة في النحو الوظيفي تنتج عن تطبيق "قواعد الموقعة"* التي تكون فيها البنية الوظيفية غير المرتبة كما هي الحال في البناء الآتي: مض إلتقى ف (س1 ليلى (س1)) منف فا مح (س2: عمرُ (س2)) متق مف بؤمقا.

من خلال هذا نلاحظ أنَّ موقع (س1) جاء بعد الفعل (التقى)، وموقع (س2) جاء في صدر الجمل على أساس وظيفته التداولية (بؤرة مقابلة).

أما في النحو التوليدي، فإنّ الجملة السابقة مشتقة من البنية العميقة: التقى عمرو ليلى.

إذ تمَّ نقل المكوّن (عمرُو) من الجملة الأصلية إلى صدرها، وهو ما ترك في الموقع المنقول أثرًا. وهذا الأخير (الأثر) غير متحقق صوتيًا، كما هي الحال في المثال الآتي: [عمرُ [التقى ليلى (ث)][1]. يعني هذا أنّنا إذا قلنا في الجملة الفرنسيَّة، مثلاً: Omar a rencontre Laila هذه العبارة هي المقابل المطابق لتركيبها في الإنجليزيَّة أو الفرنسيَّة

* عرّفها محمد الحسين مليطان في كتابه (نظرية النحو الوظيفي) بقوله: "قواعد مسؤولة عن ترتيب المكوّنات داخل الحد والمكونات داخل الجملة" ص114.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص28 - 29.



مثلاً، فإذا قلنا: التقى عمر ليلى، لم نجد لها مقابلاً في هاتين اللُّغتين بنفس الترتيب. في حين نجد أن تشومسكي اِعتمد في تحليل البنية الانجليزيَّة على موقع العنصر، وهو ثابت نسبيًّا في التركيب اللُّغوي، فإذا نظرنا إلى ما يقابل الجملة العربيَّة التي ذكرها في الإنجليزيَّة the boys visited ali´ s نجد أنَّ جميع أواخر الكلمات ثابتة ما عدا ali´ s التي لا تدلُّ على موقعها من الإعراب، علمًا أنَّ التّحليل العامليّ المناسب للُّغة العربيَّة يعتمد على تغيّر أواخر كلماتها لا يتناسب معناها في اللُّغة الانجليزيَّة[1].

4 - 6 - هدف البحث اللِّساني: يهدف البحث اللِّساني إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات؛ وتتمثل معايير الكفاية في نمطين، هما[2]: معيار الكفاية الوصفيَّة، ومعيار الكفاية التفسيريَّة.

وهذه الأخيرة تتفرع عنها ثلاثة أصناف من الكفايات، وهي: الكفاية النمطيَّةّ، والكفاية النفسيَّة، والكفاية التداوليَّة، نظرًا إلى العلاقة القائمة بين اللّسانيات والحاسوبيات أضاف الوظيفيون كفاية ثالثة إلى الكفايتين الوصفيَّة والتفسيريَّة تدعى "الكفاية الحاسوبيّة".

4 - 6 - 1 - الكفاية النمطيّة: يسعى مبدأ الكفاية النمطيّة إلى أن ينطبق على أكبر عدد ممكن من اللُّغات، وذلك بالبحث عن القواسم والخصائص المشتركة بين اللُّغات، انطلاقًا من خصائصها الدلالية والتداولية، في حين جاءت اللّسانيات التنميطية بمفهوم النمط، والدّراسة التنميطيّة حسب ديك «لا تكون ذات نفع إلاَّ إذا أطرتها مجموعة من

---

[1] - ينظر: نوام تشومسكي: **البنى النحويَّة**، تر: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد - العراق، ط1، 1987، ص7.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص26. وينظر: نعيمة الزهري: **التعجب في اللّغة العربية**، ص139.



الفرضيات النظريَّة ولا تكون النظريَّة اللّسانيّة في المقابل، ذات جدوى إلاَّ إذا كشفت عن مبادئ وقواعد ذات انطباقية واسعة النطاق»[1]، يعني هذا:

أولاً: وضع مجموعة من المبادئ العامّة التي تحكم ترتيب المكوّنات في مجال الجملة والمكّب الاسمي.

ثانيًا: يجب أن تكون قواعد النحو بالغة أكبر قدر من التجريد لكي تنطبق على أكبر عدد من اللّغات.

وذهب "ديك" إلى أنَّ نظرية النحو الوظيفي يجب «أن تكون قادرة على بناء أنحاء للغات ذات أنماط متباينة، وعلى إبراز ما يؤالف وما يخالف بين هذه اللُّغات، وتستوجب الكفاية النمطيّة أن تطوّر النظرية إنطلاقًا من معالجتها لمُعطيات مستمدة من عدَّة لغات، وأن تختبر انطباقية فرضياتها على معطيات نابعة من لغات أخرى»[2]، يعني هذا وضع قوانين مستمدة من عدّة لغات وجعلها موحَّدة وتسقط على جميعها.

في حين يذهب المتوكل إلى أنَّ نظرية النحو الوظيفي يجب أن تتسم بسمتين - تبدوان متضادتين - في ذات الوقت، وهما: "التجريد" و"الملموسية"، واشترط في النظرية اللّغوية أن ترقى إلى درجة معقولة من التجريد لتطبق على لغات متباينة نمطيًّا، وفي الوقت نفسه تكون أقرب من الوقائع اللُّغوية الملموسة، كما تتحقق في أي لغة، فإذا نظرنا إلى الوقائع اللُّغويّة للغات معيّنة نجد أنَّه من العسير انطباقها على لغات أخرى، أمَّا إذا كانت مُوغِلَةً في التجريد فتصبح عاجزة عن رصد الوقائع اللُّغوية كما تتحقق في لغات معيّنة[3].

---

[1] - ديك: 1997 أ: 15، نقلاً عن: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص68.

[2] - ديك: 1989: 14، نقلاً عن: نعيمة الزهري: **التعجب في اللّغة العربية**، ص141 - 142.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص21. وينظر: نعيمة الزهري: **التعجب في اللّغة العربية**، ص142.



فإذا أرادت نظرية النحو الوظيفي الحصول على درجة معقولة من الكفاية النمطية يجب:

أولاً: أن تصوغ مبادئها وقواعدها بالتوسط بين التجريد والملموسية، هذا ما يؤهلها لوصف أكبر عدد ممكن من اللُّغات.

ثانيًا: أن تتصف بالعلميّة والموضوعيّة.

ثالثًا: أن تتحقق في جانبين، هما: جانب تمحيص انطباقية النظرية على أكبر عدد ممكن من اللُّغات المتباينة الخصائص، وجانب تنميط اللُّغات ووضع أنحاء لكلّ نمط مع رصد تطوّرها بالانتقال داخل النمط الواحد أو من نمط إلى نمط[1].

4 - 6 - 2 - الكفاية النّفسيّة: عرَّف "سيمون ديك" - على حد قول المتوكّل - الكفاية النفسيَّة بقوله: «تنقسم النماذج النفسيّة بطبيعة الحال إلى نماذج إنتاج ونماذج فهم، تحدّد نماذج الإنتاج كيف يبني المتكلّم العبارات اللُّغويَّة وينطقها في تحدّد نماذج الفهم كيفية تحليل المخاطب للعبارات اللُّغويَّة وتأويلها»[2]. بيَّن "سيمون ديك" الطريقة التي يحلّل بها المخاطب العبارات اللّغويّة، وذلك عن طريق بناء وصيّاغة النحو الوظيفي الذي يقوم على جهازين، هما[3]: جهاز مولد (التوليد) يعني إنتاج العبارات اللّغويّة، وجهاز محلّل (تحليل) يُرجِع العبارات المتحققة إلى بنيتها التحتيّة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص21. وينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص149.

[2] - ديك: 1997 أ: 13، نقلاً عن: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص66.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص20 - 21.



في حين ذهب المتوكل في سعيه إلى تحقيق الكفاية النفسيّة إلى اقتراح نماذج نحويّة تقوم على حركات الذهن، ولتحقيق هذا يجب[1]:

أولاً: أن يُصاغ على أساس أنَّ عملية التواصل تقوم على شقين هما: شق إنتاج المتكلّم للخطاب، وشق تحليل المخاطب له وتأويله.

مفاد هذا أنَّ إنتاج الخطاب ينطلق من القصد إلى النطق عبر الصياغة؛ أي:

قصد ← صيّاغة ← نطق

يعني هذا ؛ أنَّ العبارة اللُّغويَّة تنتقل من البنية التحتيّة (التداولية - الدلالية) إلى بنية صرفيّة - تركيبية، وفي حالة التأويل تعكس العمليّة.

ثانيًا: إقصاء القواعد التي شكك في عدم واقعيته النفسيّة كالقواعد التحويلية مثلاً؛ لأنَّه لا يطبق أي عملية ذهنية يقوم بها المتكلّم حين ينتج الخطاب أو المخاطب الذي يؤوّلها؛ أي لا يستجيب لمبدإ الواقعة النفسيّة. ولتوضيح ذلك نأخذ المثال (أ) في مقابل المثال (ب):

أ - شكر عمر **زيدًا**.

ب - **زيدًا** شكر عمر.

يقوم التحليل النفسي لهاتين الجملتين في النحو الوظيفي على نقل المكوّن المفعول "زيد" إلى الموقع الصّدر في الجملة (ب) إذ أنَّ لها بنيتها التّحتيّة التي تختلف عن البنية التحتيّة للجملة (أ)، وللتعرّف أكثر نورد هذه المقارنة لبنيتهما التّحتيَّة:

أ - [(شكر) (عمر) محور (زيد) بؤرة جديدة].

ب - [(شكر) (عمر) محور (زيد) بؤرة مقابلة].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص66 - 67. وينظر: أحمد المتوكّل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص20.



يتبين من خلال هذا أنَّ المكوّن المفعول في الجملة (أ) يحمل الوظيفة بؤرة الجديدة فيتموقع بذلك بعد الفعل، في حين يحمل الوظيفة بؤرة المقابلة في الجملة (ب)، وبالتالي له أحقية في احتلال الموقع الصدر.

4 - 6 - 3 - الكفاية التداولية: تتحقق الكفاية التداولية في النحو الوظيفي حسب "ديك" إذا استطاع هذا النحو أن «يستكشف خصائص العبارات اللُّغويّة المرتبطة بكيفية استعمال هذه العبارات وأن يتم هذا الاستكشاف في إطار علاقة هذه الخصائص بالقواعد والمبادئ التي تحكم التواصل اللُّغوي. يعني هذا أنَّه يجب ألاَّ نتعامل مع العبارات اللُّغويَّة على أساس أنَّها موضوعات منعزلة، بل على أساس أنَّها وسائل يستخدمها المتكلم لإبلاغ معنى معيَّن في إطار سياق تحدّده العبارات السابقة وموقف تحدّده الوسائط الأساسية لموقف المتخاطب»[1].

يفهم من خلال هذا، أنَّ التداول يبحث عن كيفية استعمال خصائص العبارات اللُّغويَّة ولا يتم هذا إلاَّ عن طريق معرفة القواعد والمبادئ التي تحكم هذا التواصل اللُّغوي. يعني هذا أنَّنا لا يمكن لنا التعامل مع العبارات اللُّغويَّة بمعزل أو بعزلها عن الأغراض الإبلاغية التي تؤديها أثناء تأدية عملية الكلام.

في حين ذهب المتوكل من خلال تعريف ديك للكفاية التداولية إلى أنَّ خصائص العبارات اللُّغويَّة نوعين، وهما[2]: خصائص ترتبط بسياق الاستعمال، وتُحدَّد في المكون الصرفي - التركيبي على ضوء ما يتوفّر من معلومات في البنية الوظيفية (التداولية والدلاليّة)، وخصائص مستقلة عن الاستعمال تحدّد في المكون الصّرفي - التركيبي نفسه. ومن هذه الخصائص: الخصائص الوجهيَّة والخصائص الإنجازية والوظائف التداولية.

أولاً: تعدُّ العبارات اللُّغويَّة من الوسائل التي يستخدمها المتكلم لتبليغ أغراضه.

---

[1] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص64.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص64 - 65.



ثانيًا: لمعرفة الخصائص المرتبطة بالاستعمال يجب معرفة اللُّغة ومعارف أخرى تخصُّ مواقف معيَّنة.

ثالثًا: يتم إنتاج العبارات اللُّغويَّة في إطار خطاب متكامل (حوار، سرد ...الخ) وهو ما دعا النماذج الأخيرة من النحو الوظيفي في مجاوزة نحو الجملة إلى نحو الخطاب[1].

4 - 6 - 4 - الكفاية الحاسوبيَّة: إنَّ الجيّد والجديد في المجال اللّساني هو بناء حاسوب يضبط اللُّغة بمولدات جديدة، مما يسهل عملية البحث، وهو ما تحقق في نظرية النحو الوظيفي، إذ تمَّ برمجته داخل الحاسوب. والبرمجة - حسب المتوكل - يعني تحصيل فائدتين أساسيتين، هما[2]: فائدة نظرية وفائدة تطبيقية.

الأولى تكمن فائدتها في ضرورة صياغة مبادئها وقواعدها وتمثيلاتها صياغة تجمع بين الدِّقة والوضوح، و**الثانية** تكمن فائدتها في إعداد تطبيقات تستفيد منها النظرية كالترجمة (الآنيّة أو البشريّة أو الآلية) مثلاً. ولتحقيق هاتين الفائدتين شرع مؤسسو النحو الوظيفي في برمجة هذه النظرية في الحاسوب فظهرت عدّة محاولات منها[3]:

- "كوي" (Kawi) سنة (1979) جاء لتزويد الحاسوب اللُّغوي.
- "كونوللي" (Connolly) سنة (1986) وضع معجم وظيفي محوسب.
- وارتأى "سيمون ديك" أنَّ بناء نموذجًا حاسوبيًا استنادًا إلى النحو الوظيفي يفترض فيه «أن يحاكي الإنجاز الفعلي والطبيعي لمستعمل اللُّغة الطبيعية في ظروف تواصليّة عاديّة، كما يحاكي ما يستبطنه من قدرات بطريقة كافية نفسيًا وواقعيًا»[4].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص64 إلى ص66.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص56 - 57.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص57.

[4] - ديك: 1989، ج: 3، نقلاً عن: نعيمة الزهري: **التعجب في اللُّغة العربية**، ص143.



من خلال هذا جعل ديك النموذج الحاسوبي مرتبطًا بالحالة النفسيَّة والواقعيّة للمتكلم والمخاطب لتحقيق تواصل فعلي.

وهو ما ذهب إليه "أحمد المتوكل" في إطار بناء نحو اللُّغة العربيَّة الوظيفي، سمحت لأوَّل مرَّة بأن يكون للُّغة العربيَّة نحو قابل للبرمجة في الحاسوب، وهذا لم يكن واردًا من قبل لأنَّه يتطلب أن تكون للُّغة العربيَّة قواعد مصوَّغة صيَّاغة صوريَّة، وتشمل هذه القواعد على عدد كبير من الظواهر اللُّغويَّة. وبالتالي يكون هذا النموذج قادرًا على القيام بعمليَّة الترجمة من العربيَّة إلى لغات أخرى ومن لغات أخرى إلى العربيَّة، وهذا أدى إلى توليد العبارة اللُّغويَّة[1].

وبعد هذه المعالجة حول نظريَّة النحو الوظيفي عند أحمد المتوكّل، يتضح أنَّ هذه النظريَّة خطت خطوة كبيرة انطلاقا من النظريات اللِّسانيَّة الحديثة بهدف الخروج بنحو عربي وظيفي يُسَاير روح العصر، ويخدم اللُّغة العربية وقضاياها.

---

[1] - ينظر: عز الدين البوشيخي: **إسهامات الأستاذ أحمد المتوكل في البحث اللِّساني العربي المعاصر، النحو الوظيفي واللُّغة العربيَّة** "ندوة تكريميَّة للأستاذ أحمد المتوكل"، تنظيم: شعبة اللُّغة العربية وآدابها، تنسيق: نعيمة الزهري، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، جامعة الحسن الثاني عين الشَّق - الدار البيضاء، ط1، 2005، ص78 - 79.



الفصل الثانـي

الكفاية التفسيريَّة في نظرية النحو الوظيفي

المبحث الأول: الكفاية التفسيرية من خلال الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي

المبحث الثاني: الكفاية التفسيرية من خلال نماذج النحو الوظيفي



الكفاية التفسيرية في نظرية النحو الوظيفي

يَعقِدُ هذا الفصل بَسطًا عن الكفاية التفسيريَّة في نظريَّة النحو الوظيفي، والمتمثلة في البحث عنها في الجهاز الواصف وكذا نماذجها، فالمتوكّل لم ينطلق من عدم، بل من رؤية جديدة جاء بها العالم اللُّغوي الهولندي "سيمون ديك"، تقوم هذه الرؤية على كيفية صوغ بنية النحو في نظرية النحو الوظيفي، والسؤال المطروح: هل تحققت الكفاية التفسيريَّة في الجهاز الواصف أم لم تتحقق؟.

– الكفاية التفسيريَّة من خلال الجهاز الواصف لنظرية النحو الوظيفي:

الجهاز الواصف في النحو الوظيفي «هيكل تجريديّ تضبط به متغيِّرات اللِّسان البشريّ (الخاص والعام) ويحدّد به النظام الذي يحكمها (المتغيِّرات)، ويعتمد في بنائه على الصيَّاغة الرياضيَّة المنطقيَّة، ويتحدّد حسب المبادئ التي تسير عليها النظريَّة»[1].

وأهم مبدإ في بناء الجهاز الواصف يفترض النحو الوظيفي، هو تبعية البنية للوظيفة ولا يمكن الفصل بينهما، ويترتب عن هذا الافتراض مسائل هي[2]:

- تحدّد الخصائص البنيوية (الصرفية، التركيبيّة، المعجميَّة)، عن طريق الخصائص الدلاليّة والتداوليّة.

- إذا كانت البنية والوظيفة على هذه الدرجة من الترابط فمن الضروري أن يتخذ موضوعًا للوصف اللُّغوي لا الخصائص البنيوية فقط، بل كذلك الخصائص الوظيفيَّة والتعالقات القائمة بين المجموعتين من الخصائص.

---

[1] - الزايدي بودرامة: **النّحو الوظيفي والدَّرس اللُّغوي العربي - دراسة في نحو الجملة -**، جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة دكتوراه، 2013 - 2014، ص125.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيّة (البنية التحتيّة أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص14 - 15.



- يبلغ الوصف اللّغوي - عند الوظيفيين - الكفاية المثلى حين يكون النموذج = الجهاز الواصف) وهذا على أساس التمثيل للخصائص الدلاليّة والتداوليّة في مستوى البنية التحتيَّة أو البنية العميقة، وأن يمثل للخصائص البنيوية في مستوى متأخر من مستويات الاشتقاق، وأن يربط بين هذين المستويين عن طريق نسق من القواعد تتخذ دخلاً لها المعلومات المتوافرة في البنية التحتيَّة عن الخصائص الدلالية والتداوليّة، انطلاقا من هذه الصيّاغة يستطيع النموذج أن يرصد علاقة التبعيَّة التي تربط البنية بالوظيفة.

ويصاغ الجهاز الواصف وفق المبادئ الآتية[1]:

أ - اللّغة بنية (تركيبية - صرفيّة ودلاليّة) تُخَلِفُهَا وظيفة وهي وظيفة التواصل.

ب - تُحدّد الخصائص الوظيفيّة للغات الطبيعيّة خصائصها البنيويّة.

ج - تتحقق البنية التركيبية الصرفيّة نتيجة تفاعل ثلاثة أنواع من الخصائص؛ هي: الخصائص الدلاليّة، الخصائص التداوليّة، الخصائص التركيبيّة.

د - تُحدّد العلاقات بين مكوّنات الجملة وفق ثلاثة أنماط؛ هي:

- علاقات دلاليّة (العلاقات بين: المنفذ والمتقبل والمستقبل والأداة والزمان والمكان).

- علاقات تركيبيّة (علاقة بين الفاعل والمفعول).

- علاقات تداوليّة (علاقات "المبتدأ والذيل والمحور والبؤرة").

هـ - العلاقات الدلاليّة والعلاقات التداوليّة علاقات "كليّة"، في حين أنَّ العلاقات التركيبيّة علاقات "غير كليّة" لأنّها يستغنى عن استخدامها في الوصف الكافي لبعض اللّغات الطبيعيّة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص137 إلى ص139.



و - العلاقات الدلالية التركيبيّة التداوليّة علاقات أولى وليست علاقات مشتقة.

ز - الرّابط بين مستوى البنية الدلالية ومستوى البنية الصرفيّة التركيبيّة يتم عن طريق مستوى البنية الوظيفيَّة.

ن - تشتق الجملة عن طريق نقل البنية الدلالية إلى بنية صرفيَّة - تركيبيَّة عبر بنية وظيفيَّة لا العكس.

ح - يتم اشتقاق الجملة بواسطة بناء البنيات الثلاث (الدلالية والوظيفية والتركيبيّة - الصرفيّة) عن طريق تطبيق قواعد غير تحويليّة لا تغير البنية.

ط - لا يُمثّل للمحتوى الدلالي للمفردات عن طريق نسق عام من الوحدات الدلاليّة المجرَّدة، بل يمثل لها عن طريق الوصف.

ي - البنية مصدر اشتقاق الجملة.

ك - لا يمثّل في البنية الأساس إلاَّ للخصائص العامّة الممكن ورودها في جميع اللُّغات الطبيعيّة أمَّا الخصائص المرتبطة بلغة معيَّنة فيمثل لها في مرحلة متأخرة من الاشتقاق، على أساس أنَّ البنيتين الدلاليّة والوظيفيَّة بنيتان ذاتا طابع عام في حين أنَّ البنية الصرفيّة - التركيبيّة تختلف طبيعة عناصرها من لغة إلى أخرى.

ل - يتم ترتيب عناصر المكوّنات وترتيب المكوّنات فيما بينها، في مستوى البنية التركيبيّة - الصرفيّة عن طريق تطبيق نسق من القواعد تُلحق المكونات بالمواقع التي تقتضيها وظائفها المؤَشّر لها في البنية الوظيفية.



انطلاقًا من هذه المبادئ تشتق الجملة في النحو الوظيفي عن طريق بناء بنيات ثلاث هي[1]: البنية الحمليَّة؛ البنية الوظيفية؛ البنية المكوّنية. ويتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق ثلاث مجموعات من القواعد: قواعد "الأساس"*، وقواعد إسناد الوظائف**، و قواعد التعبير***، ويحتوى "الأساس" على مجموعتين من القواعد لهما دور كبير في بناء البنية الحملية: المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود.

1 - البنية الحملية: نتحدث أولاً عن مفهوم هذه البنية ثمّ بناؤها وتكوينها.

- مفهوم الحمل: يمثّل الحمل في النحو الوظيفي، «للعالم موضوع الحديث (سواء أكان عالمَ الواقع أم عالمًا من العوالم الممكنة) في شكل (حمل) يتألف من محمول وعدد معيّن من الحدود»[2]، وتنقسم هذه البنية إلى قسمين: بنية الحمل وبنية الدلالة؛ **فالبنية الأولى** تتضمن الأطر الحملية الخاصة بالجملة، وتكون هذه الأطر إمَّا أسماء أو أفعالا أو صفات، وتبنى عن طريق قواعد الأساس والذي يحمل في طياته عنصرين هما: المعجم (Le lexique) وقواعد تكوين المحمولات والحدود (Règles de formation des prédicats et des termes).

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص10.

* مجموعة القواعد التي تبني الإطار الحملي، وهي قواعد معجميَّة وقواعد تكوينيَّة (تكوين الحدود وتكوين المحمولات)، وتضطلع بالتمثيل لخصائص المفردات الحمليَّة والدلاليَّة والتركيبيَّة، ويتم ذلك في شكل أطر حمليَّة تحدّد: (أ) صورة المحمول ومقولته التركيبيَّة (فعل، اسم، صفة ...) ومحلات الموضوعات التي يأخذها، و(ب) القيود الانتقائيَّة "قيود التوارد" التي يفرضها المحمول على محلات موضوعاته، و(ج) الوظائف الدلاليَّة التي تأخذها محلات الموضوعات بالنظر إلى الأدوار التي تقوم بها بالنسبة للواقعة التي يدلُّ عليها المحمول. ويتضمن المكوّن الأساس مكونين اثنين: المعجم وقواعد التكوين. محمد الحسين مليطان: نظرية النحو الوظيفي، ص111.

** قواعد مسؤولة عن إسناد الوظائف التداوليَّة، والدلاليَّة، والتركيبيَّة. نظرية النحو الوظيفي، ص111.

*** نسق من القواعد تضطلع بنقل البنية التحتيَّة إلى بنية مكونيَّة بنقل التمثيل الدلالي - التداولي إلى بنية صرفيَّة تركبيَّة، أو هو نسق من القواعد المسؤولة عن تحديد الخصائص الصرفيَّة والتركيبية الرُّتبيَّة النبريّة والتنغيميَّة على أساس ما يُورَد في البنية الوظيفيَّة. نظرية النحو الوظيفي، ص112.

[2] - أحمد المتوكل: **الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيَّة لبعض قضايا التركيب في اللُّغة العربيّة)**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، دط، 1993، ص31 - 32.



1 - 1 - المعجم (le lexique): يتكفل المعجم بإعطاء الأطر الحملية، والحدود الأصول[1]، والمعجم في نظرية النحو الوظيفي «أحد مكوّني الأساس (بالإضافة إلى قواعد التكوين) يضطلع بالتمثيل، في شكل أطر حملية، للمفردات الأصول [م] [ط] أساس يمدّ المكوّنات الأخرى بالمادة المفرداتية»[2]. في حين يتكون المعجم من مفردات أصول ومفردات فروع أو مشتقة. الأولى هي المفردات الفعلية التي تصاغ على أربعة أوزان "فَعَلَ" و"فَعِلَ" و"فَعُلَ" و"فَعلَلَ"؛ أي هي «مفردات يتعلمها المتكلّم كما هي قبل استعمالها»[3]. وتُشكّل أبسط مفردات اللُّغة العربيَّة معنًى ومبنًى، ويرى المتوكل أنّ «القدرة المعجميّة تتكوّن من صنفين من المعارف: معرفة مجموعة من المفردات يتعلّمها تعلُّمًا قبل استعمالها ومعرفة نسق من قواعد الاشتقاق تمكِّنه من تكوين مفردات "جديدة" (لم يسبق أن سمعها أو استعملها) انطلاقًا من المفردات الأصول المتعلَّمة»[4].

1 - 2 - قواعد تكوين المحمولات والحدود: يقصد بها «المفردات التي يتم تكوينها عن طريق قواعد اشتقاقية انطلاقًا من المفردات الأصول»[5]. هذا يعني أنّها تشتق عن طريق العودة إلى أصل الفعل الثلاثي، وتشكل الأطر الحمليّة على شكل قوائم في المعجم، أو الناتجة عن تطبيق قواعد تكوين المحمولات والتي تشمل على: المحمول وعدد معيّن من الحدود. وقد حدَّد المتوكل الإطار المحمولي كما يلي[6]:

أ - المحمول (Prédicat) الدال على خاصيّة أو علاقة.

ب - مقولات المحمول التركيبيَّة (فعل، اسم، صفة، ظرف).

ج - يرمز للحدود بالمتغيرات (س^1، س^2 ... س ن).

---

1 - ينظر: يحيى بعيطيش: **نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**، ص206.

2 - محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص138.

3 - أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص11.

4 - أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)**، ص140 - 141.

5 - أحمد المتوكّل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص11.

6 - ينظر: **المصدر نفسه**، ص11.



د - الوظائف الدلالية (منفذ، متقبل، مستقبل، مستفيد) التي تحملها محلات الحدود.

هـ - قيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمحلات حدوده.

وللتوضيح أكثر نأخذ الإطار المحمولي للفعل "دخل" والصفة "مجتهد".

(1)
أ - دَخلَ الجندي ساحة المعركة.
ب - عُمرُ مجتهد.

فالفعل "دخل"، يأخذ الإطار الحملي الآتي: [دخل ف (س^1: إنسان) منف (س^2: مدخول) متق]. إذ تشير أحرف الفعل (د /خ /ل) إلى أصلها (فَعَلَ)، وهو ما أكّده الباحث "أحمد المتوكل" من خلال تبنيه للفرضية القائلة بأنَّ المحمولات الأصلية هي: «المحمولات المصوغة على الأوزان الأربعة الآتية: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وفَعلَلَ»[1].

وأضاف المتوكل ما أسماه النحاة العرب القدامى "بالجامد" إلى الصنف الأوّل من المحمولات، وأمَّا الرمز (ف)، فإنَّه يشير إلى المقولة الصرفية للمحمول، يعني هذا أن المحمول الفعلي "دخل" يأخذ موضوعين اثنين يعبّر عنهما بالمتغيرين: (س^1 و س^2)، ف (س^1) هو الذات المشاركة في عملية الدخول المرموز لها بـ (منف)، لأنَّه يرتبط بسمة الإنسان، والمتغيّر الثاني (س^2) يحمل الوظيفة الدلالية المرموز لها بـ (متق)، فهو يرتبط بسمة اللا إنسان (الجامد)؛ أي إنَّه تقبّل عملية الدخول إلى ساحة المعركة.

وتدلّ الأطر الحملية في النحو الوظيفي على محمول يدلُّ على واقعة ("عمل" و"حدث" و"حالة" و"وضع")، وعدد من الحدود وهي على صنفان: حدود موضوعات وحدود لواحق.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص12.



الأولى: يَدلُّ على ذوات تقوم بأدوار مؤسّسة للواقعة الدال عليها المحمول.

الثاني: يدلُّ على ذوات تقوم بدور التخصيص الزماني والمكاني.

إذًا تقوم البنية العامة للحمل على محمول، وموضوعات، ولواحق كما هو الحال في الخطاطة الآتية[1]:

محمول (س^1)، (س^2) ... (س ن)	(ص^1)، (ص^2) ... (ص ن)
موضوعات	لواحق

حمل

يتضمن الإطار الحملي، سواء أكان إطارًا حمليًا نوويًا أم موسعًا محمولا ومحلات، حدود موضوعات ولواحق، كما يشكل هذا الإطار دخلاً لقواعد إدماج الحدود التي يتم بواسطتها ملء محلات الحدود بالمفردات الملائمة، كأن ننتقي من المعجم المفردات "الجندي" و"ساحة المعركة" للمحمول "دخل" - من الجملة السابقة (دخل الجندي إلى ساحة المعركة) - هذه تسمى بالبنية الحملية الجزئية، أمَّا البنية الحملية التامة فلا تتحقق إلاَّ بتطبيق مجموعتين من القواعد[2]: قواعد تحديد مخصِّص المحمول، وقواعد تحديد مخصِّصات الحدود.

يقصد بمخصص المحمول المقولاتُ الثلاثة: مقولة الصّيغة، ومقولة الجهة، ومقولة الزمن، وَمُثِّلَ لها في النحو الوظيفي بصيغتين؛ هما: صيغة "التدليل"، وصيغة "التذييت" تظهر الصّيغة الأولى في الجمل البسيطة المستقلة مثل: يدرس زيد النحو العربي، وتظهر الصيغة الثانية في الجمل المدمجة مثل: يخاف الأب أن يرسب ابنه.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص144.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص146.



في حين تحدد (مقولة الجهة)، البنية الداخلية للواقعة الدَّال عليها المحول، وهذه الواقعة، إمَّا أن تكون تامة أو غير تامة مستمرة أو غير مستمرة مشروعًا فيها أو مقاربة، أمَّا المقولات الزَّمنية أو (مقولة الزَّمن) فهي ترتبط بزمن التكلم، وهذا الزمن في النحو الوظيفي، يأتي على ثلاثة أوجه؛ هي: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وهذه المقولات الزمنية تتفرع إلى مقولات زمانية ثانوية، ومقولات زمانية فرعية كالماضي المطلق، والماضي النسبي[1].

إذًا تقوم البنية الحملية في بناء الجملة - في النحو الوظيفي - عن طريق تطبيق المعجم وقواعد تكوين المحمولات والحدود، وهذا من أجل تكوين حمل صحيح من حيث البناء؛ أي جمل صحيحة، ويمكن لنا أن نوضح أكثر من خلال هذا المخطط الآتي[2]:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص146.

[2] - أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص14.



أساس

معجم

محمولات

حدود

مشتقة

أصول

أصول

مشتقة

تكوين المحمولات

تكوين الحدود

أطر حمليَّة نوويَّة

قواعد توسيع الأطر الحمليَّة

أطر حليَّة موسَّعة

قواعد إدماج الحدود

بنيّة حمليَّة



2 - البنية الوظيفيّة: يتم نقل البنية الحملية تامَّة التحديد إلى بنية وظيفية بواسطة تطبيق قواعد إسناد الوظائف التي تتخذ دخلاً لها، ثم قواعد تحديد مخصِّص الحمل.

2 - 1 - قواعد إسناد الوظائف التركيبية: الوظيفة التركيبية عند المتوكل هي: «وجهة معتمدة في تقديم واقعة معيَّنة فتُنتَقَى بعض الحدود لتكون إمَّا منظورًا رئيسيًا أو منظورًا ثانويًا وتظل الحدود الأخرى خارج مجال الوجهة»[1]، وانطلاقًا من هذين الحدين المذكورين في التعريف، قام المتوكل بتقسيم الوظائف التركيبية إلى وظيفتين اثنتين هما: وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول، وتُعرَّف هاتان الوظيفتان في إطار ما يسميه "سيمون ديك" (بوجهة النظر)، ويتشكل حسب "ديك" من منظورين اثنين، المنظور الأوَّل يشكل المكوّن المسندة إليه وظيفة الفاعل، في حين المنظور الثاني يشكل المكوّن المسندة إليه وظيفة المفعول يرد متأخرًا عن الفاعل في أغلب اللُّغات الطبيعية سواء كانت هذه اللُّغات من قبيل (ف فا مف) أم من قبيل (فا ف مف) أم من قبيل (فا مف ف)[2]. هذه أنماط تركيب في اللّغة العربيّة، تتعلق بقرينة الرُّتبة.

وهاتان الوظيفتان (الفاعل والمفعول) تسند إليها حدان الحد المتخذ منظورًا رئيسيًا، والحد المتخذ منظورًا ثانويًا، أمَّا الحدود الأخرى (غير الوجهية) تبقى بدون وظيفة تركيبية، وعلى هذا الأساس تعرف الوظيفة الفاعل على أنَّها «تُسند إلى الحدّ الذي يشكّل المنظور الرئيسي للوجهة، والوظيفة المفعول تُسند إلى الحدِّ الذي يشكّل المنظور الثانوي للوجهة»[3]؛ أي أنَّ الفاعل عنصر رئيس في التحليل، أمَّا المفعول فعنصر ثانوي.

هذا ما جعل النحو الوظيفي يكتفي بهاتين الوظيفتين التي عادى أصلها إلى أنَّ تحديد موضوعات المحمول يتم على أساس الأدوار الدلالية لا على أساس الأدوار التركيبية، ومن

---

[1] - فيلمور: 1977، نقلاً عن: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص150.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص15.

[3] - أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص150.



ثمَّ فهما يسندان إلى الوظيفتين الدلاليتين "المنفذ والمتقبل"؛ مثل الجملة الآتية: دخل الطالبُ متأخرًا البارحة إلى المدرّج. يظهر أنَّ الوِجهة التي قُدِّمت منها واقعة "الدخول" تنقسم إلى منظورين: المنظور الرئيسي المنطلق منه في تقديم الواقعة، هو الفاعل "الطالب"، والمنظور الثانوي في تقديم الواقعة، هو المفعول به "متأخرًا"، وبالتالي نمثل لها كالآتي[1]: دخل ف (س^{1}: الطالبُ (س^{1})) منف فا (س^{2}: متأخرًا (س^{2})) متق مف (س^{1}: البارحة (س^{1})) زم (س^{2}" إلى المدرج (س^{2})) مك.

إنَّ إسناد الوظيفيتين التركيبيتين الفاعل والمفعول يتم طبقًا للسلمية الوظائف الدلالية الآتية[2]:

منف > متق > مستق > أد > مك > زم ...

فا + + + + + +

مف + + + + +

تفسَّر هذه السلميَّة وفق المنظور الآتي[3]:

- أنَّ الوظيفة التركيبية الفاعل، تسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المنفذ.

- أنَّ الوظيفة التركيبية المفعول، تسند إلى الحد الذي يحمل الوظيفة الدلالية المتقبّل.

- يرِد المفعول متأخرًا عن الفاعل.

- الوظيفة التركيبية المفعول لا تسند إلى الوظيفة الدلالية المنفذ.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة**، ص15.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص16.

[3] - ينظر: أحمد المتوكّل: **الوظائف التداوليَّة في اللغة العربيَّة**، ص16 - 17.



- تسند وظيفة المفعول إلى الوظائف غير الأساسية، كالأداة والمكان والزمان حين لا يوجد في الحمل حد آخر من الحدود ذات الأسبقية.

يتقدَّم المفعول على الفعل والفاعل؛ نحو قوله تعالى: وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ يس: 38. فيصبح (قدَّرَ) هو المحمول، فكيف يكون تحليل هذا المثال من وجهة المنفذ والمتقبّل؟ علمًا بأنَّ العنصر المتقدِّم (القمر) هو ذاته المتقبِّل، (القمرَ) مفعول به تركيبيًا ومتقبل دلاليًا.

2 - 2 - إسناد الوظائف التداوليّة: الوظائف التداولية هي «وظائف تحدّد الوضع الذي تقوم عليه المكوّنات، وذلك بالنظر إلى الوضع التخابري بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقاميّة معيّنة»[1]، وتصنف هذه الوظائف التداولية في نظرية النحو الوظيفي حسب موقعها بالنسبة للحمل إلى صنفين[2]: وظائف داخلية ووظائف خارجية.

2 - 2 - 1 - الوظائف الداخليّة: تسند هذه الوظائف إلى مكوّنات الحمل أو حدوده (الموضوعات أو اللواحق)، وتشمل وظيفتين؛ وهما: البؤرة والمحور.

2 - 2 - 1 - 1 - البؤرة: ذهب المتوكل إلى أنَّ البؤرة - كما اقترحها سيمون ديك - تقوم أساسًا على فكرة وهي أنَّ وظيفتها تسند إلى المكوّن «الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزًا في الجملة»[3]؛ إذ إنَّ الهدف من هذه المعلومة هو:

- وجود فكرة مسبقة أو جديدة في ذهن المخاطب.

- تصحيح معلومة من معلوماته سواء كانت موجودة في ذهنه أم لم تكن موجودة.

---

[1] - محمد الحسين ميلطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص151.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص17.

[3] - ديك: 1978، ص19، نقلاً عن: **المصدر نفسه**، ص28.



ويميّز "المتوكل" بين نوعين من البؤرة[1]: بؤرة جديدة وبؤرة مقابلة.

2 - 2 - 1 - 1 - 1 - بؤرة الجديد: وهي «البؤرة المسندة إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي (المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب)»[2]. مثلما هو الحال في المثال الآتي:

- من رأيت البارحة؟

- رأيت البارحة عمرو.

فالسؤال هنا صادر من المتكلّم الذي يجهل المعلومة، أمّا المخاطب بهذا السؤال فهو عالم به بدليل الإجابة، وقد يَرِدُ اسم الاستفهام داخل الحَمْل، كما هو في الجمل الآتية[3]:

- أكل خالد ماذا؟ (بنبر "ماذا").

- سنسافر متى؟ (بنبر "متى").

- ذهب خالد أينَ؟ (بنبر "أين").

يحصل عدم تصدير اسم الاستفهام في حالتين[4]: حين لا يعي المستفهم تمام الوعي ما قاله مخاطبه، وفي حَالة ورود الجملة الاستفهاميَّة مستَلزِمة لقوة إنجازيَّة غير السؤال؛ كأن تكون مستلزِمة لإنكارٍ؛ مثل الجملة الآتية: أكل خالد حجارةً!.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص28 إلى ص31.

[2] - **المصدر نفسه**، ص28 - 29.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص257.

[4] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص257.



2 - 2 - 1 - 1 - 2 - بؤرة المقابلة: وهي «البؤرة التي تسند إلى المكوّن الحامل للمعلومة التي يشكُّ المخاطب في ورودها أو المعلومة التي ينكر المخاطب ورودها»[1]؛ أي أنَّها: تحمل معلومة تصحيحية، وتعوّض معلومة أخرى في ذهن المخاطب.

والجملة الآتية توضّح ذلك:

- مَا رَأَى عَليُ البارحةَ خالدًا بل عمرو.

تأتي في اللّغة العربيّة بؤرة المقابلة، حين يتعلّق الأمر بتبئير أحد حدود الحمل كأن يصدر الحد المبأر فيحتل صدراة الجملة؛ مثل الجملة الآتية: **أخالدًا** تكرَهُ. أو أن يُفصل المكوّن المبأّر؛ مثل: الذي يجب طاعته اللَّهُ. أو أن يُحصر المكوّن المبأّر بواسطة أداة من أدوات الحصر؛ مثل: لا يجبُ طاعتهُ إلاَّ اللَّه[2].

2 - 2 - 1 - 1 - 2 - 1 - وظيفة البؤرة: إنَّ إسناد وظيفة البؤرة في النحو الوظيفي متعلق بقيود مضبوطة، قسَّمها المتوكل إلى مجموعتين؛ وهما[3]: قيود على مستوى البنية الوظيفية وقيود على مستوى البنية المكونية، وأهم قيد هنا هو القيد الأوَّل الذي يتعلق بالوظائف الدلالية والتركيبية والتداولية المسندة إلى موضوعات البنية الحملية. يقول سيمون ديك «تسند إلى موضوعات البنية الحمليّة الوظائف الدلاليّة والوظائف التركيبيَّة والوظائف التداوليَّة شريطة أن لا يُسند لكل موضوع أكثر من وظائف ثلاث: وظيفة دلاليّة ووظيفة تركيبيَّة ووظيفة تداوليَّة»[4]؛ أي لا يمكن أن يحمل مكوّن واحد أكثر من وظيفة واحدة من أنواع الوظائف الثلاث، فلا يمكن أن يحمل مكوّن واحد الوظيفتين الفاعل والمفعول كما لا يمكن له أن يحمل نفس الموضوع وظيفتي البؤرة والمحور، في حين جعل المتوكل هذا القيد

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص29.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص258.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص39 إلى ص41.

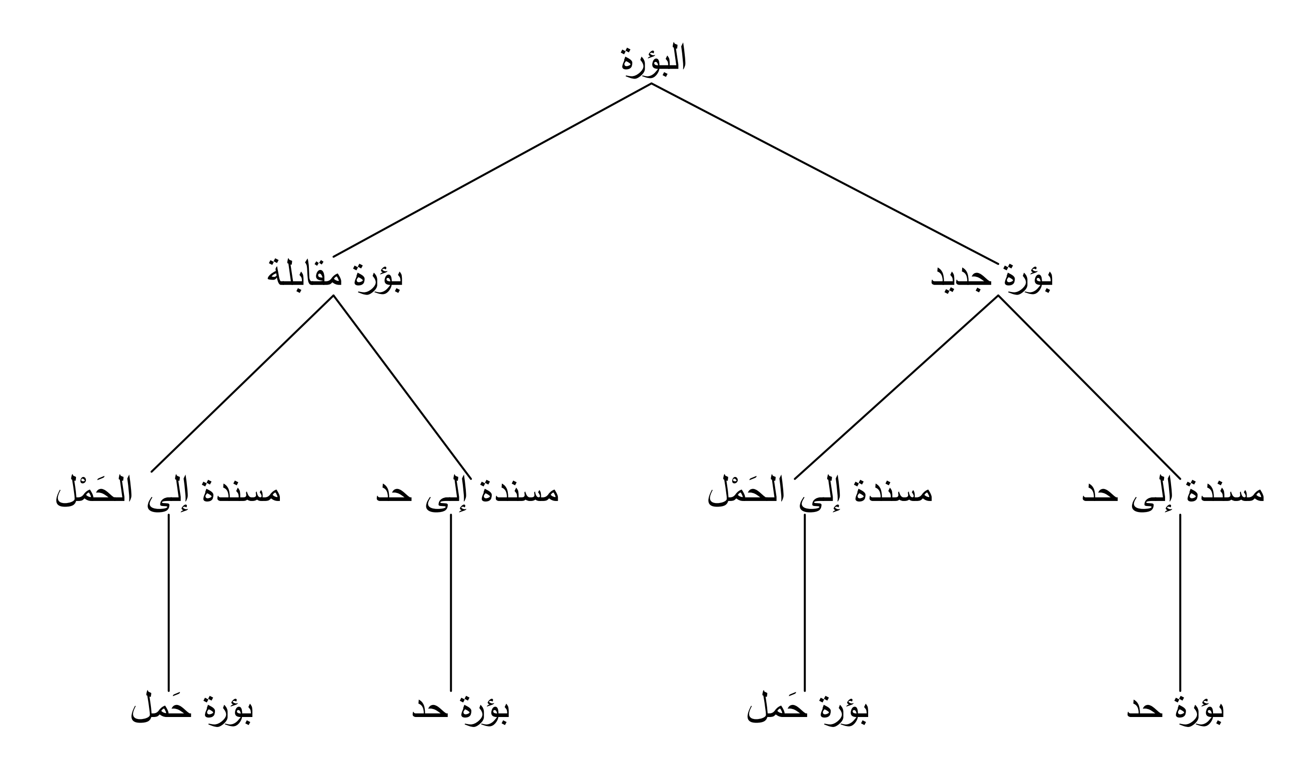
[4] - ديك: 1978، ص19، نقلاً عن: **المصدر نفسه**، ص40.



ناقص، لأنَّه يصدق على الوظائف الدلالية والوظائف التركيبية، إلاَّ أنَّه لا يصدق على الوظائف التداولية، وإن كان غير ممكن أن يسند إلى نفس الموضوع الواحد أكثر من وظيفة تداولية، فإنَّه من الممكن أن تسند الوظيفة نفسها إلى أكثر من مكوّن واحد، والجملة الآتية تبين ذلك: أَهدى خالد عمرو حاسوبًا.

نلاحظ أنَّ وظيفة بؤرة الجديد أسندت إلى المكونين عمرو والحاسوب.

ويمكن توضيح هذا بالرَّسم الآتي[1]:



2 - 2 - 1 - 2 - المحور: المحور هي «الوظيفة التي تُسند، حسب مقتضيات المقام، إلى الحدِّ الدَّال على الذات التي تشكِّل «محط الحديث» داخل الحَمَل»[2]؛ أي مراعاة المقام التي أنجزت فيها الجملة لمعرفة ما يتحدث عنه.

---

[1] - أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص256.

[2] - **المصدر نفسه**، ص252.



2 - 2 - 1 - 2 - 1 - وظيفة المحور: تسند وظيفة المحور كما ساقها المتوكل من تعريف اقترحه ديك إلى «المكوّن الدَّال على ما يشكّل (المحدّث عنه) داخل الحمل»[1].
والجمل الآتية توضّح ذلك:

أ - متَى رجعَ **خالد**؟
ب - رجع **خالد** البارحة.

تشكّل الكلمات المسطرة تحتها محط الحديث، بينما "خالد" في الجملتين (أ و ب) يدلّ على "المحدث عنه"، مع أنَّ هناك فرقًا بينهما يتمثل في أنَّ: خالدًا في الجملة الأولى يدلّ على الشخص الذي يشكّل محور الاستخبار، ويدل في الجملة الثانية على الشّخص الذي يشكّل محور الإخبار، وربَّما يتساءل سائل لماذا لا يكون محور الاستخبار هو عنصر الزَّمن (متى) علمًا أنَّ المتكلّم يجهل زمن عودة خالد؟ لأنَّنا نبحث عن الشَّخص الذي قام بفعل الرجوع هو (محط الحديث) ولا نبحث عن الزمن وإلاَّ تصبح بؤرة كما قلنا سابقًا ولهذا لا يجب الخلط بين البؤرة والمحو، والملاحظ أنَّ هناك التباسًا فيما يخصُّ وظيفة المحور ووظيفة المبتدأ، خاصة لمَّا يكونان متصدرين للجملة أي يشتركان.

والجملتان الآتيتان توضحان ذلك: خالد، أبوه مسافر وخالد غائب.

رغم هذا التشابه إلاَّ أنَّ هناك فرقًا بينهما، يكمن في أنَّ المحور "محدَّث عنه" داخل الحمل، في حين أنَّ المبتدأ محدث عنه خارجي بالنسبة للحمل، والمقارنة بين الجملتان الآتيتان توضحان ذلك:

- رجع **خالد** البارحة.
- **خالد**، أخوه مريض.

---

[1] - ديك: 1978، ص19، نقلاً عن: أحمد المتوكّل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص69.



تسند وظيفة المحور في الجملة الأولى إلى المكوّن الحملي "خالد" كون أنَّه من مكوّنات الحمل، بينما تسند وظيفة المبتدأ في الجملة الثانية إلى المكوّن "خالد"، لأنَّه ليس من مكوّنات الحمل[1].

2 - 2 - 2 - الوظائف الخارجية: اقترح "ديك" وظيفتين تداوليتين خارجيتين عن الحمل، وتتمثل خارجيته في أنَّه لا تشكّل جزءًا من الحمل، في حين أضاف "المتوكل" وظيفة ثالثة، وهي وظيفة المنادى، لم يكن الهدف منها وصف اللُّغة العربية فحسب بل يمكن اعتمادها كذلك لوصف اللُّغات الطبيعية[2].

2 - 2 - 2 - 1 - وظيفة المبتدأ: المبتدأ هي وظيفة تداولية مثلها مثل الوظائف الأخرى المحور الذيل البؤرة، على أنَّه يرتبط بالمقام، ويحدّد الوضع القائم بين المتكلم والسامع، وتتحدّد وظيفتها في معرفة المتكلم ما يجول حول عالمه الخارجي[3].

إذًا تسند وظيفة المبتدأ إلى «المكوّن الذي يحدّد مجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردًا»[4]، يعني هذا أنَّ المبتدأ هو الذي يحدّد ما يأتي بعده، وهذين المثالين يوضحان ذلك:

- خالد، سافرَ البارحة.
- خالد، العلمُ نور والجهلُ ظلام.

بالنسبة للجملة الأولى: خالد (مبتدأ)؛ سافرَ البارحة (حمل)، والجملة الثانية: خالد (مبتدأ)، العلم نور (حمل 1)، والجهل ظلام (حمل 2). إذًا يمكن القول أنَّ هذه الجملة

---

1 - للمزيد من التفاصيل؛ ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص70 إلى ص74.

2 - ينظر: **المصدر نفسه**، ص113 - 114.

3 - ينظر: طه الجندي: **البعد التداولي في النحو الوظيفي**، ص53.

4 - أحمد المتوكّل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص115.



تتكوّن من ركنين أساسين هما: الحمل والمبتدأ. لقد استدلّ المتوكل عن خارجية المبتدأ بتقديم مجموعة من الأدلَّة؛ وهي[1]:

- لا يشكّل المبتدأ موضوعًا من موضوعات الفعل أي لا يطابق المحمول، ففي قولنا: الجريدة، شرب صاحبها قهوة.

نلاحظ هنا أنَّ الفعل (شرب) ينتقي الفاعل (صاحبها)، والمفعول (قهوة)؛ أي يرتبط بهم ولكنَّه لا ينتقي المبتدأ لأنَّه خارج عنه.

- يحتاج المبتدأ إلى رابط يربطه بالجملة التي تليه كالضمير؛ مثل قولنا: خالد أبوه قائم. إلاَّ أنَّ هذا الرَّابط ليس ضروريًا في جميع الأحوال، فهناك جمل لا تشتمل عليه؛ مثل قولنا: خالد بطل مغوار.

- لا يدخل المبتدأ في حيّز القوة الإنجازية؛ أي إنَّ مؤشر القوة الإنجازية يتأخر عن المبتدأ، كما هو الحال في المثال الآتي: أخوك، أعدك أنَّه سيزورك غدًا.

تعبّر القوة الإنجازية في هذه الجملة عن الوعد، وقد ينفرد المبتدأ وحده بقوة إنجازية تختلف عن القوة الإنجازية للحمل الذي يليه؛ مثل: خالد؟ لقد عاد أخوه من السفر البارحة.

تتمثل قوة المبتدأ (خالد) الإنجازية في الاستفهام.

2 - 2 - 2 - 2 - وظيفة الذيل: وظيفة تداولية خارجية «تطلق على المكوّن الحامل للمعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدّلها أو تصححها»[2]؛ مثل: قابلها خالد

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص122 إلى ص126.

[2] - **المصدر نفسه**، ص147.



اليوم، هند. انطلاقًا من هذا التعريف يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الذيول؛ هما[1]: ذيل التصحيح، وذيل التعديل، وذيل التوضيح.

2 - 2 - 2 - 2 - 1 - ذيل التصحيح: هو مكوّن يحمل المعلومة التي تصحح معلومة داخل الحمل؛ يعني يحمل معلومة أخرى محل المعلومة الأولى، مثلما هو الحال في الجملة الآتية: قابلت اليوم خالدًا، بل عمرو. جاءت كلمة (عمرو) لتصحيح المعلومة التي تحملها كلمة (خالد).

2 - 2 - 2 - 2 - 2 - ذيل التعديل: هو مكوّن يحمل المعلومة التي تعدّل معلومة داخل الحمل. كما يظهر في الجملة الآتية: قرأت الكتاب، نصفه.

حيث تضاف المعلومة التي يحملها (نصفه)، لتعديل المعلومة التي يحملها المكوّن (الكتاب).

2 - 2 - 2 - 2 - 3 - ذيل التوضيح: هو مكوّن يحمل المعلومة التي تعدّل معلومة داخل الحمل. مثل الجملة الآتية: أخوه مسافر، خالد. تضاف المعلومة التي يحملها المكوّن الذيل (خالد) لإزالة إبهام الضمير (الهاء) في كلمة (أخوه).

2 - 2 - 2 - 3 - وظيفة المنادى: المنادى مكوّن خارجي جاء ضمن مقترحات المتوكل، وهو يسند إلى المكوّن الدّال على الكائن المنادى في مقام معيّن؛ مثل: يا خالد، جاء عمرو. أي أن يكون الخطاب هنا موجّهًا إلى الشخص المحال عليه بعبارة النداء، وبالتالي يجب[2]:

- أن نميّز بين النداء كفعل لغويّ والمنادى كعلاقة تسند إلى أحد مكوّنات الجملة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص144 إلى ص148. وينظر: محمد مليطان: **نظرية النحو الوظيفي (الأسس والنماذج والمفاهيم)**، ص90.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص161 - 162.



- وظيفة المنادى وظيفة ترتبط بالمقام.

- ميَّز النحاة العرب بين "المنادى" و"المندوب" و"المستغاث"، وهذا كذلك ورد في النحو الوظيفي.

ومن أمثلة ذلك الجمل الآتية:

- خالد، ناولني الملح. (حذف الأداة).
- يا خالد، اقترب.
- وازيداه!
- يا عمرو، لما أصابنا.

لقد حصر علماء اللُّغة العربية القدماء أدوات النداء في ثماني أدوات؛ وهي: أ، أي، يا، أيا، هيا، آي، آ، وا. الاتفاق الذي وقع بين النحاة القدماء فيما يتعلق بشروط استعمال هذه الأدوات يكمن في التمييز بين أدوات النداء القريب، وأدوات النداء البعيد، أمَّا الاختلاف الذي وقع بينهم فيتمثل في كيفية استعمال هذه الأدوات، فمثلاً الأداة "وا" منهم من يرى أنَّها تدخل على المنادى كما تدخل على المستغاث، هذا ما دفع المتوكل إلى تقليص هذه الأدوات، ودليله على ذلك أنَّ بعضها ما هي إلاَّ بدائل لهجيّة؛ مثلاً: (هيا) مقابلها (أيا) [1].

2 - 2 - 2 - 3 - 1 - أدوات النداء في النحو العربي: الأدوات التي اعتمدها المتوكل في النحو الوظيفي؛ هي: يا، أ، أيها، الأداة الصفر أو حذف الأداة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص165 - 166.



وتدمج هذه الأدوات حسب الشروط الآتية[1]:

- إذا كان المكوّن الحامل لوظيفة المنادى علمًا، فإنَّه بأداة النداء الصفر أو أداة النداء (يا) أو أداة النداء (أيَا)، كما يتبين من الجمل الآتية[2]:

- زيد، ناولني الملح.
- **يا** خالد، اقترب.
- **أ**زيد، زر أخاك.

- إذا كان المكوّن المنادى مخصصًا بالألف واللام، فإنَّه لا يسبق إلاَّ بأداة النداء (أيُّها) كأن نقول:

- **أيُّها** الرجل، اقترب.

- إذا كان المكوّن المنادى رأسًا لمركب إضافي، فإنَّه يسبق بأداة النداء الصفر، أو (يا) أو (أ)، كما هو الحال بالنسبة للجمل الآتية:

- صديق خالد، أقبل.
- **يا** صديق خالد، أقبل.
- **أ**صديق خالد، أقبل.

- إذا كان المكوّن المنادى غير مخصص بالألف واللام فإنَّه لا يسبق إلاَّ بأداة النداء (يا). كأن نقول: **يا** رجلاً، تكلم.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللّغة العربية**، ص160 إلى ص169.

سنتطرق إلى هذا بالتفصيل في ظاهرة الإعراب.

[2] - **المصدر نفسه**، ص167.



- إذا كان المكوّن المنادى مركبًا إشاريًا، فإنَّه يسبق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ)، مثل الجملتين الآتيتين:

- **يا** هذا الرَّجل، تقدَّم.
- **أ** هذا الرَّجل، تقدَّم.

- إذا كان المكوّن المنادى جملة موصولة لا رأس لها، فإنَّه يسبق بأداة النداء (يا) أو أداة النداء (أ) إذا كان الموصول (من) ويسبق بأداة النداء (أيها)، إذا كان الموصول (الذي). والأمثلة الآتية تبيّن ذلك:

- **يا** من ينتظر زيدًا، إنَّه قد وصل.
- **أ** من ينتظر زيدًا، إنَّه قد وصل.
- **أيها** الذي ينتظر زيدًا، إنَّه قد وصل.

3 - البنية المكوّنية: يقصد بالبنية المكونية البنية الصرفية - التركيبية، ويتم بناؤها عن طريق تطبيق نسق قواعد التعبير؛ والمتمثلة فيما يأتي[1]:

3 - 1 - قواعد صياغة الحدود: الحدّ هو المكوّن المحيل على الذوات المشاركة في الواقعة الدّال عليها المحمول في العالم المعنى بالأمر، وانطلاقا من هذه الذوات تصاغ الحدود بنقل البنية الحملية المجرّدة إلى بينة صرفية - تركيبية المحققة في صورتها، ويتم هذا النقل عن طريق تطبيق مجموعة من العمليات والمتمثّلة في:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص160 إلى ص180.



- انتقاء رأس المركب من المقيدات المتواجدة في الحدّ، وجعل المقيدات الأخرى فضلات؛ مثل: فاز الطالب المجتهد النجيب. ننتقي الحد "الطالب" رأسًا للمركب، وبقى الحدين "المجتهد"، و"النجيب" فضلات، وهذا الترتيب الذي يشكل مركبًا تبينه السلّمية الآتية:

{ خص طالب، مجتهد، نجيب}

[خص، رأس، فض].

- يدمج المخصص عن طريق أداة التعريف (الألف واللام)، خص = الطالب.

- تسند الحالة الإعرابية إلى عناصر المركب (الطالب، المجتهد، النجيب) أو إلى المركب ككل (الطالب المجتهد)[1].

3 - 2 - قواعد صياغة المحمول: يصاغ المحمول عن طريق إجراء مجموعة من القواعد التي تنقل المحمول من صورته المجرَّدة إلى صياغة صرفية تامة محققة انطلاقًا من المعلومات المجردة التي توفرها البنية الحملية العامة، يعني أنّ صورة المحمول المجرّدة تتكون من الجذر الذي ينتمي إليه المحمول ووزنه ووضعه الاشتقاقي والمقولة المعجمية[2].

ويكمن دور هذه العناصر في تحقيق المحمول صرفيًا فقط لا غير.

3 - 3 - قواعد إدماج مؤشر القوة الإنجازية: يتصدّر الحمل مكونات مطلقة منها مؤشرات القوة الإنجازية الذي يتكون من أدوات تؤدي وظيفة التأشير المواكبة للحمل، وهذه

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص160 إلى ص166. وينظر: أحمد المتوكل: **الوظيفة والبنية**، ص33.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، ط1، 1996، ص44. وينظر: أحمد المتوكّل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص167. وينظر: أحمد المتوكل: **من قضايا الرّابط في اللغة العربية**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، ط1، 1987، ص36 - 37.



الأدوات هي: الاستفهام (الهمزة)، و(هل) والأداة الدّالة على الاستفهام الإنكاري "أوَ" بفتح الواو، والأداة "إنَّ" بكسر الهمزة.

أمَّا الأدوات الدامجة فهي تستخدم للربط بين جملتين كالأداة "أنَّ" بفتح الهمزة والضمائر الموصولة (ما، من، الذي ...)، وكل هذه الأدوات يتم إدماجها في مرحلة متأخرة من الاشتقاق عن طريق إجراء إحدى مجموعات القواعد التي تشكّل نسق قواعد التعبير[1].

3 - 4 - قواعد الموقعة: تتحدّد رتبة المكوّنات بواسطة الوظائف التركيبية (بالنسبة إلى اللُّغات التي يستلزم وصفها استخدام هذا الضرب من الوظائف) والوظائف التداولية ودرجة التعقيد المقولي للمكونات أي (حسب درجة التعقيد في الاتجاه التأخر أو التساوي)[2].

إذ ينتج هذا الترتيب عن طريق التفاعل القائم بين[3]:

- اتجاه المكوّنات الحاملة للوظائف نفسها إلى احتلال المواقع نفسها.

- اتجاه بعض المكوّنات إلى احتلال الموقع الصدر في الحمل.

- اتجاه المكوّنات الأكثر تعقيدًا إلى التأخر عن المكوّنات الأقل تعقيدًا.

وهذه البنية الرتبية العامة توضّح ذلك: م^2، م^1 (ف) فا (ف) مف (ف)، م^3

من خلال هذه البنية، تنقسم المواقع في النحو الوظيفي إلى صنفان ؛هما:

- مواقع داخلية تخصص للمحور والبؤرة والفعل والفاعل والمفعول.

- مواقع خارجية تخصص للمكونين المبتدأ والذيل.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص69 إلى ص74، وينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص16 إلى ص24.

[2] - ينظر: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص174.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص174 - 175.



وقواعد الموقّعة جاءت على النحو الآتي[1]:

أولاً: مؤشر القوة / معلَّق دامج ⟵ م1

مثل الجملة الآتيّة:

- أسافر خالد إلى الصحراء؟ (مؤشر القوة الإنجازية).

- سرَّني أن حضرت هند الحفل. (المعلّق الدامج).

ثانيًا: اسم / مح / بؤ مقا م°

يحتل م° موقع اسم استفهام أو مكوّن محور أو مكوّن بؤرة مقابلة.

مثل الجمل الآتية:

- أين ذهب خالد؟

- في الشارع قابلت أصدقاء قدامى.

- رُقيَةَ أحب قيس.

ثالثًا: مح ⟵ م آ

يحتل الموقع م آ المكوّن المحور، مثلما هو في الجمل الآتية:

- ضرب عمرو زيد.

- متى ضرب عمرو زيد؟

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص174 إلى ص177. وينظر: أحمد المتوكّل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)**، ص236 إلى ص250.

- البارَحة ضرب عمرو زيد.

رابعًا: فعل ←——— ف

مفعول ←——— مف

مثل الجمل الآتية:

- أحب قيس رقية.

فاعل ←——— فا

المكوّنات ص ←——— ص

في هذه الحالة تحتل المكوّنات موقع خاص وهو الموقع (ص) كما هو في الأمثلة الآتية:

- غادرت هند الجزائر البارحة.

- ساكنت هند زينب سنين طويلة.

- سيسافر خالد إلى سطيف غدًا.

3 - 5 - قواعد إسناد النبر والتنغيم: إنَّ تحديد قواعد الموقعة، وترتيب مكوّناتها لها دخلاً بقواعد التعبير، وهذه القواعد تختص بإسناد النبر والتنغيم الذي يقوم على فكرتين أساسيتين هما[1]:

- إسناد النبر إلى المكوّن الحامل للوظيفة التداولية بؤرة جديد أو بؤرة مقابلة، مثل نبر المكوّن الاسمي "قصةً" في الجملتين الآتيتين:

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص 180.



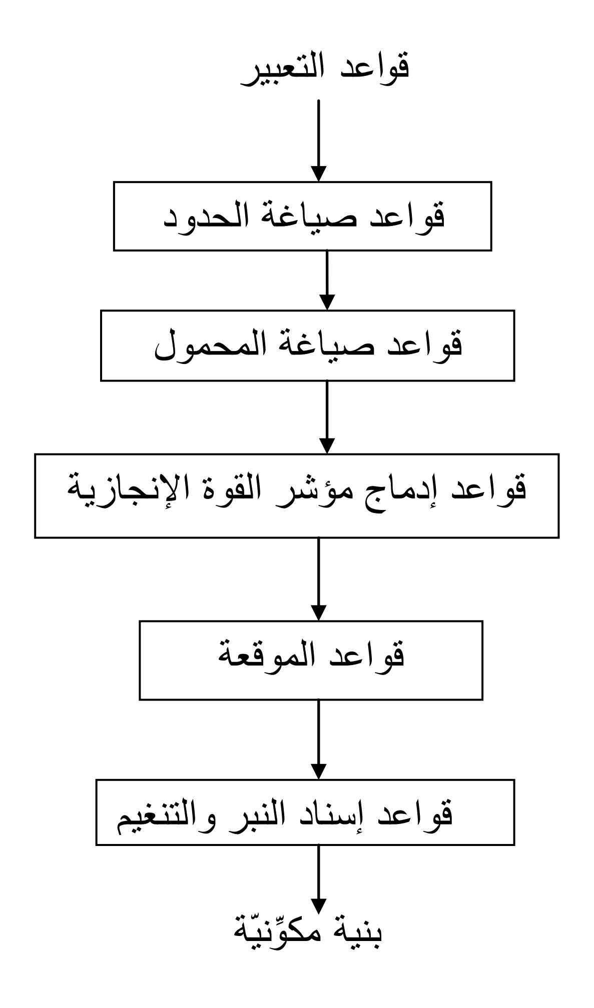
- اشترى خالد **قصَّةً**.

- **قصَّةً** اشترى خالد.

- إنَّ ما يحدد تنغيم الجملة هو القوة الإنجازية الحرفية أو القوة الإنجازية المستلزمة أو الاثنين معًا كقولنا: هل ألقاك غدًا؟

انطلاقا من هاتين القاعدتين نحصل على بنية مكوّنية تامة التحديد، تشكل بنية قابلة للتأويل الصوتي.

وهذا الشّكل يوضّح لنا البنية العامة للنحو الوظيفي، وأهم مراحل اشتقاق الجملة[1].



[1] - أحمد المتوكل: **اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص 181.



- الكفاية التفسيريَّة من خلال نماذج النحو الوظيفي: لقد عرفت نظرية النحو الوظيفي تطورًا من حيث بناء الجهاز الواصف وصياغته وإقامة التواصل، وهذا التطور أفرز نماذج ثلاثة؛ هي[1]:

- مرحلة ما قبل النموذج المعيار (ديك 1978).

- مرحلة النموذج المعيار (ديك 1997).

- مرحلة ما بعد النموذج المعيار، وسنتطرق إلى هذا بالتفصيل.

1 - نموذج ما قبل المعيار أو النموذج النواة (ديك 1978):

يعدُّ أول نموذج نظرية النحو الوظيفي، خصص لاشتقاق العبارة اللّغوية حسب ترتيبها أربعة مكوّنات هي[2]: خزينة، وقواعد إسناد الوظائف، وقواعد التعبير، والقواعد الصوتيَّة.

1 - 1 - الخزينة: تتكون من عنصرين هما: المعجم الذي يهتم بمفردات الأصول، وقواعد التكوين الذي يهتم بمفردات الفروع من خلال هذين العنصرين تتشكل البنية التحتية وهذه الأخيرة تشكل حملاً.

ويمثّل للمفردات الأصول والمشتقّة في شكل أطر حمليّة تحدّد محلاتية المجهول* ووظائف موضوعاته الدلاليّة وما يفرضه على موضوعاته من قيود انتقاء، ويُتخذ الإطار الحملي فيه مادّة أوّليّة لصياغة البنية التحتيّة للعبارة اللُّغويَّة.

1 - 2 - قواعد إسناد الوظائف: ينقل الحمل إلى بنية وظيفية عن طريق إسناد وظيفتي الفاعل والمفعول ثم إسناد الوظيفتين التداوليتين المحور والبؤرة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 71.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص71 - 72.

* محلاتية المجهول هي: عدد المحلات التي يأخذها المحمول، الموضوعات والحدود التي يأخذها محمول ما. محمد الحسين مليطان: **نظرية النحو الوظيفي**، ص127.



1 - 3 - قواعد التعبير: هي «مجموعة القواعد المسؤولة عن تحديد الخصائص الصرفية التركيبية (الرُّتبيّة)، والتطريزيّة (النبريّة والتنغيميّة) على أساس ما يُورَد في البنية الوظيفيَّة»[1].

1 - 4 - قواعد صوتية: تنقل القواعد السابقة بواسطة القواعد الصوتية إلى تأويل صوتي للعبارة اللّغوية، وهذه المراحل نمثل لها الرسم الآتي[2]:

خزينة

قواعد التكوين

معجم

بنية تحتية (حمل)

قواعد إسناد الوظائف

بنية وظيفية

قواعد التعبير

بنية مكوّنية

قواعد صوتية

تأويل صوتي

---

[1] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص72.

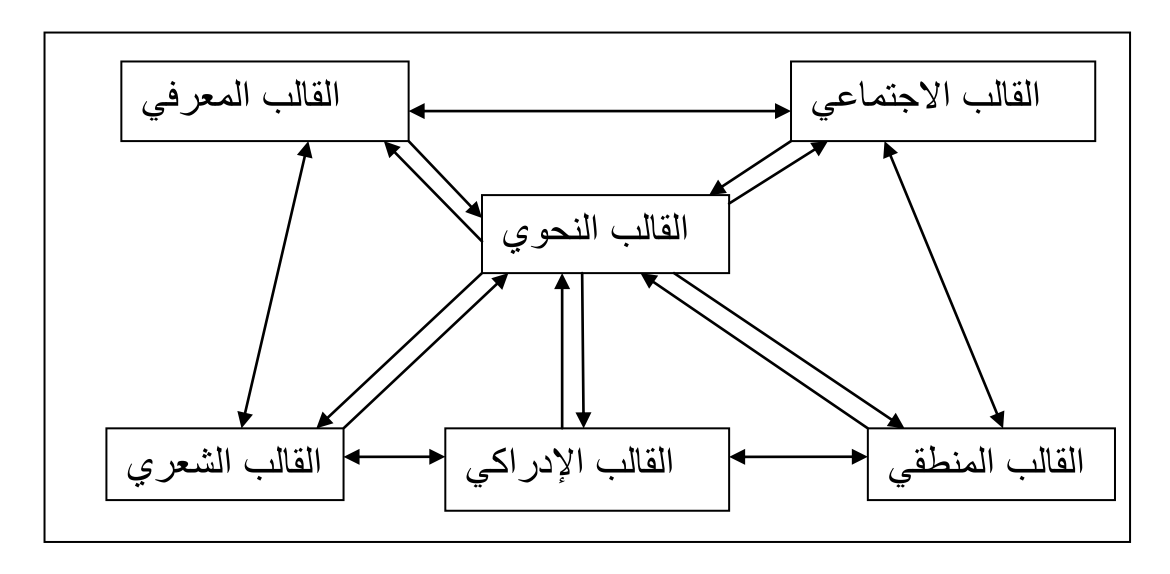
[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص 71 إلى ص73. وينظر: أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، 54 - 55.



2 - النموذج المعيار (ديك 1989): عَرَفَ النحو الوظيفي في النموذج الأوّل قصورًا كبيرًا خاصة فيما يتعلق بموضوع الدّرس، وتكوين الجهاز الواصف، وطبيعة التمثيل التحتي للخصائص الدلالية، والتداولية، جاء النموذج المعيار الذي يرى أنّ التواصل لا يتم بواسطة المعرفة اللّغوية فحسب بل كذلك بواسطة تفاعل هذه المعرفة بمعارف أخرى على أساس أنَّ القدرة التواصلية تتكون من خمس ملكات هي: الملكة المعرفية، المنطقية، الاجتماعية، الإدراكية، اللّغوية[1].

وهذه الملكات تمثلها خمس قوالب تتفاعل فيما بينها لتشكل نموذج مستعمل اللّغة الطبيعية، أضاف إليها المتوكل ملكة سادسة، وهي الملكة الشعرّية.

وهذا الشكل يوضّح هذا النموذج[2].



[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص74.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص22 - 23. وينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 74.



من خلال هذا النموذج يتكفل كل قالب من هذه القوالب بتحديد الوظيفة التي يؤديها، وذلك بالتفاعل بينها على أساس أنّ كل قالب مستقلّ عن الآخر، وتتفاوت فيما بينها من الأهميّة، وهي[1]:

- **القالب النحوي**: يتكفل بإنتاج العبارات اللّغوية وتأويلها، وتتم هذه العملية عبر القوالب الفرعية، والمتمثلة في بناء البنية التحتية، ونقلها إلى بنية مكوّنية وتحديد صورتها الصوتية.

- **القالب المنطقي:** يقوم بمهمة اشتقاق بنيات تحتية من البنية التحتية المحددة في إطار القالب النحوي عن طريق قواعد استدلال.

- **القالب المعرفي:** يقوم بتخزين المعارف التي ترد عليه من القوالب الأخرى، وتنظيمها لاستعمالها أثناء الحاجة.

- **القالب الاجتماعي:** يقوم بتحديد الكيفية التي يجب أن يتم بها التواصل بالنظر إلى الخلفيات الاجتماعية التي تكتنفه.

- **القالب الإدراكي:** يتكفل باشتقاق معارف من المدرك الحسي، وتخزينها في القالب المعرفي قصد استعمالها بهدف إنتاج العبارات اللّغوية وتأويلها.

- **القالب الشعري:** يتكفل برصد الملكة الشعرية لدى مستعملي اللّغة الطبيعية التي تمكنهم من إنتاج وفهم الخطاب الشعري أو الفني.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص 23 - 29 - 30. وينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب)**، ص 38 - 39. وينظر: عزّ الدين البوشيخي: **التواصل اللّغوي (مقاربة لسانية وظيفية)**، ص 101.



وانطلاقًا من هذه الوظائف، قسمت هذه القوالب إلى فئتين[1]: قوالب آلات، وقوالب مخازن.

الأولى: تضم القالب النحوي، والقالب المنطقي، والقالب الشعري، مهمتهما إنتاج العبارات اللغويّة وتأويلها.

الثانية: تضم القالب المعرفي، والقالب الإدراكي، والقالب الاجتماعي تقوم بإمداد القوالب الآلات بما تحتاجه من معلومات بحسب نمط الخطاب.

بعد أن كانت الخصائص الممثل لها في النموذج ما قبل المعيار محصورة في الوظائف التداوليّة الداخليّة والخارجيّة، أصبحت تشمل كذلك السمات الإنجازيَّة والوَجهيَّة.

والفرق بين البنية في النموذج ما قبل المعيار والنموذج المعيار هو[2]:

البنية الأولى: [(محمول) [(س¹) ... (س ن)] (ص¹) ... (ص ن)]] حمل.

البنية الثانية: [إنجاز [وَجه [قضيّة [حمل]]]].

تعلوا كل من القوة الإنجازيَّة والوَجه طبقتي القضيّة، والحمل، إذ يقع الحمل في حيّز القضيّة والقضيّة في حيّز الوجه، والذي يتموضع في حيّز القوة الإنجازيَّة.

تتكوّن الوظائف التداوليّة في النموذج الأوَّل من أربع وظائف هي[3]:

- وظيفتان داخليتان هما: المحور والبؤرة.

- وظيفتان خارجيتان هما: المبتدأ والذيل.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص30.

[2] - ينظر: **أحمد المتوكل: المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص75.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص76.



في حين ذهب الدّارسون إلى أنَّ هذا العدد من الوظائف لا تكفي لدراسة الظواهر اللّغويّة، فأضافوا لها وظائف خارجية أخرى هي: فواتح، نواقل، حوافظ، خواتم نظرًا للدور الذي تلعبه في تنظيم بنية الخطاب.

3 - نموذج نحو الطبقات القالبي (المتوكل 2003): ظهر هذا النموذج بعد ثبوت صحة فرضية التماثل البنيوي بين مختلف أقسام الخطاب، والتي أفرزت نتائج مرَّت بثلاث مراحل هي[1]:

أولاً: اقترح رايكوف (1992) بنية تتضمن ثلاث طبقات: تأطيرية، وتسويرية، ووصفيَّة.

وبنية حمل الجملة / المركب الاسمي توضح ذلك.

[[تأطير [تسوير [وصف [رأس] وصف] تسوير] تأطير]].

ثانيًا: توصل المتوكل (2003) إلى توسيع حمل الجملة بإضافة طبقة رابعة وهي السمات الوجهية. كما يفاد من بنية القضية / المركب الاسمي الآتي:

[[وجه [تأطير [تسوير [وصف [رأس] وصف] تسوير] تأطير] وجه]].

ثالثًا: توصل المتوكل بعد البحث المعمق إلى نص متكامل اصطلح عليه اسم "بنية الخطاب النموذج"، وبهذا أصبحت بنية الخطاب التحتية تتكون من ثلاث مسويات هي[2]:

المستوى البلاغي، والمستوى العلاقي، والمستوى الدلالي، وكل مستوى من هذه المستويات يتكون من ثلاث طبقات، حيث يتضمن المستوى البلاغي طبقة الفضاء الخطابي، وطبقة النمط الخطابي، وطبقة الأسلوب الخطابي، ويتضمن المستوى العلاقي طبقة

---

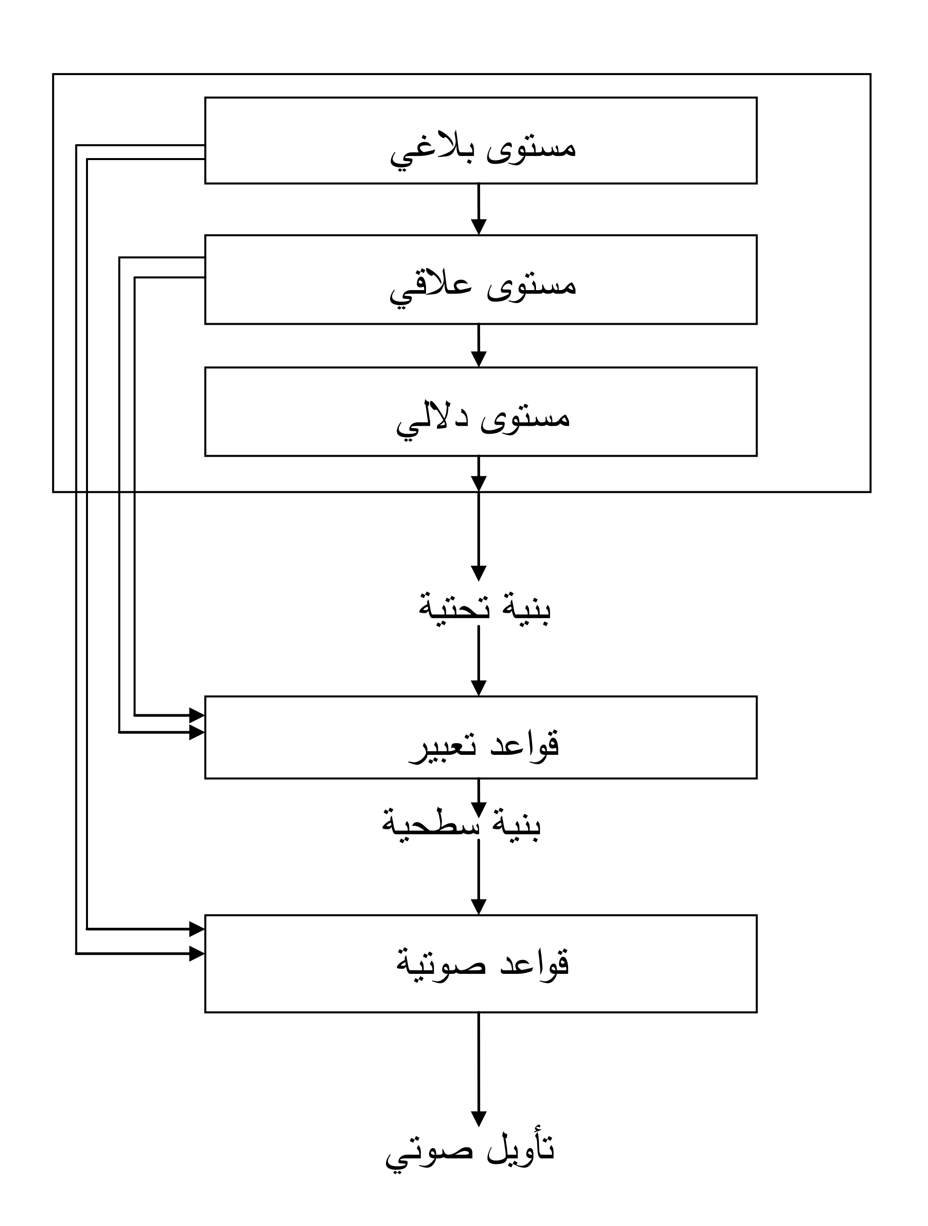
[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص77 إلى ص79.

[2] - للمزيد من التفاصيل ينظر: نعيمة الزهري: **تحليل الخاطب في نظريّة النحو الوظيفي**، ص105 إلى ص130.



الاسترعاء، وطبقة الإنجاز، وطبقة الوَجه، والمستوى الدلالي يتضمن طبقة تأطيرية*، وطبقة تسويرية**، وطبقة وصفيَّة.

والنموذج الآتي يوضّح بنية الخطاب النموذج أو نحو الطبقات القالبي[1]:



* تأطير: هو توجيه المتكلّمُ المُخاطبَ ليمكّنه من التعرف على محطّ الخطاب قبل أن يشرع في إنشاء الخطاب نفسه، مثل: هذا الرّجل، شجاع. محمد الحسين مليطان: **نظريَّة النحو الوظيفي**، ص61.

** تسوير: هو سمة دلالية تتحقق في شكل مفرد / جمع، الأسوار (كل، بعض ...)، والعدد المحدّد، والعدد الترتيبي. محمد الحسين مليطان: **نظريَّة النحو الوظيفي**، ص 69.

[1] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص80.



تشير الأسهم المنطلقة من خانات المستويات الثلاثة إلى أمرين:

الأول: أن هذه المستويات تشتغل بشكل قالبي مستقلاً بعضها عن بعض مُفضيًا بعضها إلى بعض.

الثاني: أنّ السمات المؤشر لها في المستويات الثلاثة هي التي تحدد خصائص البنيتين الصرفية - التركيبية والصوتية[1]، وللتوضيح أكثر نورد المثال الآتي: **أخالدًا** ضرب عمرو؟ وتحدّد القوة الإنجازيَّة السؤال، إذ تصدر بأداة استفهام قصد الإجابة عليه، وتحدّد بؤرة المقابلة بتقدّم المكوّن المفعول وحمله النبر المركزي.

4 - نموذج نحو الخطاب الوظيفي: لقد أجرى كل من هنخفلد ومكنزي (2008) بعض التعديلات، إذ جاؤو بما يسمى بالنحو الوظيفي الخطابي، وهو « نحو موجَّه خطابيًا يستمد مشروعيته من لجوء المتكلم إلى استعمال وحدات أقل من العبارة اللغويّة»[2].

يعني هذا أنَّه يهتم بالوحدات الخطابية أيًّا كان شكلها كلمة أو مركبًا أو جملة أو نصًا أو حورًا ... وكذلك يقوم بتفسير الأفعال الخطابية من زاوية وظيفية.

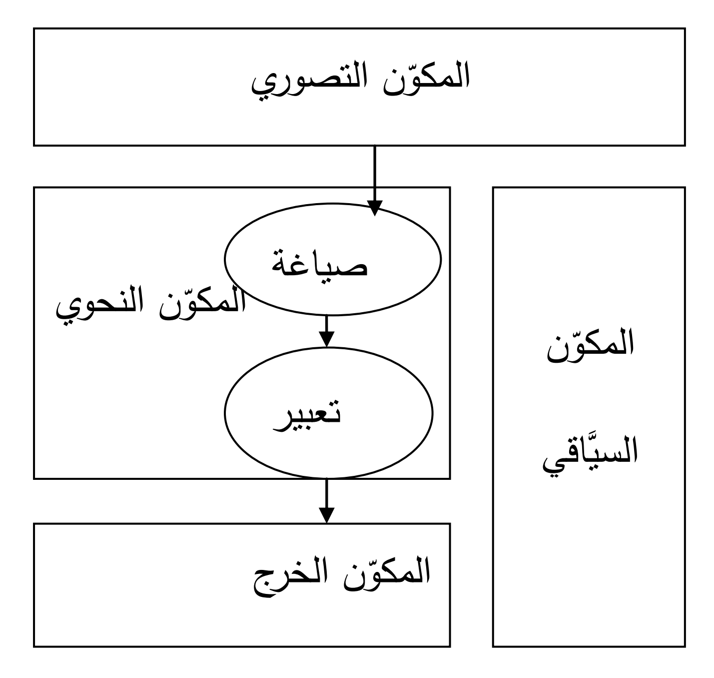
---

[1] - - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص77 إلى ص81.

[2] - عز الدين البوشيخي: **التواصل اللغوي (مقاربة لسانية وظيفية)**، ص126.



وهذا النموذج متعلق بإنتاج الكلام[1].



في حين أورد المتوكل عرضًا (2005) بيَّن فيه أنَّ نحو الخطاب الوظيفي يعتمد على أربع مكوّنات هي[2]: المكوّن المفهومي أو المعرفي، والمكوّن النحوي، والمكون الإصاتي، والمكوّن السياقي.

أولاً: يقوم **المكوّن المفهومي** برصد كل المعارف اللُّغوية وغير اللُّغوية المتوافرة لدى منتج الخطاب، ويعدُّ القوّة الدافعة بالنظر إلى المكوّنات الأخرى.

ثانيًا: يضطلع **المكوّن النحوي** بمكوّناته الثلاثة (الصياغة، الصرفي - التركيبي، الفونولوجي)، إلى تحديد المستوى العلاقي (أو التداولي) والمستوى الدلالي (أو التمثيلي) والمستوى البنيوي.

---

[1] - عز الدين البوشيخي: **التواصل اللغوي (مقاربة لسانية وظيفية)**، ص127.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص83 إلى ص86. وينظر: عز الدين البوشيخي: **التواصل اللغوي (مقاربة لسانية وظيفية)**، ص 16 إلى ص18.



والمستويان العلاقي والتمثيلي مُثِّل لهما للخطاب في شكل فعل خطابي يتضمّن فحوى قضوي قوامه فعل إحالي، وفعل حملي كما يمثل له في البنيتين الآتيتين[1]:

(فعل خطابي: [إنجاز: [فحوى قضوي: [(فعل إحالي) (فعل حملي]]]).

(مخصّص واقعة: [محمول (س^1) ... (س ن(ص^1) ... (ص ن)][]).

ثالثًا: يقوم **المكوّن الإصاتي** بتحقيق المستوى البنيوي بنطق الخطاب في شكل عبارة لغوية محققة أي ذو طبيعة مسموعة، وطبيعة غير مسموعة (خطّية أو إشاريّة) إذا كان الخطاب غير منطوق.

رابعًا: يقوم **المكون السياقي** برصد وتخزين المعلومات المأخوذة من السياق بشقيّه المقامي والمقالي، وإمداد المكوّنات الأخرى بها عند الحاجة، أي يربط بين المكونات الثلاثة الأخرى.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص85.



والشكل الآتي يوضح مكوّنات جهاز نحو الخطاب الوظيفي وطريقة اشتغاله[1].

المكوّن المعرفي

المكوّن النحوي

خزينة

صياغة

مستوى علاقي

مستوى تمثيلي

خزينة

قواعد تعبير

مستوى بنيوي

مستوى صوتي

المكوّن السياقي

المكوّن الإصاتي

خزينة

إنطاق (نطق)

مستوى التحقق

لقد انطلق نحو الخطاب الوظيفي في إنتاج الفعل الخطابي من المستوى العلاقي الممثل للمعلومات التداولية في مستواه الفونولوجي ثم ينتقل بعد ذلك ليمثل المعلومات التداولية في المستوى التمثيلي.

يفهم من هذا أنَّ نحو الخطاب الوظيفي يهتم بتفسير كيفية إنتاج المتكلم للأفعال الخطابية تفسيرًا وظيفيًا؛ أي ما ينتجه ويتواصل به مع الآخرين.

[1] - أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 86.



وهذا لا يتحقق إلاَّ إذا تمَّ إعداد جهاز نحو الخطاب الوظيفي، وذلك بإحرازه لثلاث موصفات هيّ[1]: الخصوصيَّة، والشمول، والعموم.

أ - الخصوصيّة: يقوم تنميط الخطاب على أساس تعدُّد الخطابات، وتباين مجالاتها وآلياتها وأهدافها لكنها تؤول إلى بنية خطابيّة عامّة واحدة تجد ثوابتها في المستويات الأربعة (العلاقي، والتمثيلي، والصرفي - والتركيبي، والفونولوجي)، وبهذا التَّعدّد تتولَّد الأنماط الخطابيَّة.

ب - الشمول: يقصد بالشمول «أن يصبح الجهاز المقترح في نحو الخطاب الوظيفي نموذجًا حقيقيًا لمستعمل اللُّغة محرزًا لقدر معقول من الكفاية النفسيَّة برصده للقدرة على إنتاج الخطاب المباشر وفهمه، والقدرة على القيام بمختلف عمليات التحويل التي يستلزمها إنتاج الخطاب الموسّط»[2].

يعني هذا وجوب إزدواج الجهاز بإضافة آلية تحليليّة إلى آلية الإنتاج.

جـ - العموم: يعني توسيع مفهوم الكفاية التداوليَّة بحيث تصبح كفاية تواصليَّة وتدرج نظرية النحو الوظيفي في نظريّة أعم، "النظرية الوظيفيّة العامّة" التي تعد مسؤولة عن التنظير للتواصل بمختلف أنساقه اللُّغويَّة وغير اللُّغويَّة.

ولبلوغ هذا الهدف يجب أن يقوم جهاز نحو الخطاب الوظيفي على مجموعة من الأنساق المجرَّدة المولَّدة، والمحلَّلة، والمحوَّلة الفارغة يستخدم للتواصل اللُّغوي وغير اللُّغوي.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللُّغات)**، ص79 إلى ص81.

[2] - **المصدر نفسه**، ص80.



إذا قارنا بين نحو الخطاب الوظيفي، والنموذج المعيار، ونموذج نحو الطبقات القالبي من حيث تنظيم الجهاز الواصف، وجدنا أنَّ هناك توافق واختلاف بينهما نورده كالآتي[1]:

أولاً: الاختلاف؛ يتمثل في الآتي:

- تمّ الفصل بين التداول والدلالة بحيث أصبحا يشكّلان قالبين مستقلين متعالقين.

- أصبحت الخزينة موزّعة بين إواليات المكوّنين النحوي والإصاتي، لأنَّها كانت من قبل مستقلَّة.

- تعدُّ البنية السطحيَّة خرجُ قواعد التعبير صالحة لا للتأويل الصوتي فقط، بل كذلك للتأويل الخطي، والتأويل الإشاري؛ أي تمكّننا من استعمال نفس الجهاز لرصد عمليَّة التواصل بشتى الأنواع.

ثانيًا: التوافق؛ يتمثل في النقاط الآتيّة:

- جعل المعارف الاجتماعية، والإدراكيّة، والمنطقيَّة، واللُّغويَّة معارف فعّالة في عمليتي إنتاج الخطاب.

- العلاقة التي تربط بين مختلف مكوّنات النحو علاقة قالبيَّة*.

- يشكِّل التداول والدلالة البنية التحتيَّة للخطاب التي تتضمن المعلومات التي تحدّد البنيتين الصرفيَّة - التركيبيَّة والفونولوجية.

من خلال هذا تسعى هذه النماذج لصوغ بنية نموذج عمليّة إنتاج الخطاب، ليصبح قادرًا على رصد مختلف العمليات التي تتمّ أثناء التواصل.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفيّة موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللُّغات)**، ص70 - 71. وينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص87.

* القالبية تعني دراسة أي نسق من الأنساق تقتضي التعامل معه على أساس أنَّه مكوّن من عدّة أنساق فرعيَّة.



والخلاصة أنَّ الكفاية التفسيريَّة في نظرية النحو الوظيفي، أحدثت نقلة نوعيَّة بتغيير النظرة إليها، انطلاقًا من جهازها الواصف، وبهذا أسهمت في توضيح وتحليل وتفسير جيّد لمكوّنات الجملة العربيَّة بكل أنماطها، والمتمثلة في التركيب، والدلالة، والتداول.



الفصل الثالث

تطبيقات النظرية النحوية الوظيفية على الأبنية العربية

المبحث الأول: أنماط الجمل في اللغة العربية وإشكال الترتيب الأساسي في بنيتها

المبحث الثاني: ظاهرة الإعراب في نحو اللغة العربية الوظيفي وأهم الإغناءات والتعديلات التي مست الجملة العربية



تطبيقات النظرية النحوية الوظيفية على الأبنية العربية

تعدُّ الأبنية العربية من المباحث الأساسية الهامة في الدَّرس اللُّغوي العربي القديم والحديث، نظرًا للمكانة الكبيرة التي حظي بها، ذلك أنَّ هذه الأبنية خاصةً منها الجملة التي تمثّلُ واحدًا من أهم مستويات اللُّغة، ونقصد بها هنا التَّركيب، وبعبارة أخرى «طريقة تركيب العناصر وترابطها هو الذي يعطي للجملة بنيتها، ومن ثم معناها الخاص»[1]، وبناء على ذلك لا يكون للجملة الاسميّة والجملة الفعليّة البنية نفسها، لأنَّ كلاًّ منهما تشكِّل بكيفية تختلف عن الأخرى، ممَّا يجعل لكلِّ منهما شكلاً خاصًا، بحيث تختلف طبيعة وحداتهما وترتيب هذه الوحدات وأنواع العلاقات القائمة بينها، وهذا ما جعل الدَّارسين يتخذونها نقطة البداية في التحليل والتفسير.

1 - أنماط الجمل في اللغة العربية: لقد قسَّم النحاة القدماء الأوائل الجملة منذ سيبويه إلى قسمين[2]: الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

1 - 1 - الجملة الاسمية: وهي جملة تبتدئ باسم ويليها الاسم أو يليها الفعل أو الحرف، ففيها المسند إليه أولاً ثم المسند، وقد يتقدَّم المسند على المسند إليه في حالات التقديم والتأخير.

1 - 2 - الجملة الفعلية: وهي جملة تبتدئ بالفعل أو اسم الفعل، مهما كان زمانه ويليها الاسم ظاهرًا أو مضمرًا.

---

[1] - عبد الحميد دباش: **بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم**، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، دط، 2006، عدد: 55، ص8.

[2] - ينظر: صالح بلعيد: **نظرية النظم**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2004، ص27.



هذا حسب العمدة وهناك من يقسّمها حسب الشكل (جملة بسيطة، جملة كبرى، جملة صغرى)، ومنهم من يقسّمها حسب المحلّ (الجملة التي لها محل من الإعراب - الجمل التي ليس لها محل من الإعراب.

في حين ذهب فريق إلى أنَّ الجملة تتألف من ركنين أَسَاسَيْنِ هما[1]: المسند، والمسند إليه؛ أي المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائبه، وقد ذكرهم سيبويه في كتابه "الكتاب" وعقد لهما باب "هذا باب المسند والمسند إليه"، وكذلك الفراء في كتابه "معاني القرآن" تطرق إليه وجعل له فصلاً.

ومن بين العناصر المهمة التي تساهم في تشكل الجملة نجد: الملفوظ الأدنى والمسند.

كان الانشغال بالمعنى على مستوى المنطق الشكلي الأرسطي يجعل أرسطو يخلط أوَّل الأمر بين اللغة والمنطق فتكلم في اللغة كلامًا منطقيًا، وتكلم في المنطق كلامًا لغويًا، فانعكس ذلك على النحاة التقليديين فاختلط في ذهنهم النظر إلى المسند والمسند إليه بالنظر إلى الموضوع والمحمول، وصار كل تحليل للجملة يقسمها منطقيًا إلى الموضوع (Thème)؛ أي إلى هذا الذي يراد قول شيء عنه، وإلى هذا الشيء نفسه؛ أي المحمول (Propos) أو (Rhème)، فالموضوع نقطة الابتداء، وأساس الكلام هو الجزء من بنية الجملة[2].

فالجملة تبدأ بما هو معروف عند السامع، أما المحمول فهو الجزء من الجملة الذي يحمل معلومات جديدة (Information) حول الموضوع؛ أي التجربة التي تنقلها الجملة

---

[1] - ينظر: فاضل صالح السمرائي: **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، دار الفكر، عمان - الأردن -، ط2، 2007، ص13. وينظر: كاهنة دحمون: **الجملة الاعتراضيَّة بنيتها ودلالتها في الخطاب الأدبي (دراسة في ضوء النظريَّة التداوليَّة)**، دار الأمل، منشورات تحليل الخطاب، برج البحري - الجزائر، 2012، ص33.

[2] - أمينة فنان: **الجملة في النموذج الوظيفي البنيوي**، مجلة اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، جامعة المولى إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مكناس، 4 سلسلة الندوات، 1992، ص42.



انطلاقًا من مقام تواصلي معين إن وجد عنصر اسمي، سواء كان اسمًا أو ضميرًا ضروريا لتحيين كل مسند[1].

إنَّ البنية الأساسية للجملة - كما قلنا سابقًا - هي المسند والمسند إليه وعلاقة الإسناد التي تربط بينهما، فالمسند في الجملة الاسمية هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ، أمَّا في الجملة الفعلية فالمسند هو الفعل والمسند إليه هو الفاعل، والمسند هو الحكم الذي نصدره على المسند إليه، لذا هو الوحدة الأهم في التركيب وتكوينه الذي تتشكل حوله الجملة وعليه تتحدد وظائف الوحدات الأخرى فلكل وحدة وظيفتها حسب السياق الذي وردت فيه، إلاَّ أنَّه، ولكي تستقل الجملة لابد من وجود الطرفين إمَّا لفظًا أو تقديرًا، إذ يعتبران عند أغلب النحاة عماد الجملة، ليطلقوا عليها مصطلح (العمدة) «لأنَّها اللوازم للجملة والعمدة فيها، لا تخلو منها وما عداها فضلة يستقل الكلام دونها»[2].

فتكون الجملة البسيطة بهذا نموذجًا للبنية الأساسية التي تقوم عليها الجملة المكوَّنة أساسًا من عناصر الإسناد - أي من مسند ومسند إليه - ليكون الكلام مفيدًا للإخبار، وما عداها يسمى فضلة وهي عناصر غير إسنادية، وقد تكون مفعولاً به أو حالاً أو تمييزًا، أو بعض العلاقات التي تنتجها بعض الوحدات كالعطف والتعليق التي لا تغير شيئًا من التركيب الإسنادي، وهي عند الوظيفيين، وعلى رأسهم أندري مارتني (Martinet) «كلّ عنصر أضيف إلى قول دون أن يغيِّر شيئًا في العلاقات المتبادلة بين عناصره الأصلية أو في وظائفها»[3].

وفي موضع آخر يرى أنَّها «كل عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات مترابطة»[4].

---

[1] - أمينة فنان: **الجملة في النموذج الوظيفي البنيوي**، ص42.

[2] - ابن يعيش: **شرح المفصل**، تح: الأزهر المعمور، ادارة الطباعة المنيرة الأزهر - مصر، دط، دت، ج2، ص74.

[3] - أندري مارتني: **مبادئ اللسانيات العامة**، تر: أحمد حوحو، المطبعة الجديدة - دمشق، 1985، ص128.

[4] - **المرجع نفسه**، ص131.



وينطلق مارتيني في تحليله من تقسيم وحداتها، إلى أصناف من المونيمات والتركيبات منها ما يمثل نواة الجملة وهو التركيب الإسنادي ومنها ما يمثل ملحقًا لها (يقابل الفضلة في النحو العربي) ففي قولنا - على حد تعبير الطيب دبه - : «"يفرح الأطفال بيوم العيد" تحلَّل الجملة تحليلاً ابتدائيًا إلى تركيب إسنادي هو: عبارة "يفرح الأطفال" وإلى إلحاق هو: عبارة "بيوم العيد"»[1].

يمكن تحليل هذا التركيب الإسنادي إلى ثلاثة مونيمات توابع هي:

"يفرح" و"الـ" التعريف و"أطفال".

أما الإلحاق هو: "بيوم العيد" وهو تركيب يحلل في حد ذاته إلى أربع مونيمات هي:

- مونيم وظيفي وهو حرف (الباء) وثلاث مونيمات توابع هي: "يوم"، "الـ" التعريف، "عيد".

وهذا التحليل اللّغوي العربي يحدّد إنطلاقًا من تطبيق أحد المبادئ الأساسيَّة المتمثلة في الوظيفة البراغماتية بهدف وضع خطاب معيَّن[2].

---

[1] - الطيب دبه: **مبادئ اللسانيات البنيوية (دراسة تحليلية ابستمولوجية)**، لطلبة معاهد اللغة العربية وللباحثين في الدراسات اللسانية الحديثة، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، الأغواط - الجزائر، دط، 2001، ص188.

[2] - ahmed moutaoukil: **réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe**¸ thèses et mémoires n8¸ l´obtention du doctorat d´état¸ rabat¸ 1980, p199.

النص الأصلي:

«cette sous - section consistera en un exposé sommaire des différentes, analyses arabes anciennes où se trouve appliqué Ľ un des principes fondamentaux de la réflexion ancienne sur le langage: la détermination de la structure de Ľ énoncé par la fonction pragmatique qui lui est associée dans une situation de discours donnée».



وبهذا تنقسم المورفيمات إلى ثلاثة أنواع هي[1]:

- المورفيم الحرّ: وهو المورفيم الذي يستخدم مستقلاً بذاته دون استخدام الوحدات الأخرى بجانبه، مثل: كتاب، قلم ...

- المورفيم المقيد: وهو عنصر لغوي لا يستخدم منفردًا، وإنما يستخدم عادة مع مورفيم حر آخر، ويسمى المورفيم التابع أو اللاحق، مثل: ألف الاثنين وواو الجماعة وتاء التأنيث ...

- المورفيم الصِّفري: وهو مورفيم محذوف أو مستتر أو مقدَّر، مثل الضمائر المستترة. فهذه المورفيمات بمجموعها معان وظيفيَّة نحويَّة وصرفيَّة ناتجة عن توزيع هذه المورفيمات وفق علاقات تركيبيَّة.

وعلى أساس التفرقة بين النِّظام النحوي والحدث اللُّغوي، تحدث "محمد حماسة" عن البنية الأساسية والفضلة، فالنظام اللُّغوي هو «الذي يحدِّد البنية الأساسية، اعتمادًا على مبادئ كثيرة تستقى من إدراك العلاقات بين العناصر وملاحظة تكرارها وطريقة ورودها، والبنية الأساسية بدورها هي التي تحدِّد شروط العناصر التي تشغل الوظائف في الجملة، أمَّا الحدث اللغوي فهو المجال الذي ينطلق منه النظام النحوي، لأنَّه يهتم ببعض الفضلات التي لها دور فإذا حذفت اختل المعنى رغم اكتمال العناصر الأصلية والأساسية»[2].

يتبين لنا أن النظام اللغوي هو أساس بنية الجملة، وذلك انطلاقًا من العلاقات التي تربط بين العناصر الموجودة داخل هذا النظام.

---

[1] - ينظر: حلمي خليل: **العربية وعلم اللُّغة البنيوي (دراسة في الفكر اللُّغوي العربي الحديث)**، دار المعرفة الجامعية - الإسكندريَّة، دط، 1988، ص232 إلى ص234.

[2] - محمد حماسة عبد اللطيف: **بناء الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، دط، 2003، ص244.



أمَّا حديثًا ظهرت عدَّة تقسيمات للجملة منها التقسيم المتوكلي إذ جعل الجملة قسمين[1]: جملة بسيطة وجملة مركَّبة وأضاف نوع آخر هو الجمل المعقّدة، وتمتاز بأنها تحتوي على أكثر من حمل.

الأولى: تتضمن حملاً واحدًا مستقلاً بذاته، غير مضاف إليه أي مكوّن آخر ومحمولها محمول أصل (محمول غير مشتق)، مثل: خالد، قتله عمر.

وتكون البنية العامة للجملة البسيطة المقترحة في النحو الوظيفي كالآتي: [ج [حمل].

يعتبر الحمل في هذه الحالة ثابتًا وأساسيًا إذ يتكون من محمول، ومجموعة من الحدود مثلما هو الحال في الجملة الآتية:

شرب	عمر	شايًا	البارحة	في المقهى
محمول	منفذ	متقبل	ظرف زمان	ظرف مكان
	حدود موضوعات		حدود لواحق	

يدلُّ محول الفعل "شَربَ" على واقعة "الشرب"، أما الحدان "عمر" "شايًا" على منفذ الواقعة، ومتقبلها والحدان "البارحة" "في المقهى" هما ظرفين زماني ومكاني.

إذًا يكون المحمول فعلاً أو اسمًا أو صفة أو ظرفًا.

وقسَّم "المتوكل" الجملة البسيطة إلى ثلاثة أنواع؛ هي[2]: الجملة الفعليَّة، والجملة الاسميَّة، والجملة الرابطيَّة.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظيفة والبنية - مقاربات وظيفيَّة لبعض قضايا التّركيب في اللُّغة العربية -**، ص14.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **الوظائف التداولية في اللُّغة العربيَّة**، ص78 إلى ص84. وينظر: أحمد المتوكل: **من قضايا الرّابط في اللُّغة العربيَّة**، ص86 إلى ص93.



- **الجملة الفعليَّة:** هي الجملة التي يكون محمولها فعلاً، يدلُّ على واقعة، وهذه الواقعة تكون حالة أو وضعًا أو حدثًا أو عملاً، وهذه الجمل توضح ذلك:

- فرح الطالب بنجاحه في الدراسة.

- وقف الطالب أمام المدرج.

- حطّم الرياح السفينة.

- كتب عمر مقالاً.

- **الجمل الاسميَّة:** وهي الجمل التي يكون محمولها اسم؛ مثل: خالد أستاذ، أو صفة، مثل: خالد مطمئن، أو مركّب حرفي مثل: عمرو في الدار، أو مركّب ظرفي مثل: السّفر غدًا.

- **الجملة الرابطة:** عرّفها المتوكل بقوله: «نعتبر الجمل الرابطيَّة نمطًا بنيويًا قائم الذات. فهي ليست جملاً اسميَّة ولا جملاً فعليَّة وإنّما هي جمل يمكن اعتبارها جملا "وسطَى" إذ هي تُشارك الجمل الاسميَّة في بعض من مميزاتها الحملية والوظيفيّة وتقاسم الجمل الفعليّة خصائصها المكونية»[1]؛ أي أنَّها تتضمن فعل رابط، والأفعال الرابطة في اللُّغة العربية؛ هي "مجموعة الأفعال التي تتوافر فيها خاصيتين: كونها أفعالاً ناقصة وموارِدَتُها للمحمولات غير الفعليَّة (أي ظهورها في الجمل ذات المحمول الاسمي أو الصفي).

وتتضمن هذه المجموعة أربع زُمرٍ من الأفعال: زمرة "كان"، وزمرة "أصبح"، وزمرة "ظلَّ"، وزمرة "مازال"[2].

[1] - أحمد المتوكل: **الوظائف التداوليّة في اللُّغة العربيَّة**، ص82.

[2] - أحمد المتوكل: **من قضايا الرَّابط في اللُّغة العربيَّة**، ص62 - 63.



والجمل الآتية توضّح ذلك:

- كان خالد مسرورًا.

- أصبح خالد مسرورًا.

- ظلَّ خالد مسرورًا.

- مازال خالد مسرورًا.

الثانية: هي الجمل التي تتضمن أكثر من حمل واحد مضاف إليه مكوّن خارجي (مكوّن "مبتدأ" أو مكوّن "ذيل" أو مكوّن "منادى")، ولكلّ نوع منها خصائصه وشروطه؛ فالمبتدأ يشترط فيه التصدير، والذّيل يشترط فيه التأخّر، والنداء له حرّية التأخر والتقدّم مثل الجملة الآتية: سافرت هند - أتدري؟ - إلى سطيف.

وبذلك تكون البنية العامة للجملة المركَّبة كالآتي:

[ج [حمل 1] [حمل 2] ... [حمل ن]]

وتنقسم الجمل المركَّبة إلى الأنماط الآتية[1]:

1 - أن ترد في الجملة نفسها حُمول متعدّدة مستقلة بعضها عن بعض، ويحصل هذا في:

- الحمول المعطوفة مثل: دخل خالد القسم وخرج عمر.
- الحمول الاعتراضية مثل: عملُ زيد - كما ترون - مرتب.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **الجملة المركّبة في اللُّغة العربيَّة**، ص34 إلى ص37.



2 - أن ترد في الجملة نفسها حملان: حمل مدمِج (بكسر الميم) وحمل مدمَج (بفتح الميم).

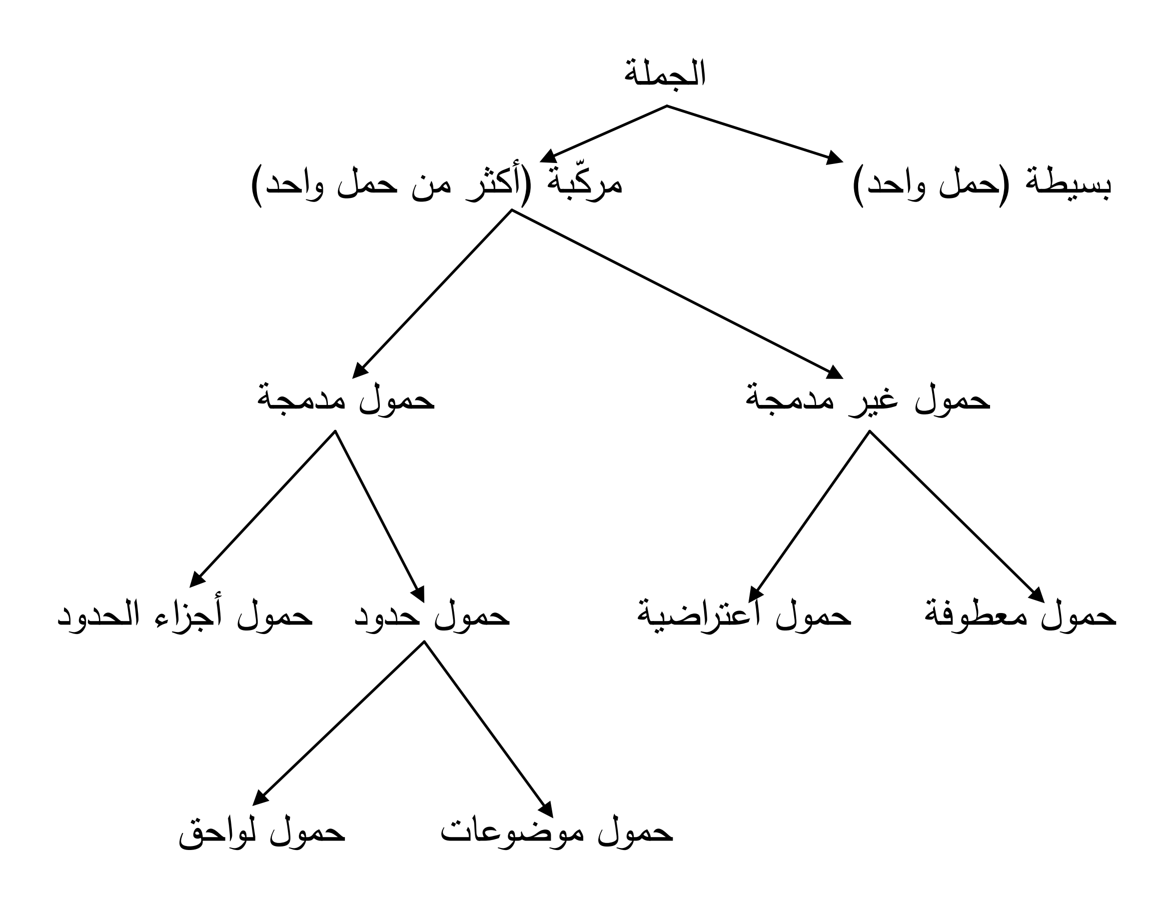
وتنقسم الحمول الحدود إلى حمول موضوعات وحمول لواحق.

2 - 1 - الحمول الموضوعات مثل: بلغ عمرو أن هند تعشق خالد.

يتشكّل الحد المفعول "خالد" انطلاقا من المحمول الرئيسي "بلغ".

2 - 2 - الحمول اللواحق مثل: إذا دخل عمرو خرج علي.

بناءً على ما سبق يمكن تنميط الجمل في النحو الوظيفي على النحو الآتي[1]:



[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، ص234 إلى ص236. وينظر: علي آيت أوشان: **اللّسانيات والديداكتيك**، ص148 إلى ص156. وينظر: **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص101 إلى ص106. وينظر: أحمد المتوكل: **الجملة المركّبة في اللّغة العربية**، ص6.



الثالثة: جملة تتضمن أكثر من حمل واحد سواء أكان هذا الحمل حدًا أم كان جزءًا من حد[1] مثل: سافر خالد إلى فرنسا ليشارك في مؤتمر دولي للغة.

والبنية الآتية توضّح ذلك:

[ج (حمل1) (حمل2) ... (حمل ن)]

وهذه الحمول تتجلى في صورتين:

- يشكّل كل من الحملين مكوّنًا قائم الذات يرتبط بالحَمل الآخر بكيفية ما دون أن يفقد استقلاله عنه.

- يشكِّل أحد الحملين جزءًا من الحمل الآخر بحيث يعدُّ مكوّنًا من مكوِّناته.

تتحقق استقلالية الحملين في حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان أحدهما حملاً "اعتراضيًا" بالنسبة للآخر؛ مثل الجملة الآتية:

- انتقدني زيد - سامحه اللّه - انتقادًا عنيفًا.

الحالة الثانية: أن يتم الرّبط بينهما بعطف؛ مثل: دخل الأستاذ وخرج الطالب.

وتتكوّن الجملة المعقدة من ثلاثة أنماط جملية؛ هيّ[2]: الجملة المشتقة، والجملة المركّبة، والجملة الكبرى.

- الجملة المشتقة: جملة محمولها محمول فرع مشتق من أحد المحمولات الأصول.

ونمثل لها بالجمل الآتية:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الجملة المركَّبة في اللُّغة العربية**، ص34 - 35.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النَّص)**، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، ط1، 2001، ص175 إلى ص225.



أ ● **كَتَبَ** عمر قصةً.
- ب - **كُتبت** قصةً.
- ج - ينوي عمر **كتابة** روايةً.
- د - عمر **كَاتِبُ** هذه القصَّة.

يتبين من هذه الجمل (ب، ج، د) أنَّها جمل مشتقة من الجملة البسيطة (أ).

- الجملة المركّبة: تشكّل الجملة المركّبة نوعًا من فروع الجملة المعقدة التي تحدّد في مقابل الجملة البسيطة، وتتضمّن أكثر من حمل واحد، ونمثل لها بالجملة الآتية:

● فرح عمر بالفوز الذي حقّقه صديقه خالد.

- الجملة الكبرى: هي التي تتكوّن من عناصر ترد مصاحبة للجملة لكنّها لا يمكن أن تعدّ من مكوّناتها باعتبار الجملة، وتقوم هذه المكوّنات بوظائف متعدّدة كرسم حدود الوحدة الخطابيّة (فواتح وخواتم) وتحديد مجال الخطاب (مبتدأ أو تدقيق أو تعديل أو تصحيح ما ورد في الوحدة الخطابيّة "الذيل" أو استدعاء أي انتباه المخاطب وإشراكه في عمليّة التخاطب.

ترد هذه العناصر خارج الجملة إمَّا **قبلها** مثل:

● **السلام عليكم**، محاضرة هذا اليوم حول موضوع النحو الوظيفي.

أو بعدها؛ مثل: ألفه عمرو هذه السنة، **هذا الكتاب**.

أو في موقع اعتراض؛ مثل: العمر - **لو تدري** - قصير.

من خلال هذا يتبين أن الدَّرس اللُّغوي يقتضيهم أن يبحثوا في الجمل من حيث أنَّها تجمع بين وظيفتين لغويتين؛ هما[1]:

---

[1] - ينظر: مهدي المخزومي: **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1986، ص61.



- وظيفة عامَّة التي تشترك فيها الجمل جميعًا مما ليس له محل من الإعراب، وما له محل منه، وهي نقل ما يستحدث في ذهن المتكلّم من أفكار إلى السامع.

- وظيفة خاصَّة كأن يكون لها محل من الإعراب، فتستعمل مسندًا أو نعتًا أو حالاً مبينة لهيئة صاحبها، أو موضحة لجمل قبلها، أو لشيء مبهم ورد فيها.

فالمعاني النحويَّة الوظيفيَّة إذًا تحتاج إلى مجموعة من الصرفيَّات التي تسهم في إيضاحها، وبيان دلالتها[1]، بحيث تكون مفهومة من خلال التركيب.

2 - إشكال الترتيب الأساسي في بنية الجملة العربية:

إن البحث عن الرتبة بين المكوّنات في الجملة العربية، استنادًا إلى مفهوم شجري معيّن يعتبر الفعل رأسًا له مخصص (الفاعل)، وفضلة اختيارية أو إجبارية (بحسب كون الفعل لازمًا أو متعدّيًا)، هذا يأخذنا إلى البحث عن الرُّتبة التي تسند إلى مكوّنات الجملة والرّتبة داخل المركب الاسمي أو الحدي، ولهذا ذهب "الفاسي الفهري" إلى أنَّ نمطية الرّتبة في اللّغة العربية تتكوّن من فعل / فاعل / مفعول به[2]، وهي الظاهرة التي عالجها في كتابه: "اللّسانيات واللّغة العربية"، وهذه الجمل تبيّن ذلك:

- جاء عمرو.

- أعطى عمرو خالدًا كتابًا.

وتقوم العلاقة بين العناصر المترادفة في هذه الجملة؛ مثلاً:

---

[1] - ينظر: خالد بن صالح الحجيلان: **اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللُّغويين العرب المحدثين**، رسالة ماجستير مقدَّمة إلى قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها في جامعة الملك سعود، 1421هـ، ص26.

[2] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقِّي وإشكالاته)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي - ليبيا، ط1، سنة 2009، ص285.



- [شَرِب عمرو { قهوةً / شايًا / عصيرًا }]

تُشكِّل مفردة "الشاي" مجموعة من المفردات تصبُّ في السائل المشروب.

وللاستدلال على أصل هذه الرُّتب، قدَّم علماء اللُّغة مجموعة من الحجج؛ منها[1]:

- أنَّ الرّتبة توجد في الجمل التي تتضمن فعلاً متعديًا، حيث يتوسَّط الفاعل بين الفعل والمفعول.

- نزع اللُّبس في الجمل التي يأتي فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب واضح، مثل:

- ضرب عيسى موسى.
- ضرب موسى عيسى.

فعيسى فاعل بالضرورة في الجملة الأولى، وموسى فاعل بالضرورة في الجملة الثانية.

- ذكر النحاة أنَّ مفسِّر الضمير يجب أن يتقدَّمه إمَّا لفظًا مثل: ابتلى إبراهيم ربُّهُ، أو رتبة مثل: دخل مكتبه، عمرو، ولا يجوز أن يتأخر المفسر عن الضمير في الرُّتبة مثل: ابتلى ربُّه إبراهيم.

- ظاهرة التطابق بين الفعل والفاعل، فالفعل يطابق الفاعل جنسًا وعددًا إذا تقدَّم الفاعل عليه؛ مثل: الأولاد جاؤوا، أمَّا إذا لم يتقدّم فلا يطابقه في العدد؛ مثل: جاء الأولاد.

---

[1] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، ص286 إلى ص287.



وفيما يخص الجمل الاسميّة، التي لا يكون فيها المسند فعلاً، من المفترض أن يكون فيها رابط مقدَّر هو (كان)، فيه سمة الجهة والزَّمن، والمركّب الاسمي الذي يقع بعده فاعل، وليس مبتدأً كما نجد هذا في تفسير بعض النحاة العرب القدامى؛ مثل الجملة الآتية:

- كان خالد في الدَّار البارحة.

ويذهب المتوكل إلى وضع وصياغة القواعد المسؤولة عن إسناد الرُّتبة داخل كل من المركّب والجملة والمبادئ العامة (الكلِّية) التي تحكم هذه القواعد.

والرُّتبة في النحو الوظيفي هي «مجموعة من العناصر مرتَّبة في شكل سلسلة تتوالى وحدتها خطيًا، كما هو الشأن بالنسبة للمتوالية التالية: [أ ب ج د]، إذ يقال على مجموعة إنها مرتّبة إذا كانت تشكّل سلسلة (séquence) تتوالى وحداتها خطّيًا»[1].

من خلال هذا التعريف توصَّل المتوكل إلى تحديد رتبة المكوّنات وتصنيف المواقع انطلاقًا من الوظيفة التداولية على غرار الوظيفتين التركيبية والدلالية، ودليله على ذلك هو أنَّ الوظيفتين (البؤرة والمحور)، هما اللّتان تأخذان المكوّن الموقع مثل: عشق خالد هندًا.

فالمكوّن (هندًا) هو البؤرة، وجملة: عشق هندًا خالد. فالمكوّن (هندًا) هو المحور.

أمَّا الوظائف الخارجية (المبتدأ، الذيل، المنادى)، فقد سمَّاها المتوكل بالمكوّنات لأنَّها تأخذ مواقع قارة، فالمبتدأ يتقدَّم على الجملة والذيل يتأخر عنها، في حين يحتل المنادى الموقع المتقدّم على موقع المبتدأ أو الموقع الموالي لموقع الذيل، فالمبتدأ مكوّن دال على "مجال الخطاب"، في حين أن الذيل مكوّن يدل على معلومة واردة للتبيين أو التعديل أو التصحيح، كما أنَّ للإعراب أثرًا في تحديد المواقع التي يمكن أن تحتلها المكوّنات.

---

[1] - أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص121.



وتحدّد بنية ترتيب المكوّنات في اللُّغة العربية؛ كالآتي:

منادى، مبتدأ، [صدر 1 صدر 2 ف فا (مف) (ص)]، ذيل.

حيث يمثل الصدر 1 والصدر 2 = الموقعان المعدَّان للأدوات الجملية والمحور وبؤرة المقابلة، أمَّا: ص = مجال تحتله المكوّنات اللواحق التي تحمل وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية[1].

إذًا تتكون البنية الرُّتبية الأصل من (فعل، فاعل، مفعول به)، أمَّا باقي البنيات هي رتب فرعية؛ مثل: فاعل، فعل، مفعول/ فاعل، مفعول، فعل/ مفعول، فاعل، فعل/ مفعول، فعل، فاعل/ وهذه الجملة: قابل زيدُ هندًا. هي بنية رتبية أصلاً.

أمَّا البنيات الرُّتبية الآتية هي بنيات فرعية؛ مثل الجمل الآتية: هندًا قابل زيدًا.

فكلمة (هندًا) وظيفتها التداولية بؤرة ووظيفتها التركيبية مفعول.

- قابل هند زيدًا.

فكلمة (هند) وظيفتها التداولية محور ووظيفتها التركيبية فاعل[2].

هذا التحليل يؤدي بنا إلى أنَّ جميع البنيات الرُّتبية أصلية كانت أم فرعية هي بنيات متساوية، تستقل كل بنية منها بتحقيق تشكيلة من الوظائف التداولية، تختلف عمَّا تحققه البنيات الأخرى، وتحدَّد الرُّتبة عن طريق الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول) وأنماط الوظائف الثلاثة: التركيبية والدلالية والتداولية، والغلبة تكون للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والدلالية[3].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص101.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص221 إلى ص223.

[3] - **المصدر نفسه**، ص231.



ظواهر اللُّغة العربية

من الظواهر الأساسيَّة المراد البحث عنها في هذا الموضوع ظاهرة الإعراب.

1 - ظاهرة الإعراب:

لقد شغلت ظاهرة الإعراب النحاة منذ القديم، إذ ذهبوا إلى أنَّ نظم الكلمة في الجملة له أثره إمَّا على حال الرَّفع وإمَّا النصب أو الجرّ أو الجزم، فسنو قواعد اتفقوا عليها ولم يختلفوا في أنَّ المحدث لهذه الآثار، إنما هو المتكلم فهو الذي يرفع وينصب ويجرّ ويجزم، فالنحو إذًا هو قانون اللُّغة العربية وميزان تقويمها[1].

1 - 1 - تعريف الإعراب:

1 - 1 - 1 - الإعراب لغةً: مصدر الإعراب الظهور والإبانة والإفصاح والإيضاح عما في النفس، وهو مصدر الفعل الرباعي أعرب.

قال أبو منصور الأزهري: «الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة؛ يقال: اعرب عنه لسانه وعرب أي أبان وأفصح، ويقال: عرّبت له الكلام تعريبًا، وأعربته له إعرابًا إذا بيّنته له؛ ويقال: أعربْ عمَّا في ضميرك أي ابِنْ»[2].

ومن معانيه التحسين يقال: «أعربتُ الشيءَ، أي: حسَّنتهُ، أو أظهرتُ محاسنه»[3].

---

[1] - التواتي بن التواتي: **محاضرات في أصول النحو**، دار الوعي، حي الثانويّة رقم 142 ب، الرويبة - الجزائر، دط، 2008، ص 339 - 340.

[2] - أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري: **تهذيب اللُّغة (مادة عرب)**، تح: محمد عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصريّة العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القوميّة العربية للطباعة، القاهرة، دط، 1964، ج2، ص362.

[3] - أبي البركات الأنباري: **أسرار العربيَّة**، تح: محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي، مطبعة الترقي، دمشق، دط، 1957، ص18.



ويقول الزجاجي: «الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة يقال: أعرب عنه لسانه وعرَّب أي أبان وأفصح»[1].

1 - 1 - 2 - الإعراب اصطلاحًا:

الإعراب عند الزمخشري هو: «اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو تقديرًا»[2].

وها الاختلاف يأتي في آخر الكلمة إما بالحركات وإمَّا بالحروف.

والإعراب عند ابن عصفور هو: «تغيير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام»[3].

وللإعراب ثلاث حركات الضم والفتح والكسر، كما أعرب عنه ابن السراج في قوله: «الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد السالم المتمكّن، واعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف قبل التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون بحركات ثلاث: ضمّ وفتح وكسر، فإذا كانت الضمّة إعرابًا تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها، سميت رفعًا، فإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبًا، وإذا كانت الكسرة كذلك سميت خفضًا وجرًا، وهذا إذا كنّ بهذه الصفة نحو قولك: هذا زيدُ يا رجل، ورأيتُ زيدًا يا هذا، ومررّت بزيد فأعلم ألا ترى تغير الدال واختلاف الحركات التي تلحقها»[4].

---

[1] - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: **الإيضاح في علل النحو**، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - لبنان، ط3، 1979، ص91.

[2] - أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري: **الأنموذج في النحو**، تح: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الأفاق، بيروت - لبنان، ط1، 1981، ص83.

[3] - ابن عصفور علي بن أحمد: **المقرَّب**، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، دط، 1971، ج1، ص47.

[4] - أبو بكر محمد بن سهل السراج: **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1987، ج1، ص45.



يطلق لفظ الإعراب وتكون دلالته «متولدة من داخل المنظومة النحويّة فلا تتحدّد إلا في ضوء الخصائص الفرعيَّة التي تصطبغ بها كلمات اللُّغة العربية داخل السياق التركيبي ... وقد يستمل لفظ الإعراب فيتجه القصد فيه إلى تلك العمليَّة المتمثلة في بيان الوظيفة النحويَّة التي يؤديها اللَّفظ المفرد داخل الجملة لتفسير الحركة التي استحقها وفي هذا المقام يتحوَّل المصطلح إلى قرينة على العمليَّة التجريديَّة ...»[1].

ويقصد بالإعراب في نظرية النحو الوظيفي «الاختلافات الصرفية التي تلحق المحمولات الاسميّة والصِّفية وفقًا لوظائف الحدود التي تتضمنها هذه المحمولات»[2].

ويستفاد من هذا التعريف ما يأتي[3]:

أولاً: الإعراب مفهوم صرفي يرتبط بصورة الصفة أو الاسم الصرفية.

ثانيًا: يرتبط الإعراب بالوظائف الدّلالية، التوجيهية، التداولية، المسندة إلى حدود الجملة فالمركب يأخذ إعرابه بالنظر إلى وظيفته لا بالنظر إلى موقعه.

ثالثًا: يخصُّ اللُّغات التي يدلُّ فيها عن الوظائف بلواصق صرفية كالعربية واللاتينية.

رابعًا: يميّز بين (الحالة الإعرابية) كالرفع والنصب والجرّ، و(العلامة الإعرابية) التي تشكّل رسمها، فالضَّم تحقق الرّفع والفتح تحقق النصب والكسر تحقق الجرّ.

1 - 2 - أنواع الإعراب وأقسامه وحالاته: لقد ربط المتوكل الإعراب بالوظائف، وسمّاه الإعراب الوظيفي*، والمتمثل في حالات الرَّفع والنصب ويتحدّد إمَّا بالوظائف الدلالية أو

---

[1] - عبد السلام المسدي: **العربية والإعراب**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2010، ص65.

[2] - أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص112.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص212 - 213.

* هو الإعراب المعلّل وظيفيًا؛ أي هو الإعراب الممثَّل له بمختلف الحالات الإعرابيَّة التي تلحق حدود المحمول بمقتضى الوظائف المسندة إليها. ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص213.



الوظائف التوجيهية أو الوظائف التداولية؛ أي وفق الوظائف التي تحملها المكوّنات، وهذه السلميّة تبين ذلك[1]: الوظائف التوجيهية > الوظائف الدلالية > الوظائف التداولية.

انطلاقًا من هذه السلمية، (يأخذ المركب الرّفع للفاعل، والنصب للمفعول طبقًا لوظيفته التوجيهية، ويأخذ النصب طبقًا لوظيفته الدلالية ويأخذ الرّفع طبقًا لوظيفته التداولية، خاصة المركبات الخارجية (المبتدأ أو الذيل).

فالنسق الإعرابي في اللُّغة العربية يبنى على الآتي[2]:

- يأخذ المكوّن النصب إذا خلى من أي وظيفة تركيبية.

- إذا جاء المكوّن حاملاً لوظيفة تركيبية ووظيفة دلالية، فإنَّه يأخذ الحالة الإعرابية التي تخوّلها إياه وظيفته التركيبية، كما هو في المركب الاسمي الفاعل في الجملة الآتية:

شُربَ اللَّبنُ. (س^1: لَبن (س^1)) متق فا

رفع

- تكون الحالة الإعرابية الجرّ حاجبًا في المركّبات الحاملة لوظائف "العلَّة" و"الزمان" و"المصاحب". مثال: قابل خالد هندًا صباحًا، وقابل خالد هندًا في الصباح.

في الجملة الأولى حُجب حرف الجرّ (في) وظهر في الجملة الثانية.

- يكون إعراب المضاف إليه البنيويّ الجر" محجوب بالوظيفة التوجيهية أو الوظيفة الدلالية، كما في الجمل الآتية[3]:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص213.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص 98 - 99.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص215.



- أخذت رسالة خالدٍ.
- سرني منح خالدٍ زيدًا المالَ اليومَ.
- سرني منح زيدٍ خالد المال اليوم.
- سرني منح المال خالد زيدًا اليوم.
- سرني منح اليوم خالد زيدًا المال.

- تأخذ المكوّنات الخارجية حالتها الإعرابية (الرفع أو النصب)، بمقتضى وظيفتها التداولية نفسها باعتبارها لا تشكّل موضوعات ولواحق لمحمول الجملة، وللإعراب في اللّغة العربية حالات وعلامات، إمَّا أن تكون مجرّدة عميقة أو سطحيّة، ونميّز بين هذين النوعين كما يلي[1]:

1 - أن نميّز بين إعراب المحل (الإعراب العميق)، وإعراب اللّفظ (الإعراب السطحي) وهذا الأخير إمَّا أن يكون منصوبًا وإمَّا مجرورًا بحسب العنصر الصرفي التركيبي الذي تسنده (أداة، فعل ناقص، حرف جرّ، تركيب إضافة ...).

1 - 1 - وينقسم إعراب المحل إلى قسمين:

1 - 1 - 1 - إعراب أصل: هو الإعراب الذي يأخذه رأس المركّب الاسمي.

1 - 1 - 2 - إعراب الفرع: هو الإعراب الذي يسند إلى فضلته المتصلة أو إلى ربضه، ويوجد داخل إعراب الأصل نوعين من الإعراب: إعراب موسوم وإعراب غير موسوم.

---

[1] - ينظر: **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2009، ص117 - 118.



- الإعراب المسوم: يكون في حالة النصب في المفعولات وفضلات منقطعات في المركب الاسمي.

- الإعراب غير الموسوم: يكون في حالة الرَّفع في الفاعل والمحمول الاسمي، وفي الفضلات المنقطعة غير التابعة والأرباض قبلية كانت أم بعدية[1]، وهذه الترسمة توضح ظاهرة الإعراب في اللُّغة العربية؛ كالتالي[2]:

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص212 إلى ص215. وينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي**، ص18 - 19. وينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي**، ص 98 - 99. وينظر: أحمد المتوكّل: **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ص117 - 118.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ص118.



- الإعراب
  - إعراب محل (عميق)
    - إعراب أصل
      - إعراب موسوم
        - نصب
          - مفعولات
          - فضلة منقطعة تابعة
      - إعراب غير موسوم
        - رفع
          - نواة
          - فضلة منقطعة غير تابعة
            - مستقلة
            - مستأنفة
          - ربض
    - إعراب فرع
      - إعراب مطابقة
        - فضلة متصلة
      - إعراب إرث
        - بدل
  - إعراب لفظ (سطحي)

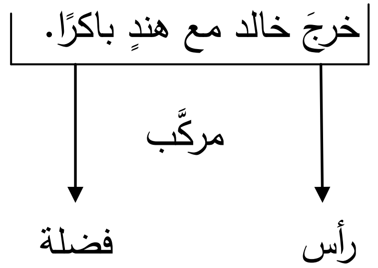
2 - قد تتحقق الحالات الإعرابية المجرَّدة سطحًا، وقد لا تتحقق في اللُّغات غير المعربة وفي حالات الإعراب المقدَّر وفي الأسماء المقصورة.

3 - قد تتحقق الحالات الإعرابية المجرَّدة سطحًا، بواسطة علامة إعرابية غير العلامة الإعرابية المتوقعة، كالمنادى المبني على ما يرفع به.



إذًا يتم إسناد الحالات الإعرابية إلى المرّكبات بواسطة قواعد تعبير نوجزها؛ كالآتي[1]:

- تسند الحالة الإعرابية إلى المركبات ككل (رأسه وفضلاته إن كان يتضمن فضلات)، وإذا كانت الفضلة صفة تحقق الإعراب في الرأس وفي الفضلة معًا كون أنَّ الإعراب منصبًّا عليهما. مثلاً:



- إذا كان المركَّب إضافيًا، فإنَّ الإعراب يتحقق في الرَّأس وتأخذ الفضلة المضاف إليه الإعراب البنيوي الجرّ، أمَّ باقي المركَّبات تأخذ الرَّفع والنصب وعلى هذا الأساس نأخذ أمثلة لهذه المركَّبات في الجمل الآتية:

(أ)
- قابلت بكرً في الشَّارع.
- مك [الشارع] = في - الشَّارع.
- في [الشارع] = في - الشَّارع - جرّ
- جرّ [الشَّارع] = الشَّارع

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (بنية المكوّنات)**، ص216 - 217.



(ب)
- قدم خالد وعمر.

فا [خالد وعمر] = [خالد وعمر] - رفع

رفع [خالد وعمر] = خالد - رفع وعمر - رفع

رفع [خالد] = خالد

رفع [عمر] = عمر.

(ج)
- أقدِّر المسلم الصادق.

مف [المسلم الصَّادق] = [المسلم الصَّادق] - نصب

نصب [المسلم الصَّادق] = المسلم - نصب الصَّادق - نصب

نصب [المسلم] = المسلمَ

نصب [الصَّادق] = الصَّادقَ.

إذًا تُعرب مكوّنات البنية الوظيفيَّة بمواقعها عن العلاقات التداوليّة القائمة بين المتخاطبين، فيُرتِّب المتكلّم مكونات الجملة مخبرًا بالاستناد إلى ما يعتقده في تخاطبه، ومستخبرًا بتعيين حاجته منه[1]، فتصبح الجملة تامَّة التكوين جاهزة للاستعمال في التواصل.

[1] - ينظر: محمد الأوراغي: **الوسائط اللُّغويَّة أفول اللِّسانيات الكليَّة**، ج1، دار الأمان، 4 زنقة المامونية، الرباط، ط2، 2013م، ص15.



2 - أهم الإغناءات والتعديلات التي مسَّت الجملة العربية:

لقد طرأت على بينية الجملة العربية عدّة تغييرات، تتمثل فيما يلي[1]:

- تجاوزهم حدود الجملة واهتمامهم بخصائص النص، وهو ما اقترحه "سيمون ديك" في كتابه الأخير "The Theory of Functional Grammar" (ديك 1997 ب)، وذلك بصوغ بنية النّص على أساس عملية إسقاط لبنية الجملة مكوّنات وعلاقات ووظائف.

- جعل معرفة المتكلم تنصب على كل قوالب نموذج مستعمل اللّغات الطبيعيّة (القالب المعرفي، القالب المنطقي، القالب الاجتماعي، القالب الإدراكي) دون استثناء.

- تقليص بنية الجملة إلى بنيتين؛ وهما: بنية تحتيّة وبنية مكونية.

الإغناء الذي مسَّ البنية التحتية يتمثل فيما يلي[2]:

- تدعيم هذه البنية بخصائص دلالية وتداوليّة.

- التمييز بين السّمات الدلالية (الجهية) وهي مجموعة السمات تام/غير تام، منقطع/مسترسل، آني/مستمر ... التي تحدّد الواقعة الدَّال عليها محمول الجملة من حيث تكوينها الداخلي ومراحل تحققها)، الوصفيّة، التسويرية (وهي سمة دلالية تحقق في شكل مفرد/جمع، الأسوار كل، بعض ...، والعدد المحدد والعدد الترتيبي).

- التمثيل للخصائص الدّلالية والتداوليّة في شكل بنية تحتيّة متعدّدة الطبقات تحكم طبقتها سلمية حيزية.

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)**، ص55 - 56.

[2] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص56.



واقتُرح أن تكون البنية التحتيّة بنية متعددة الطّبقات، والطبقات التي تتضمنها أربع؛ وهي[1]: حمل مركزي، حمل موسّع، قضيّة، إنجاز. مرتبة حسب البنية الآتية:

[إنجاز: قضيّة: [حمل موسّع: [حمل مركزي: [حمل نووي]]]].

يعدُّ الحمل النووي الأساس في تشكيل البنية التحتية، والذي يتكوّن من المحمول والموضوعات، كما هو في التمثيل الآتي:

[Q (س^1 ... (س^ن)]

حيث Q = محمول؛ س^1؛ س^ن = متغيرات الموضوعات.

وينقل الحمل النووي إلى حمل مركزي بإضافة عنصرين: مخصِّص ولاحق.

فالمخصص يشير إلى السمات الجهية أما اللاحق يدل على المصدر والهدف الملازم للمحمول كاللاحق "المستفيد" واللاحق "الأداة". وهذه البنية تبين ذلك:

[π_1 [Q (س^1) ... (س ن)] (6_1)]

يمثل π_1 = مخصّص المحمول؛ 6_1 = لاحق المحمول.

ويصبح الحمل المركزي حملاً موسعًا عند إضافة مخصِّص ولاحق أو لواحق.

يحدِّد الخصّص π_2 السمات الزّمانيّة (مضي مطلق / مضي نسبي / حاضر / مستقبل مطلق / مستقبل نسبي)، في حين يكون اللاحق الذي ينتمي إلى هذه الطّبقة إمَّا لاحق زماني أو لاحق مكاني أو لاحق دال على العلّة أو النتيجة أو غير ذلك مما يمكن أن يحدد ظروف الواقعة، والواقعة إمَّا "عمل" أو "حدث" أو "وضع" أو "حالة"، وهذه البنية تبيّن ذلك:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص 46 إلى ص49.



[π_2 وي: [π_1 [Q (س^1) ... (س^ن)] (6_1)] (6_2)]

حيث π_2 = مخصص الحمل؛ 6_2 = لاحق الحمل؛ وي = متغيّر الواقعة.

وتحدّد القضية عن طريق إضافة مخصص القضيّة الذي يوشّير إلى موقف المتكلّم من الفحوى القضوي للجملة (اعتقاده، شكه، يقينه) أو رغباته أو المصادر التي بلغه عن طريقها هذا الفحوى، ولاحق القضيّة والتي تشير إلى نفس المعاني مثل العبارات "دون شك" و"فعلاً" و"في رأيي" وغيرها. ومثّل لها كالآتي[1]:

[π_3 س ي: [π_1 [Q (س^1) ... (س^ن)] (6_1)] (6_2)] (6_3)].

حيث: س ي = متغيّر القضيّة؛ π_3 = مخصص القضيّة؛ 6_3 = لاحق قضوي.

من هنا ننتقل من طبقة القضيّة إلى طبقة الانجاز وهذه الأخيرة تتكوّن من القضيّة كنواة ومخصص انجازي ولاحق انجازي كالعبارات الظرفية التي من قبيل "بصراحة" و"بصدق"، وهذه البنية يمثل لها كالأتي:

[π_4 وي: [π_3 س ي: [π_2 وي: [π_1 [Q (س^1) ... (س^ن)] (6_1)] (6_2)] (6_3)] (6_4)]. حيث: π_4 = المخصّص الإنجازي؛ 6_4 = لاحق إنجازي.

وبناءً على هذا المقترح، تكون الجملة:

- بصراحة إنَّ عمرو ذهب إلى سطيف البارحة فعلاً.

تحلّل هذه الجملة وفق الطبقات الأربعة على النحو الآتي:

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص 47.



- حمل مركزي؛ نواته المحمول الفعلي "ذهب" وموضوعه " عمرو" الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ، والوظيفة التركيبية الفاعل، والوظيفة التداولية المحور، مضافًا إلى هذه النواة المخصّص الجهي "تام"، واللاحق الهدف "سطيف".

- حمل موسَّع؛ قوامه الحمل المركزي ككل والمخصص الصيغي الإثبات والمخصص الزمني الماضي المطلق، واللاحق الزَّمني "البارحة" الحامل للوظيفة الدلالية الزمان والوظيفة التداولية بؤرة الجديد.

- القضيّة؛ نواتها الحمل الموسَّع باعتباره كلاً مضافًا إليه المخصص القضوي "مؤكد" واللاحق القضوي "فعلاً"، وهما يعبّران عن موقف المتكلم من فحوى القضيّة (صرفيًا ومعجميًا) أي تيقنه من صدقها.

- طبقة الإنجاز؛ نوتها القضية برمّتها مضافًا إليها المخصص الإنجازي الإخبار واللاحق الإنجازي "بصراحة".

وبالإضافة إلى تقسيم البنية التحتية إلى طبقات، قسّمت كذلك إلى مستويين؛ هما[1]: المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي.

- المستوى العلاقي: يشمل طبقتي الإنجاز والقضيّة، ويحدّد علاقة المتكلّم بالمخاطب (مخبر، مستفهم، آمر، منذر ...)، وعلاقته بفحوى ما يتلفظ به (شكّه، يقينه، تمنّيه ...).
- المستوى التمثيلي: يشمل الحمل المركزي والحمل الموسَّع، ويمثّل لواقعة معيّنة في عالم من العوالم الممكنة.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص 49.

على أساس التمييز بين هذين المستويين، تتكون الجملة وفق البنية الآتية:

[π_4 وي: [π_3س ي: مستوى علاقي.

[π_2 وي: [π_1] Q (س^1) ... (س^ن)] [(6 $_1$)] [(6 $_2$)] [(6 $_3$)] [(6 $_4$)] مستوى تمثيلي.

وبذلك أصبح نموذج مستعمل اللّغة كما هو موضح في الشكل الآتي[1]:



[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص73.



وبعد ثبوت فرضية التماثل بين مختلف أنماط الخطاب، أصبحت بنية الجملة بنية واحدة هي البنية الخطابية النموذج. واقترح المتوكل في إطار نموذج نحو الطبقات القالبي أن تتضمن هذه البنية ثلاث مستويات؛ هي: المستوى البلاغي والمستوى التمثيلي والمستوى العلاقي، تحكمها علاقة سلمية مفادها أن المستوى البلاغي يعلو المستوى العلاقي الذي يعلو المستوى التمثيلي، وكل مستوى من هذه المستويات يتكون من ثلاث طبقات.

تندرج في المستوى **البلاغي** طبقة الفضاء الخطابي، وطبقة الخطاب، وطبقة أسلوب الخطاب. تُحدّد الطبقة الأولى المتخاطبين وزمان ومكان الخطاب، وتُحدّد الطبقة الثانية نمط الخطاب (حديث، سرد، حجاج ...)، وأما الطبقة الثالثة فتُحدّد أسلوب الخطاب (رسمي، غير رسمي، مهذب، ...).

يُشكّل المستوى **التمثيلي** واقع ومرجع خطابهما. يهدف إلى رصد الصورة الذهنيّة أو تمثيلات ذهنية لواقعة أو ذات - الموجودة في العالم الخارجي - التي يقصد نقلها للمخاطب. وتندرج فيه الطبقة التأطيرية والتسويرية والوصفيّة، إذ تحدّد الطبقة الأولى الإطار الزّماني والمكاني الذي تتحقق فيه الواقعة، وتحدد الطبقة الثانية حجم وعدد الوقائع أو الذوات المحال عليها، وأما الطبقة الثالثة فتُحدد نمط المحال عليه.

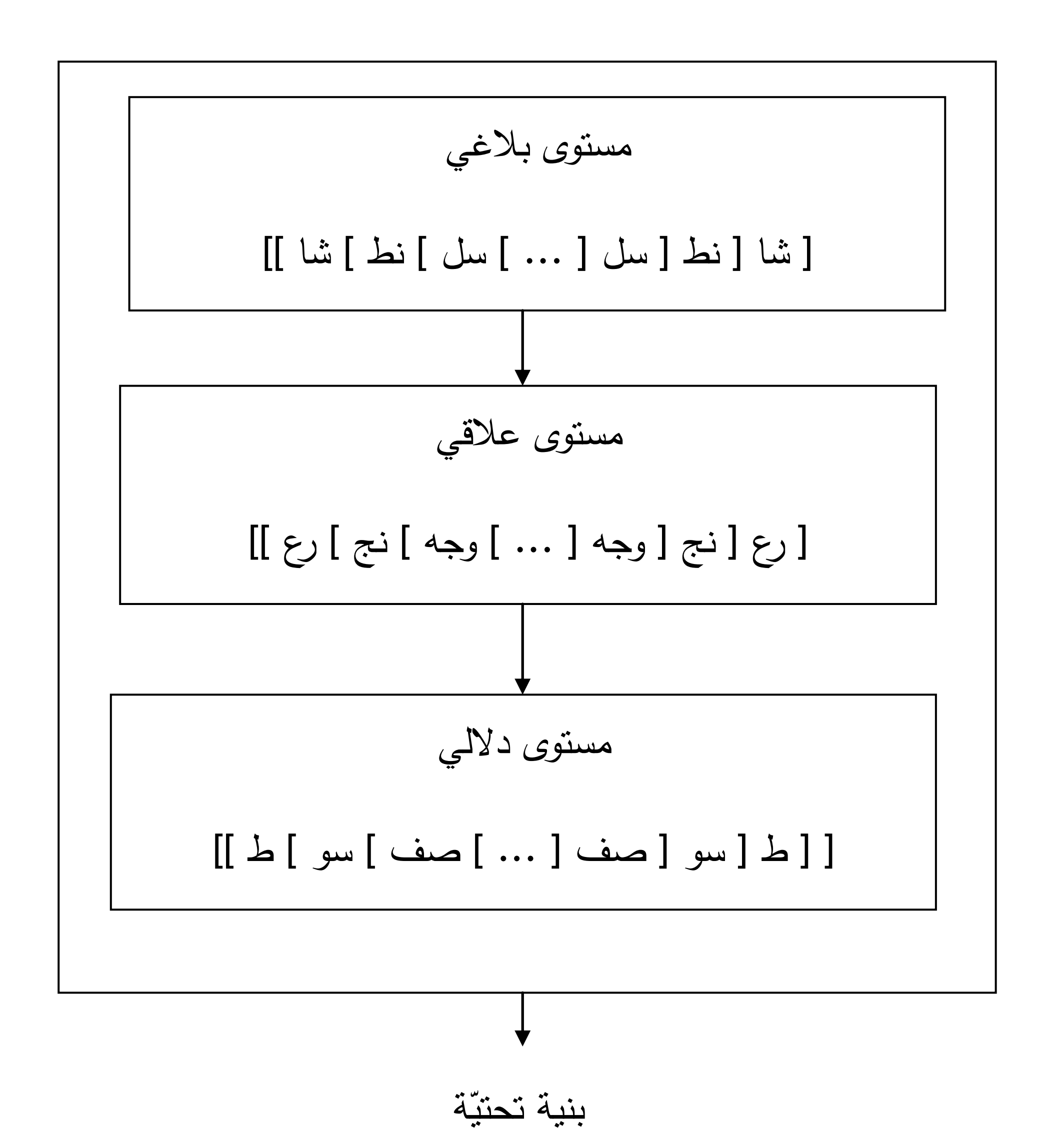
وتندرج في المستوى **العلاقي** الطبقة الاسترعائيّة والإنجازيّة والوجهيّة، حيث تُحدّد الطبقة الأولى السمات الاسترعائيّة التي تتحقق بواسطة مجموعة من الأدوات أو العبارات التي تقوم بدور لفت انتباه المخاطب إلى أن المتكلّم ينوي الشروع في مخاطبته أو الاستمرار في مخاطبته، أو إنهاء الخطاب. وتحدد الطبقة الثانية القوة الإنجازية الحرفية والمستلزمة (إخبار، سؤال، وعد، أمر، وعيد ...)، وأما الطبقة الثالثة فتحدد موقف المتكلّم من فحوى الخطاب (شك، يقين، انفعال، تعجب، مدح / ذم ...)[1].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **الخطاب الموسَّط**، ص73 إلى ص78.



وهذا الشّكل يوضح ذلك[1]:



تشير السمات الإشاريّة (شا) للمتخاطبين وزمان ومكان التخاطب، وتشير السمات النمطيّة والأسلوبية (نط) و(سل) إلى صنف الخطاب، وأسلوبه.

وتشير الطبقات (ر ع) و(نج) و(وَجه) إلى السمات الاسترعائيّة والسمات الإنجازية الحرفيّة والمستلزمة والسمات الوَجهية.

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص78.



أما طبقات المستوى الدلالي (ط) و (سو) و(صف) فهي مخصصات ولواحق، للسمات الزّمنية والجِهية المرحلية والكميّة[1].

والإغناء الأخير لبنية الخطاب، تمثّل في نموذج نحو الخطاب الوظيفي الذي يتكون في بنيته من مستويات أربعة؛ هي[2]: المستوى العلاقي (أو التداولي)، المستوى التمثيلي (أو الدلالي)، المستوى الصرفي - التركيبي، المستوى الفونولوجي، وكل مستوى تتدرج في طبقات وكل طبقة تتعالق مع بعضها البعض.

يتضمن المستوى العلاقي من طبقتين كبريين؛ هما: فعل خطابي ونقلة.

الطّبقة الأولى تتكوّن من: قوة إنجازية (خبر، أمر، استفهام ...) ومؤشّرَي المتكلّم والمخاطب وفحوى خطابي.

يتضمن الفحوى الخطابي فعل إحالي وفعل حملي.

الطبقة الثانية تشكّل مداخلة أحد المشاركين، حيث تتكوّن من فعل خطابي واحد، كما يمكن أن تتضمن أكثر من فعل خطابي واحد.

يتصدّر كلاًّ من طبقة النقلة والفعل الخطابي والفحوى الخطابي مخصَّص في حين تسند إلى الأفعال الإحالية والأفعال الحملية وظائف تداولية. مثلما هو موضح في البنية الآتية[3]:

(∏ نقلة 1: [(∏ فعل خطابي 1: [قوة إنجازية [(كـ) (ط) (∏ فحوى 1: [(حمل 1) Ω (إحالة 1) Ω] (فحوى خطابي))]] (فعل خطابي 1))] (نقلة 1)).

---

[1] - للتوسع أكثر في هذه المسألة، ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص77 إلى ص87.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **الخطاب وخصائص اللّغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، ص31.

[3] - ينظر: **المصدر نفسه**، ص33.



حيث ∏ = مخصّص، Ω = وظيفة تداولية.

ويضطلع المستوى التمثيلي إلى تحديد خصائص الخطاب الدلالية، ويتضمن طبقتين اثنتين: طبقة عُليَا، وهي القضيّة وطبقة سفلى هي الواقعة.

تُمثل الطبقة الأولى السّمات الوجهية والتي تؤشّر لموقف المتكلّم من فحوى الخطاب (يقين، شك، ظن، احتمال، ...).

أما الطبقة الثانية فهي موطن التمثيل للواقعة (حدث، عمل، حالة، وضع)، وللذوات المشاركة فيها.

وتُمثل الواقعة في شكل بنية حملية تتضمن محمولاً، وفئتين من الحدود (موضوعات ولواحق).

وعلى هذا الأساس يُنقل كل من المستوى العلاقي والمستوى التمثيلي إلى المستوى الصرفي - التركيبي، عن طريق الأطر الصرفية - التركيبية التي تناسب المعلومات المتوفرة في كلتا البنيتين، ويتضمن هذا المستوى أربع طبقات؛ هي: طبقة العبارة اللّغويّة وطبقة الجملة وطبقة المركّب وطبقة المفردة وأظيف له طبقة خامسة وهي: طبقة النص التي تتضمن سلسلة من العبارات اللّغويّة أو سلسلة من الجمل، والتي تعلو كل الطبقات السابقة. وهذه السلمية تبين ذلك:

(نص 1: (عبارة لغويّة 1: [(جملة 1: [مركب 1: (مفردة 1)] مركب 1))] جملة)) 1] عبارة لغويّة 1]) (نص)).

وفي آخر مرحلة تُنقل هذه المستويات الثلاثة (العلاقي، التمثيلي، الصرفي - التركيبي) إلى المستوى الفونولوجي والذي يتشكل من أربع طبقات؛ هي: طبقة اللفظ وطبقة المركّب التنغيمي وطبقة المركب الفونولوجي وطبقة المفردة الفونولوجية، كما نبينه في السلمية الآتية:



(لفظ 1: [(مركب تنغيمي 1: [(مركّب فونولوجي 1: [(مفردة فونولوجية 1))] (مركّب فونولوجي 1))] (مركب تنغيمي 1))] (لفظ 1)).

حيث لفظ = سلسلة صوتية / خطّية.

تبنى الطبقة التنغيمية انطلاقًا من القيمة التي يأخذها مؤشر القوة الإنجازية، وهو ما يؤدي إلى تنظيم الأفعال الخطابية وما يربط بعضها ببعض من علاقات التكافؤ والتبعية، هذا ما يؤدي إلى الوظائف التداولية، التي تحملها عناصر الفحوى الخطابي[1].

هذه هي أهم التعديلات التي مست بنية الجملة في مختلف المراحل التي مرّت بها نظرية النحو الوظيفي، وهذه التعديلات لم تؤثر في المبدأ العام الذي قامت عليه هذه النظرية، وهو مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

إذا نظرنا إلى النموذج الأوّل نجد أنّ البنية المكونية تبنى في آخر مرحلة من مراحل الإشقاق، ويتم بناؤها انطلاقًا من المعلومات التي توفرها البنية الحملية والبنية الوظيفية.

أمَّا النموذج الأخير بقيت البنية المكونية الممثّلة بالمستويين الصرفي - التركيبي، الفونولوجي تابعة للبنية التحتية الممثّلة بالمستويين العلاقي والتمثيلي.

نخلص في الأخير إلى أنَّ التفاعل بين العناصر النحويَّة وخاصة منها الإعرابيَّة والعناصر الدلاليَّة - التداوليَّة، يوحي بدلالة الجملة بشتى أنماطها، وكما يمدُّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي والرتبي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديده، يمدُّ كذلك العنصر الدلالي العنصر النحوي ببعض الجوانب التي تساعده على تحديده وتمييزه.

---

[1] - للمزيد من التفاصيل ينظر: أحمد المتوكل: **الخطاب وخصائص اللّغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، ص31 إلى ص39. وينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللّغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)**، ص87 إلى ص129. وينظر: أحمد المتوكّل: **الخطاب الموسَّط**، ص78 إلى ص86. وينظر: أحمد المتوكّل: **اللّسانيات الوظيفيَّة المقارنة**، ص34 إلى ص46.



رغم ظهور بعض الإغناءات والتعديلات التي طرأت على بنية الجملة العربيَّة إلاَّ أنها لم تؤثر على نمطيتها ومبدأها.



الفصل الرَّابع

نقد وتقييم

المبحث الأول: نقد النظرية الوظيفية عند سيمون ديك

المبحث الثاني: كتب أحمد المتوكل (دراسة وصفيَّة تحليلية نقديَّة)





نقد النظرية الوظيفية عند "سيمون ديك"

يشمل هذا المبحث على نقد النظريَّة الوظيفيَّة لسيمون ديك، واتباع أثارها انطلاقًا من مدرسة براغ مرورًا بمدرسة كوبنهاجن إلى أن يصل إلى المدرسة النسقيَّة لهاليدي، من أجل معرفة تصوّر ديك لرؤيته الوظيفيَّة، وهل تصوّره يعكس الرؤية الوظيفيَّة أم لا؟ قصد رؤية كل مدرسة للوظيفيَّة.

1 - نشأة الوظيفية:

لقد شهد مطلع القرن العشرين تحوُّلاً مهمًا في تاريخ الفكر اللّساني الحديث، وبخاصَّة أعمال "فرديناند دي سوسير" (F. De Saussure) التي ظهرت في كتابه "محاضرات في اللّسانيات العامّة" والتي تعرف بنظريّة دي سوسير البنيوية، ركَّز على وظيفة اللُّغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل، فتحت المجال أمام الباحثين لمناقشة أفكارهم في ضوئها؛ قبولاً أو رفضًا، مع إحكام الحجة في حالة الرّفض، وليس أدلَّ على ذلك من ظهور المناهج النقديَّة الغربيَّة بعد البنيويّة، بل من صلب هذا المنهج، انبثقت عنها مباشرةً مدارس مختلفة ومتنوعة تشكّلت فيها الوظيفية وبدأت تبرز إلى الوجود. ومن هنا نؤسس منطلقًا لتتبع نشأة الوظيفية عن طريق عرض النظريات اللّسانيّة الحديثة التي تنحو منحًا وظيفيًا؛ هي: مدرسة براغ، مدرسة كوبهاغن، مدرسة لندن، المدرسة الوظيفية لسيمون ديك[1]، والسؤال المطروح: هل تصوّر ديك يعكس الرؤية الوظيفية الأروبية؟ وفيما يلي عرض موجز لمسار نشأة الوظيفية.

---

[1] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة (دراسة تحليلية نقديَّة في قضايا التلقّي وإشكالاته**، ص343. وينظر: صلاح الدين زرال: **الظاهرة الدلاليّة عند علماء العربيَّة القدامى حتى نهاية القرن الرَّابع الهجري**، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف 149 شارع حسيبة بن بوعلي الجزائر العاصمة - الجزائر، ط1، 2008، ص13.





1 - 1 - نشأة الوظيفيَّة عند مدرسة براغ:

لقد تكوّنت ملامح اللِّسانيات في براغ بنظرتها إلى اللُّغة من خلال الوظيفة، وشكّلت نظرية مستقلّة أساسها اعتبار اللّغة نظامًا وظيفيًا يمكِّن الإنسان من التواصل والإفصاح عن مقاصده ورغباته، أي إبرازها للوظائف التي كانت مكوّناتها البنيوية المختلفة تؤديها لاستعمال اللُّغة، وكان أوّل اجتماع "لماثيسيوس"(V . Mathesius) مع نخبة من العلماء ممن كانوا يشاركونه أفكاره، وذلك بعقد ندوات دوريّة حول الدراسات اللغويَّة منذ سنة 1926م، ومن ثمَّ عرف هذا التجمع اسم "مدرسة براغ"[1]، وأوَّل اجتماع لعلماء اللُّغة السلافيين مع حلقة براغ (Cercle de prague) في أكتوبر 1929م وهي جلسة تاريخيّة وضعت من أجل دراسة اللُّغة[2].

وكان علماء مدرسة براغ ينظرون إلى اللُّغة كما ينظر المرء إلى المحرك محاولاً أن يفهم الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المختلفة، وكيف تحدد طبيعة جزء معيّن طبيعة الأجزاء الأخرى، هذا يتعلق بوصف بنية اللُّغة، حيث استخدموا "الفونيم" و"المورفيم" لكنهم حاولوا تجاوز الوصف إلى التفسير، هذا يعني أنهم لم يكتفوا بالحديث عن ماهية اللُّغة، بل تجوزها وتحدثوا عن السبب وراء اتخاذ اللُّغات أشكالها التي نجدها عليها[3].

---

[1] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)**، تر: محمد زياد كبة، دط، 1994، ص105.

[2] - Roman jakobson: Essais de linguistique générale (2. Rapports internes et externes du langage), Arguments 57 Les éditions de minuit, 7 rue Bernard - Palissy, 75006 Paris, 1973, P10.

النص الأصلي:

«Le 1er Congres des philologues slaves a siégé a prague en octobre 1929. Et, bien que les quarante ans bibliques se soient écoulés depuis, les grandes lignes de cette assemblée historique notées à la hâte dans ce bref compte rendu sont loin d' être tombées en désuétude».

[3] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)**، ص106.



إنَّ أهم ما عرف عن عمل "ماثيزيوس" (Mathesius) هو استعماله للعبارتين مسند (rhème) أي الخبر ومسند إليه (thème) أي الموضوع، فالخبر يدلُّ على معلومة جديدة غير مذكورة سالفًا، بينما يدلُ الموضوع على كلام يكون معروفًا بالنسبة للسامع[1]. في هذه الحالة ماثيسوس لم يقتصر بحثه حول المسند والمسند إليه فقط، بل تجاوز ذلك إلى الحديث عن فكرة سبك المفردات الجديدة الذي يختلف من لغة إلى أخرى.

ولقد انصب التفسير الوظيفي عند "نيكولاي تروبتسكوي"(N . Troubetzkoy) على علم الأصوات الوظيفي؛ أي حول دراسة الفونيم ومفهومه ومميزاته وتقابله، بين الوظائف المختلفة والمتمثلة في التفريق بين الكلمات والتي أسماها، **وظيفة التمييز** (distinctive function)، التي لها دور كبير في تمكين السامع من معرفة سلسلة الكلمات التي ينطقها المتكلّم، وهذه الأخيرة لا تقتصر على التعبير عن رسائل صريحة؛ ووظيفة التمثيل (représentative function) تتمثل في وظيفة تقرير الحقائق؛ وظيفة التعبير (expresive function) تتعلَّق بالتعبير عن الخصائص المؤقتة أو الدائمة للمتكلم، وظيفة الإنفعال (conative function) تلفت وتجلب انتباه السامع وتؤثر فيه.

وهذا التفسير يمكن أن يطبق على علم الأصوات الوظيفي، إذ أنَّ التقابل الصوتي الذي يحقق هذه الوظائف هو تقابل فونيمي، الذي يعدُّ أصغر وحدة فونولوجية مميّزة[2].

وبناءً على هذا فرَّق سوسير بين اللُّغة والكلام، فقد صنف "تروبسكويّ" الفونيم ضمن اللُّغة والصوت ضمن الكلام، ومن ثمَّ ميَّز بين علم الأصوات وعلم الأصوات الوظيفي[3].

---

[1] - ينظر: نعمان بوقرة: **اللّسانيات العامَّة اتجاهاتها وقضاياها الرَّاهنة**، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص83.

[2] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)**، ص111 إلى ص113.

[3] - ينظر: ذهبية حمو الحاج: **لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب**، دار الأمن للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، دط، 2005، ص57.



ومن بين الأعضاء البارزين في حلقة "براغ" أندري مارتينيه (A. Martinet) الذي طوَّر اللّسانيات الوظيفية، وذلك انطلاقًا من مفهوم النتاج الوظيفي (functional yicld) الذي اعتمد عليه في تفسير التبادلات الصوتيّة، والمتمثل في تحديد كميّة العمل الذي يؤديه في تمييز العبارات التي تصبح متشابهة، مثلما هو الحال للتقابل بين الفونيمين (ث) و(ذ) فهو نتاجًا وظيفيًا منخفضًا، أما الصوتان (ط) و(ض) فهما أعلى نتاجًا فهما (مجهوران)، وهذا الاختلاف الموجود بينهما يؤدي إلى التواصل وهي النقطة الأساسية التي ركَّز عليها مارتيني.

وتحدث رومان جاكبسون (R . Jackobson) عن الصوتيات الوظيفية وذلك بتحليل الفونيمات إلى سماتها المكوّنة بدلاً من اهتمامه بتوزيعها، ويشمل جوهر منهج جاكبسون في علم الأصوات الوظيفي في فكرته التي تقول: «إنَّ هناك نظامًا نفسيًا بسيطًا نسبيًّا ومنتظمًا وكليًّا من الأصوات تحت الخضم الفوضوي الذي يضم شتى أنواع الأصوات التي يلحظها عالم الأصوات»[1].

ويعني هذا أنَّ تركيب الجهاز الصوتي البشري يتيح لنا مجالاً واسعًا من المقاييس الصّوتية ربما يفوق ما تستعمله أيّة لغة بشكل مميّز، إذ أنَّ هناك لغات جلّ أصواتها تصدر أثناء خروج الهواء من الرئتين بواسطة العضلات التنفسيّة، مع أحبال صوتيّة للتمييز بين المجهور والمهموس، وهذا ما أكّده جاكبسون في كتابه (مبادئ تحليل الكلام) طرح فيه أفكاره، أورد فيه السِّمات المميّز الاثنى عشر الموجودة في جميع أنواع الكلام الإنساني وكلمة "مميّز" تعني إمكانية استعمال السمة بشكل مميّز في إحدى اللُّغات الإنسانية وعددها قليل، رغم هذا إلاَّ أنَّ جميع اللُّغات تقريبًا تستفيد من جميع السمات الاثنى عشر تقريبًا.

---

[1] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)**، ص122.



وهذا ما جعل الكلّيات الصوتيّة الوظيفية تتحدَّد بمبادئ صوتيّة نفسيّة "عميقة" بدلاً من حقائق جديرة بالاهتمام نسبيًا، حول تركيب الجهاز الصوتي أو ما شابه ذلك[1].

نفهم مما سبق أنَّ علماء حلقة براغ اِتخذوا المعنى أساسًا في التحليل الوظيفي أي (في تحليلهم النصوص اللُّغويَّة) وهذا المعنى يتغيّر بتغيّر اللّفظ.

1 - 2 - نشأة الوظيفيَّة عند مدرسة كوبنهاغن أو (النظرية الغلوسيماتيك):

تُعدُّ مدرسة كوبنهاغن من أشهر المدارس اللِّسانية التي ظهرت في أوربا في القرن العشرين، وتأسست سنة 1935م بكوبنهاغن على يدّ العالم الدنماركي "لويس هلمسلف" (Louis Hjelmslev) الذي أحدث ثورة عارمة على الدّراسات اللغويّة القديمة، وصبغوها بصبغة علميّة وصاغوا عناصر اللُّغة برموز جبريّة رياضيّة، لأنَّه تأثر كثيرًا بالمنطق الرياضي، والدليل على ذلك أنَّه بنى فكره ونظريته على الأسس العقلانيّة، واعتمد على منطلقات ابستيمولوجيا؛ والتي تشمل الوحدات الدالَّة القائمة على مبدأ الصوتم[2]، وهو صاحب النظرية البنيوية التحليلية التي تقوم على "الرّياضيات اللُّغويَّة"، وأخذت هذه النظرية شكلها من المؤلفات الثلاثة لـ هيلمسلف؛ والمتمثلة في[3]:

- مبادئ النحو العام (1928م).

- محاولة في نظرية المورفيمات (1936م).

---

[1] - ينظر: جفري سامسون: **مدارس اللّسانيات**، ص105 إلى ص133. وينظر: نعمان بوقرة: **اللّسانيات العامة وقضاياها الرَّاهنة**، ص82 إلى ص84. وينظر: خولة طالب الإبراهيمي: **مبادئ في اللّسانيات**، دار القصبة للنشر، فيلا 6، حي سعيد حمدين، حيدرة، الجزائر، ط2، 2000 - 2006، ص86.

[2] - ينظر: عزّالدين مجذوب: **المنوال النحوي العربي (قراءة لسانيَّة جديدة)**، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة - سوسة، الجمهوريَّة التونسيَّة - تونس، ط1، 1998، ص89 إلى ص91.

[3] - ينظر: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوّر**، ديوان المطبوعات الجامعيّة الساحة المركزيّة - بن عكنون - الجزائر، ط2، 2005، ص158.



- مقدَّمة في نظرية اللُّغة (1943م).

وكان لهذه النظرية تأثير كبير على بعض اللِّسانيين منهم: إليفيشر غورغنسن وأندري مارتيني وهولت وديد ريتشسن وهانسن وكنيد توجبي، حتى أصبحت موضوع الدّراسة والمناقشة، إذ جاءت هذه النظريّة لتفصل الدّراسات اللُّغويَّة المتأثرة بالفلسفة واللّسانيات المقارنة، وجعلها لسانيات علميّة موضوعيّة تهتم بوصف الظواهر اللُّغويَّة كما هيّ وتحليلها وتفسيرها، وكذلك تميل إلى صياغة مفردات جديدة، وهو ما نلاحظه في مصطلح غلوسيماتيك (glossématique) وهي كلمة إغريقية تعني اللُّغة، تهتم بدراسة الوحدات النحويّة الصغرى[1].

وفي سنة 1935م استبدل مصطلح (phonématique) بمصطل (cinématique)، وكذا مصطلح علاقات (relation) بمصطلح تعالقات (corrélations) للدّلالة على العلاقات الاستبداليَّة، كما يختلف مفهوم الوظيفة من مدرسة إلى أخرى إذ يدلُّ هنا على كل علاقة غير ماديَّة ومجرَّدة وشكليّة.

وقد استبدل لويس يلمسلف (louis Hjelmslev) ثنائية اللُّغة والكلام لـ سوسير (saussure) بثنائية أخرى أطلق عليها النمط (schéma) والنص (texte) أو الاستعمال (usage)، وتنتج عن هذه العلاقات أربع علاقات منطقيّة؛ هي:

- مادة المحتوى (الأفكار).

- شكل المحتوى (البنية التركيبية والمحتوى).

- شكل التَّعبير (الفونولوجيا).

---

[1] - ينظر: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوّر**، ص160.



- مادة التعبير الفونيتيك)[1].

يمكن القول إنَّ النظرية الغلوسيماتية قد جمعت بين مبادئ النحو التقليدي ومظاهر اللّسانيّات الحديثة، وبين استعمال المنطق الرياضي والأسس المعرفيّة العامَّة، وقد أصبحت اليوم عبارة عن فرضيات ومبادئ تستدعي المزيد من الاهتمام والتطبيق، وتحظى بتقدير الباحثين والدَّارسين، وهذا دليل واضح على مكانة الرّياضيات في الدّراسات اللِّسانية الحديثة.

1 - 3 - نشأة الوظيفيَّة عند مدرسة لندن أو (المدرسة النسقيَّة): لقد ظهرت في لندن مدرسة لسانيّة جديدة تعرف بالمدرسة السيَّاقيّة، على يدّ العالم اللُّغوي الإنجليزي "جون فيرث" (John. Firth) القائمة على فكرة "السيَّاق"[2] أي تنظر إلى المعنى على أنَّه وظيفة في سياق، فكان أوَّل من طبق الدراسة العلميَّة في بريطانيا، وذلك بمنهجه المعروف "الفلسفة الأحاديَّة" (monisme) إذ رفض بناء فكره اللُّغوي على ما يعرف بالثنائيات (dichotomies) التي يصعب تحقيقها من الناحيّة العلميّة.

لقد كان فيرث شديد الحرص على وصف اللُّغة بأنَّها نشاط معنوي في سياق اجتماعي معيَّن؛ ودليله على ذلك هو قوله: «بما أنَّنا نعرف القليل عن العقل ودراستنا هي دراسة اجتماعيّة في جوهرها، فسوف أكف عن احترام ثنائيَّة الجسم والعقل والتفكير والكلام، وأكون راضيًا بالإنسان ككلٍّ، يفكر ويتصرف وسط رفقائه كوحدة شاملة»[3].

---

[1] - ينظر: الزواوي بغورة: **المنهج البنيوي بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات**، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، دط، 2001، ص45 - 46. وينظر: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوّر**، ص157 إلى ص169. وينظر: ميشال زكرياء: **الألسنة علم اللُّغة الحديث**، المؤسسة الوطنية للدّراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط2، 1985، ص246 إلى ص248.

[2] - ينظر: محمود السعران: **علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي، مصر، ط2، د ت، ص338.

[3] - John Firth: **Papers in Linguistics** , 1934 - 51, London: Oxford University Press, 1957 c, p19، نقلاً عن: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوّر**، ص173.



من خلال هذا القول نجد أنَّ "فيرث" أولى اهتمامًا كبيرًا بدراسة الظواهر الاجتماعيّة وكل ما يحيط بالعالم الخارجي، وهذا ما جعله يصبَّ كل اهتماماته على الصوتيات الوظيفية (phonologie)، والتي تقوم على مقاربتين أساسيتين؛ هما[1]:

- مقاربة الأنظمة المتعدّدة (polysystemie approach).

- مقاربة الصوتيات الوظيفية الفوقطعية (prosodie phonology approach).

أولاً: سمات متعدّدة النظم: تنص الأنظمة المتعدّدة على وجود إمكانيات بديلة ترد على مستويات مختلفة من البنية الفونولوجية، إذ أنَّه لا وجود لمبرِّر منطقي لمطابقة أو معادلة بدائل صوتيَّة في نظام معيَّن ببدائل من نظام آخر، إذ يقول: «يلازم كلَّ عنصر من البنية نظام مميّز عن الأنظمة التي تلازم عناصر أخرى من البنية نفسها، وبالتالي يختلف نظام الصوامت الاستهلاليَّة الممكنة في اللُّغة الصينيّة عن نظام الصوامت الختاميَّة الممكنة»[2]. هذا يدلُّ على أنَّ النظام الصوتي في أيَّة لغة من اللُّغات يتألف من عدد من النظم التي تحتوي على احتمالات بديلة تؤدي عملها في نقاط مختلفة من الوحدات الصوتيّة.

ثانيًا: الصوتيات الوظيفية الفوقطعية: تشمل ظواهر صوتيَّة مختلفة كالنبر والفاصل والنغم والتنغيم، وتقترن هذه الفواقطع بالمقطع والجملة وشبه الجملة، ففي اللُّغة الانجليزية مثلاً يعدُّ التنغيم سمة فوقطعيَّة على مستوى الجملة وشبه الجملة، ويعدُّ النبر وطول الصوت من السمات الفوقطعيَّة على مستوى المقطع، وهناك لغات أخرى نغميَّة (tone languages)، يحدث فيها اختلاف في معنى الكلمة الواحدة.

---

[1] - ينظر: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوّر**، ص182 إلى ص184.

[2] - **المرجع نفسه**، ص182.





وفي المقابل رفض "فيرث" فكرة "التقطيع المنفرد" الذي يحدث في بعض اللُّغات، فجاء بنظرية التحليل الفوقطعي القائمة على تحليل الكلام إلى فونيمات قِطعيّة وفونيمات فوقطعيّة.

من خلال هذا التحليل أنشأ ما يسمى بالنظريّة السيَّاقيَّة القائمة على التجربة والملاحظة والاستنتاج، فإذا درسنا مثلاً المعنى كأفكار ومتصورات داخل العقل فإنَّه لا نستطيع إخضاعه للملاحظة العلميَّة، هذا الموقف يستدعي منا دراسة المعنى في إطارها السيَّاقي والاستعمالي، وهي الفكرة التي ركَّز عليها "فيرث" في الصوتيات الوظيفية الذي يقرُّ على أنَّ الصوت والمعنى في اللُّغة، متصلان مع بعضهما مباشرةً ورفضه لفكرة التعبير والمضمون كوجهين مختلفين لعملة واحدة، أي عدم اعترافه بأنَّ العلاقة بين التعبير والمضمون علاقة غير مباشرة، هذا يعني أنَّ النظام الصوتي عند "فيرث" يقوم على نظم الاختيارات، كأن نستبدل كلمة "قطة" في وحدات؛ مثل:

- الفأر اصطاد .... أو - اِشتريت سمكة ....

كما انتقد الرؤية القائلة بأنَّ اللُّغة وسيلة لنقل الأفكار من رأس المتكلّم إلى أذن السامع، هذا حسب رأي "مالينوفسكي" خرافة، فالتكلُّم لا سيما في الثقافات البدائيَّة ليس "قولاً" بل "عملاً"[1]. ودليله على ذلك قول مالينوفسكي: «فاللُّغة باستعمالاتها البدائيّة حلقة اِتصال في نشاط بشري جماعي ... إنها نمط من العمل وليست أداة للتأمل»[2].

واعتبر فيرث اللُّغة: «أهم سلوك في نشاط الإنسان، ورفض الاكتفاء بتحليلها إلى مستويات جزئية صرفيَّة وتركيبيَّة ودلاليَّة مستقلَّة، لأنَّ ذلك يفقدها طابعها الخاص بها، ودعَا إلى دراسة اللُّغة في بعدها الثقافي والاجتماعي والنفسي، أي دراسة اللُّغة في الإطار الذي

---

[1] - لمزيد من التفاصيل، ينظر: أحمد مومن: **اللّسانيات النشأة والتطوُّر**، ص170 إلى ص185. وينظر: جفري سامسون: **مدارس اللِّسانيات التسابق والتطوُّر**، ص225 إلى ص251.

[2] - Malinowksi ، 1935، ص9. نقلاً عن: جفري سامسون: **مدارس اللِّسانيات التسابق والتطوُّر**، ص238.



يقتضيه التواصل من معطيات ماديَّة ومعنويَّة، والرجوع إلى ما تحيل عليه اللُّغة من قواسم ثقافيّة واجتماعيَّة مشتركة بين المتكلّم والمستمع تجعل عمليَّة التواصل اللُّغوي اليومي ناجحة»[1].

يفهم من خلال هذا أنَّ اللُّغة سلوك ونشاط إنساني وثقافي ونفسي بين المتكلّم والمستمع تهدف إلى تحقيق عمليَّة التواصل بين أفراد المجتمع البشري.

1 - 4 - نشأة الوظيفيَّة عند سيمون ديك (Simon Dik):

كانت نظرية النحو الوظيفي التي أرسى دعائمها ووضع مبادئها اللغوي "سيمون ديك" مع مجموعة من الباحثين، النظرية المتفردة بالاتجاه النحوي الوظيفي، ولم تكن حائزة قصب السبق في طرق هذا الاتجاه، بل سبقها في ذلك مدارس متعددة ونظريات مختلفة مهدت وأسست لبزوغ هذه النظرية، وتتحد النظريات الوظيفية السابقة في أن وظيفة اللغة الأساس هي الوظيفة التواصلية التبليغيَّة، وأن البنى الصرفية والتركيبية والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات البشرية.

لقد احتضنت جامعة أمستردام في أواخر سبعينات القرن الماضي - 1978م - نشأة نظرية النحو الوظيفي على يد مجموعة من الباحثين يرأسها الباحث اللساني الهولندي "سيمون ديك" الذي وضع أبحاثا متعددة رسم بها الإطار النظري والمنهجي العام للنظرية لأتباعه السائرين على نهجه، الذين أجروا دراسات لغوية متنوعة، تجاوزت عقدين من الزمن، وكان منطلق النشأة هو الاقتناع بأن مقاربة خصائص العبارات اللغوية على أساس العلاقات

[1] - جون فيرث. نقلاً عن: حافظ اسماعيلي علوي: **اللِّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة**، ص344.



أو الوظائف(الدلالية والتركيبية والتداولية) تفضل مقاربتها على أساس المقولات الشجرية، كالمركب الاسمي، أو المركب الفعلي الذي لا ورود له إلا في بعض اللغات[1].

من خلال هذه المقاربة بيّن لنا "ديك" كيفية الانتقال من البنية التحتيَّة للعبارات اللُّغويَّة، إلى البنية السطحيَّة المرتَّبة، وبالتالي إنشاء نظريَّة وظيفية قائمة بذاتها، تستجيب لشروط التنظير والنمذجة، وميّز بين مرحلتين كبيرتين هما: نموذج الجملة Functional) Grammar) الذي ظهر عام 1978 من خلال كتاب سيمون ديك الموسوم "بالنحو الوظيفي"، ثم قدمت بعد ذلك أبحاث متعددة في الاتجاه نفسه إلى عام 1988، وتوسم هذه المرحلة بـ (ما قبل النموذج المعيار)، ونموذج النص الذي ظهر عام 1989م من خلال كتاب ديك (The Theorie of functional Grammar) "نظرية النحو الوظيفي" تجاوز فيه "ديك" إطار الجملة إلى إطار النص، ودرس مجالات جديدة غير (المعجم و التركيب و الدلالة والتداول، كمجال الترجمة، والحوسبة، وغيرها، وأجرى عدد من الباحثين دراسات متعددة على غرار هذا النموذج، وفحصوا مفاهيمه[2].

وانتقلت هذه النظريَّة من مسقط رأسها - هولندا - إلى أقطار أخرى، فتكوَّنت مجموعات بحث وظيفيَّة في بلجيكا، واسبانيا، والدنمارك، والمغرب ....الخ، ودخلت العالم العربي أوَّل ما دخلت عبر جامعة محمد الخامس بالرِّباط، حيث شُكلت مجموعة البحث في التداوليات واللِّسانيات الوظيفيَّة، وكان موضوعها وصف القدرة التواصليَّة المتمثّل في القدرة النحويَّة والقدرة التداوليَّة[3].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد**، ص60 إلى ص62.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي**، ص7 - 8.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص59 إلى ص63.



وفي الختام نصل إلى أنَّ لكلّ مدرسة رؤيتها الوظيفيَّة؛ فمدرسة براغ نشأت على أساس صوتي، ومدرسة كوبنهاجن على أساس رياضي منطقي، ومدرسة لندن على أساس سياقي، أمَّا مدرسة "سيمون ديك" و"أحمد المتوكل" نشأت على أساس الوظيفة الإعرابيَّة أو الإعراب الوظيفي كما سمَّاه أحمد المتوكل[1].

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربية في اللّسانيات الوظيفيَّة (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)**، ص213.





كتب أحمد المتوكل (دراسة وصفيَّة تحليلية نقديَّة)

يتعلّق موضوع البحث بالدرجة الأولى بتلخيص كتب "أحمد المتوكل" لمعرفة كل الخبايا والوقوف عند بعض النقائص، ويتطلَّب منا هذا دراسة نقديَّة للتعرُّف على نظريَّة النحو الوظيفي وأثرها في اللُّغة العربيَّة.

أولاً: تلخيص كتب أحمد المتوكل:

1 - الوظائف التداوليَّة في اللّغة العربيَّة:

عالج المتوكل في كتابه خصائص الوظائف التداوليَّة والمتمثّلة في الوظيفتين الداخليتين (البؤرة والمحور) داخليتان بالنسبة إلى الحمل، والوظائف الخارجيّة (المبتدأ والذيل والمنادى) وظائف خارجيّة عن الحمل. **فالوظيفتان الداخليتان** تتمثل في **البؤرة** مفهومها، أنواعها (بؤرة الجديد، وبؤرة المقابلة، بؤرة المكوّن، وبؤرة الجملة) وظيفتها وإعرابها وموقعها داخل الجملة، و**المحور** مفهومه، قواعد إسناد وظيفته، إعرابه، مواقعه في الجملة الفعليَّة والجملة الاسميَّة والجملة الرابطيَّة وخصائصه وقيوده، أما **الوظائف الخارجيّة** فتشمل كل من المبتدأ والذيل والمنادى.

1 - المبتدأ: تعريفه، مقولته، إحاليته، موقعه، خارجيته، إعرابه، المبتدأ / المحور، المبتدأ / الذيل، المبتدأ / البؤرة.

2 - الذيل: مفهومه، إحاليته، إعرابه، موقعه.

3 - المنادَى: تعريفه، إسناد وظيفته، أدواته، قواعده، إعرابه، موقعه.

وتناولت هذه الوظائف بنيات تشمل المكوّنات الحاملة للوظائف الخمسة المذكورة سابقًا، وذلك في إطار التفاعل بين بنية "المقال" ومقتضيات "المقام"، ودرسها اللّغويون العرب والنحاة



والبلاغيون وفق ظواهر مختلفة؛ هيّ: التخصيص، العناية، التوكيد، الحصر، كما تشتق الجملة في النحو الوظيفي، عن طريق بناء بنيات ثلاث؛ هي: بنية حمليّة وبنية وظيفيّة وبنية مكونيّة.

2 - دراسات في نحو اللّغة العربيَّة الوظيفي:

تناول المتوكل قضايا عالجها في إطار نظري للنحو الوظيفي، إذ اعتمد على ثلاثة محاور هي:

1 - من قضايا الرُّتبة في اللغة العربية؛ هناك دراستان:

أولاً: الفاعل في اللغة العربية: تناول أثر الوظيفة التركيبيّة الفاعل في الربط بين البنية الدلالية (البنية الحمليّة) والبنية الصرفيّة - التركيبيّة وخصائص الفاعل المُكوِّنيَّة إعرابه وموقعه.

ثانيًا: ف (فعل) س (اسم) فا (فاعل) في اللّغة العربية: أنَّ المحور هو المكون الذي يتوسط بين الفعل والفاعل في الجملة الفعليّة، وأطلق المتوكل على الفرضيات التي تُخَلِفُ التحليلات الثلاثة[1]: فرضية الذيل، فرضية الخفق، فرضية المحور.

2 - اقتراحات من الفكر اللّغوي العربي القديم لوصف ظاهرة "الاستلزام التخاطبي": أدمجها المتوكل في النماذج اللّغويّة التداوليّة، ومثّل لها بالقوة الإنجازيّة الحرفيّة والمستلزمة. تناول فيها اقتراحات حديثة ل جرايس (H. P. Grice) وسيرل (J. searle) وجوردن (Gorden) ولاكوف (G. Lakoff) واقتراحات قديمة للسكاكي، وفي الفصل الثاني ربط بين القوة الإنجازيَّة والنحو الوظيفي، وخاصة ما يتعلّق بنظرية أفعال الكلام.

3 - القوة الإنجازية والوظائف: يضم ظاهرتين في اللغة العربيّة (ظاهرة الاستفهام وظاهرة العطف). تتضمن الظاهرة الأولى البؤرة في الجملة الاستفهاميَّة منها استفهام الحمل، استفهام المكوّن، الاستفهام و"استلزاماته الحواريَّة داخل كل من بؤرة الجديد وبؤرة المقابلة، في حين

[1] - أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربية الوظيفي**، ص65.



تتضمن الظاهرة الثانية العطف في النحو الوظيفي بشتى أنواعه (عطف الحدود، عطف المحمولات، عطف الجُمل، العطف المتقاطع).

3 - من قضايا الرّابط في اللُّغة العربيَّة:

انطلق "أحمد المتوكل" من نقطة مفادها أنَّ الجمل ذات المحمول غير الفِعلي (الاسمي أو الحرفي أو الظرفي أو الصِّفي) ترد فيها متضمِّنة لفعل رابط كما ترد دون فعل رابط. والربط بين المحمول غير الفعلي والموضوع فاعلِه يتم بواسطة مجموعة من الأفعال؛ مثل: أصبح، مازال، ظلَّ، وغيرها. هذه الأفعال الرّابطة لا تستعمل في السياقات نفسها، وإنّما تستعمل لتحدّد الوسائط الثلاثة[1]:

- صيغة الجملة ("الإثبات" أو "النفي").
- التخصيص الجهي.
- التخصيص الزماني.

كما حاول التعرف على المقولات الجهية والمقولات الزّمانيّة الواردة في اللُّغة العربيَّة، وتفاعلها في تحديد صيّغ المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي. والشروط الضابطة لظهور الرابط في الجمل ذات المحمول غير الفعلي وعدم ظهوره في البنية الإعرابيّة والبنية الموقعيَّة وبنية الرّبط الإحالي.

وتناول أيضًا اشتقاق الجُمَل الرَّابطة في النحو الوظيفي بيَّن فيه:

- خصائص الفعل الرَّابط والرابط في النماذج اللُّغويَّة، والتي تقوم على مجموعة من الفرضيات (فرضية الحذف، فرضية الإدماج، فرضية الحذف والإدماج).

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **من قضايا الرّابط في اللُّغة العربيَّة**، ص16.



- قواعد صياغة المحمول وإدماج الرَّابط في اللُّغة العربيَّة.

- إشكال "ليس" (صُرفَةً نافية، فعلاً رابطًا، فعلاً رابطًا نافيًا).

وبيَّن خصائص الجمل الرَّابطية منها: الخصائص الحمليَّة، والخصائص الوظيفيَّة، والخصائص المكوِّنية، الجمل الرابطيّة. أمّا الجمل التعيينية وإشكال الرابط فيتمثل في العلاقات الحملية التعيينية، وأهم التراكيب داخل الجملة في النحو الوظيفي، وبنيتها الإخبارية وتحديد رتبتها.

4 - الجملة المركّبة في اللّغة العربيّة:

تناول المتوكل في كتابه هذا تحليلاً وظيفيًّا لظواهر اللُّغة العربية معجمًا وتركيبًا وتداولاً، ففي المجال الأوّل عالج ظاهرة اِشتقاق المحمولات الفعليَّة، مع تصنيفها والنظر إلى تأثيرها في المحمول الداخل، ثمَّ إلى قواعد مقلصة كقاعدة "المنعكس" وقاعدة "المطاوع" وقاعدة "المبني للمجهول" وقاعدة "اِنصهار الحد" وقواعد موسَّعة للمحلاَّتيَّة (كقواعد تكوين المحمولات الدَّالة على التكثير والتعريض والتظاهر)، وفي المجال الثاني تناول الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول، فهما دليلان على الوصف الكامل والشامل للُّغة العربية، على أنَّ وظيفة المفعول تسند إلى مكوّن المتقبل في التركيب ذات المحمول الثنائي والمستقبل في التركيب ذات المحمول الثلاثي، أما وظيفة الفاعل تسند إلى مكوّن المنفذ، أمَّا المجال الثالث درس فيها المتوكل ظاهرتين؛ هما:

- الظواهر المرتبطة بالوظائف التداوليَّة (المبتدأ والذيل والمنادى والمحور والبؤرة).

- والظواهر الآيلة إلى القوة الإنجازيَّة المواكبة للجملة[1].

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكل: **الجملة المركَّبة في اللُّغة العربيّة**، ص 5 - 6.



حاول المتوكّل في الفصل الأوَّل تنميط الجمل في اللُّغة العربيَّة، وذلك بعرضه لأهمّ مقومات الجملة البسيطة المتضمنة لحمل واحد، والجمل المركّبة المتضمنة لأكثر من حمل واحد، وخصّص الفصل الثاني لدراسة خصائص الحُمول غير المُدمجة منها: الحُمُول الاعتراضيَّة والحُمُول المعطوفة، أمَّا الفصل الثالث فيُعالج أهم القضايا المُرتبطة بالحُمُول المدمَجة؛ منها: الحُمُول أجزاء الحدود والحُمُول الحدود.

5 - اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري):

يقدم هذا الكتاب نموذجًا لسانيًا حديث النشأة، يُعرف بالنحو الوظيفي، مع الإشارة إلى أسسه النظريّة والمنهجيّة ومبادئه، من أجل وصف ظواهر اللُّغة العربيَّة وتفسيرها، مقارنًا إياه بالنظريات اللِّسانيَّة غير الوظيفية، أو المنحى الصوري الوصفي، وربطه بالفكر اللُّغوي العربي القديم نحوه وبلاغته وذلك بطريقة علميّة موضوعيّة، وحاول أيضًا تقديم نماذج لغويّة وظيفيّة؛ منها: البركمانتاكس، التركيبات الوظيفيّة، نحو الأدوار والإحالة، النسقيَّة، ونموذج النحو الوظيفي.

تناول في الفصل الأوَّل الوظيفيَّة في الدرس اللِّساني المعاصر وذلك انطلاقًا من تصنيف النظريات اللّسانية إلى النظريات الوظيفيَّة والنظريات غير الوظيفية وبيّن أوجه الائتلاف وأوجه الاختلاف، والوظيفية في الفكر اللّغوي العربي القديم.

وخصّص الفصل الثاني للمبادئ المنهجيَّة العامَّة، والمتمثلة في اللُّغة والوظيفة، الوظيفة والبنية، الوظيفة والقدرة اللُّغويَّة، الوظيفة والكليات اللُّغويَّة، الوظيفة وموضوع الوصف، الوظيفة والمفاضلة بين الأنحاء.

وعالج في الفصل الثالث الوظيفيَّة وبناء الأنحاء والمتمثلة في الوظيفيّة والنمذجة، الوظيفيّة في النظريّة التوليديّة التحويليّة، الأنحاء الوظيفيّة تشمل كل من (الوجهة الوظيفيَّة للجملة، النحو



النسقي، التركيبات الوظيفيَّة)، النحو الوظيفي ينصُّ على تحديد بنية النموذج العامَّة منها: البنية الحَمْليَّة، البنية الوظيفيَّة، البنية المكونية.

أمَّا الفصل الرَّابع فتناول نماذج من التحليلات الوظيفيَّة، وهذه النماذج تتمثل في:

- التحليلات المعجميَّة: تشمل كل من الاشتقاق (المباشر وغير المباشر)، وخصائص النسق الاشتقاقي (اشتراك الأوزان، ترادف الأوزان، الثغرات)، والمعجم وقواعد تكوين المحمولات الفعليَّة والمحمولات العلِّية، والمحمولات المبنية للمجهول.

- التحليلات التركيبيَّة؛ تتمثل في الوظيفتين التركيبيتين (الفاعل والمفعول) في اللُّغة العربيَّة. ومن قضايا الرابط في اللُّغة العربيَّة، والجملة المركّبة في اللُّغة العربيَّة.

- التحليلات التداوليَّة؛ تقوم **أولاً:** على الوظائف التداوليّة في اللّغة العربيَّة، والتي تحمل وظائف خمس تنقسم إلى ثلاث وظائف خارجيّة؛ هي: المبتدأ، الذيل، المنادى، ووظيفتين داخليتين؛ هما: البؤرة، والمحور. **ثانيًا:** العطف في اللُّغة العربيَّة، ويشمل مجموعة من القيود؛ وهي: القيود على عطف الحدود، القيود على عطف المحمولات، القيود على عطف الحمول.

6 - الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في اللُّغة العربيَّة):

يبحث هذا الكتاب في:

- رصد العلاقة بين **الحد** (بوصفه بنية منطقيّة دلاليّة) و**المركَّب** (باعتباره بنية صرفيّة تركيبيّة)، وأهم القواعد (قواعد صيَّاغة المركّب) الكفيلة بنقل وحدات البنية الحمليّة (البنية المنطقيّة الدلاليّة) إلى وحدات البنية المكوّنيّة (البنية الصرفيّة التركيبيّة)، بنقل الحدود إلى مركّبات ويتم عن طريق صيّاغة الكفاية النمطيَّة.



- ظاهرة النفي في اللُّغة العربيَّة: لقد أولى المتوكل اهتمامًا كبيرًا بظاهرة النفي (أدواتها وبنياتها ونحو مقاربة وظيفيّة للتراكيب المنفيَّة)، كون أنها من الظواهر التي لم يعن بها الدرس اللّغوي المعاصر، حتى المشتغلين في إطار النحو الوظيفي.

- مقاربة للتراكيب المبأرة في اللّغة العربية، عالج فيها مجموعة من العناصر؛ هي: خصائص البنيات المبأرة، البنيات المبأرة في النماذج اللّغويّة مع تقديم مجموعة من التحليلات الموحَّدة والمميَّزة؛ المقاربة الوظيفيَّة للبنيات المبأرة، والتي تقوم على فرضية أن البؤرة أنواع منها: بؤرة الجديد، بؤرة الانتقاء، بؤرة الحصر، بؤرة التثبيت، بؤرة القلب.

اعتمادًا على التمييز بين هذه الأنواع من البؤر، قام بتحليل البنيات المفصولة والبنيات المتصدّرة والبنيات الحصريَّة على أساس أنَّها بنيات مترادفة تداوليًا، تتضمن جميعها معلومةً متردّدًا في ورودها أو منكرًا ورودها، فتسند إلى الحدّ الحامل لهذه المعلومة الوظيفيَّة (بؤرة المقابلة).

7 - قضايا اللُّغة العربيَّة في اللّسانيات الوظيفيَّة (البنية التحتيَّة أو التمثيل الدلالي التداولي).

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الأفكار الرئيسة، والنقاط الأساسية التي تتمحور حول النظريات اللسانية الوظيفية سعيًا منها لوضع مقاربة لقضايا اللغة العربية من منظور وظيفي، والتي تنطلق من الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية المتمثلة في وظيفة التواصل داخل المجتمعات البشرية. والنظرية اللسانية الوظيفية التي اعتمدها أحمد المتوكل هي "نظرية النحو الوظيفي" وتعتبر من بين النظريات اللسانية التي تستقصي معرفة قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، والتي ستكون موضوعا لهذا البحث.



والسبب الذي دفع أحمد المتوكل إلى اختيار هذه النظرية هو اعتماده على معيارين أساسيين هما:

أولاً: حداثة القضايا التي يعالجها بالنظر إلى أن بحوثه السابقة كانت إمّا على شكل إشكالات عالجها دون أن يوفيها حقها من المعالجة، وإمَّا تناولها من منظور النحو الوظيفي الأوّل، وبقي أن يعيد النظر فيها ليبين كيفية تناولها في إطار النموذج الحالي.

ثانيا: مدى الاستفادة التي يمكن أن تحصدها اللسانيات العربية من دراسة هذه القضايا من ناحية، والنتائج المترتبة عن هذه الدراسة على نظرية النحو الوظيفي من ناحية أخرى.

اعتمد على مقدّمة منهجيَّة تناول فيها مبادئ النحو الوظيفي وتنظيم نموذج مستعمل اللُّغات الطبيعيَّة والنحو الوظيفي المحوسب.

الفصل الأوَّل: المدخل المعجمي (تنظيمه ودوره): وقد تضمن مجموعة من العناصر؛ هي: المدخل المعجمي وتنظيمه العام، الإطار الحملي، التعريف الدلالي، المحمولات المشتقة، بين المعجم والاشتقاق والصرف، إشكالات وآفاق، المدخل المعجمي والجملة، المعجم والتداول.

وفي الفصل الثاني الموسوم بـ "الالتباس" فقد خصّصه للبحث عن: معنى الالتباس، نحو تنميط الالتباس، من "الظاهر" إلى "الخفي": درجات الالتباس، النحو الوظيفي والعبارات الملتبسة.

أما الفصل الثالث فبحث فيه عن "الوجوه القضويَّة"* تعريفات واصطلاحات، أنماطها وتحققاتها، ووظائفها، وإشكالاتها.

---

* الوجه القضوي: هي العلاقة التي تربط بين المتخاطبين، والتي تكمن في الفعل اللّغوي الذي ينجزه المتكلّم حين التلفظ. أحمد المتوكل: **قضايا اللُّغة العربيَّة في اللّسانيات الوظيفيَّة (البنية التحتيَّة أو التمثيل الدلالي التداولي)**، ص159.



والفصل الرَّابع خصّصه لـ التمثيل الدلالي - التداولي جسرًا للعبور: الترجمة: تناول فيه مجموعة من العناصر؛ هي: المبادئ العامّة، الأدوات (القاموس المزدوج والنحو المقارن)، المراحل (التحليل والنقل والتوليد).

8 - قضايا اللُّغة العربيَّة في اللّسانيات الوظيفيَّة (بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي - التركيبي).

يوضِّح المتوكل في هذا الكتاب القواعد والمبادئ التي تضطلع بنقل البنية الدلالية - التداولية إلى بنية مكونات، وتوصل إلى أن خصائص اللغات الطبيعية تتحدد في مستويين تمثيليين؛ هما: مستوى البنية الدلالية - التداولية ومستوى البنية الصرفية - التركيبية.

وقسَّم البحث إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأوَّل: يهتم بدراسة محمول الجملة: صِيَغُهُ وبنياته، وعناصره هي: المدخل، التمثيل التحتي، الصيغ الصرفيَّة (تكوينها وأنماطها)، الأفعال المحمولات / الأفعال الناقصة، صياغة المحمول؛ بيَّن فيه صورة المحمول المجرَّدة والمخصصات وكيف تتحقق هذه المخصصات، إشكالات عالقة من أدوات نافية وإعراب المحمول غير الفعلي والمحمول الفعلي.

الفصل الثاني: يهتم ببناء المركّب، عرض فيه مجموعة من النقاط هي: مدخل، نحو تنميط للحدود، الحدود المشتقة من اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، الحد الاسمي النموذجي: دوره وبنيته، الوظائف (وظائف الحد ووظائف داخل الحد)، من الحد إلى المركب (انتقاء الرأس ونقل المخصِّص إلى محدِّد والإعراب).



أما الفصل الثالث فعالج فيه رتبة المكونات من مسائل عامّة تتعلّق بصياغة القواعد المسؤولة عن إسناد الرّتبة، البنية التحتيّة: سلمية / ترتيب؛ تشمل: التمثيل الدلالي - التداولي والبنية التحتية غير مرتّبة والتنظيم السُّلّمي للبنية التحتيّة، من العلاقات إلى الرُّتب منها: قواعد الموقعة ومن القواعد إلى المبادئ العامّة (الكليَّة).

9 - قضايا اللُّغة العربيَّة في اللِّسانيات الوظيفيَّة (بنية الخطاب من الجملة إلى النص):

بعد عرض المتوكل للكتابين الأولين "قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية" (المتوكل 1995 - 1996)، الذي درس مجموعة من الظواهر، وأكد بأنها تنحصر في مجال الجملة لا تتعداه، رأى في المقابل أن بعض القضايا الجملية لا يمكن تناولها إلا إذا تمت مقاربتها في إطار خطاب متكامل، ومن هذه القضايا، الاستلزام الحواري، والالتباس بجميع أنماطه، وإسناد الوظائف التداولية، كالمحور، والبؤرة، ورتبة المكونات، وتخصيص السمات الجهية والزمنية.

وقسَّم البحث إلى فصلين؛ هما:

الفصل الأول: تناول "نحو الجملة ونحو النص: من الاختلاف إلى الائتلاف" وفق العناصر الآتية: الخطاب في النحو الوظيفي (مفهومه، مجاله، طبيعته، أنماطه، الدراسات الخطابيّة الوظيفية)، نحو الجملة يتمثل في القالب النحوي ونموذج مستعملي اللُّغة الطبيعيَّة، نحو الجملة ونحو ما بعد الجملة: نحوان أم نحو واحد.

أما الفصل الثاني فعالج فيه بنية الخطاب وافتراض التماثل وفق البنية العامة بمستوياتها وطبقاتها وعلاقتها ووظائفها، التماثل البنيوي بين الجملة والنص من الافتراضات والبنية النموذج والجملة والنص؛ الثابت والمتغيّر وعناصره البنية النموذج وأنماط الخطاب والبنية النموذج وأقسام الخطاب والبنية النموذج والكلمة، البنية النموذج وإشكالات التمثيل



يتمثل في التداول قالبًا مستقلاً والقالبية وأنماط الخطاب وافتراض التماثل بين البنية التحتيَّة والبنية السطحيَّة.

يهدف المتوكل من خلال كتابه إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ هما:

أولاً: استكشاف ما يوحِّد بين بنية الكلمة وبنية المركب وبنية الجملة وبنية النص.

ثانيا: الاقتصار على المبادئ نفسها في وصف بنية كل من هذه المستويات الأربعة.

10 - التركيبات الوظيفيَّة (قضايا ومقاربات):

يندرج موضوع هذا الكتاب حول الاتجاه الوظيفي أو المنحى الوظيفي، اتُهم بأنَّه اتجاه تقليصي يُغفل البعد الصرفي - التركيبي للغات الطبيعيّة، لكن المتوكل برّر هذا وأكّد بأنَّ نظريَّة النحو الوظيفي «نالت البنية التحتيَّة للعبارات اللُّغويَّة بشقيها الدلالي والتداولي من البحث والدراسة ما لم تنله قواعد التعبير المسؤولة عن نقل هذه البنية إلى بنية صرفيَّة - تركيبيَّة صوتيَّة»[1].

نظرًا لهذه المكانة التي مُنيت بها البنية التحتيَّة ومحاولة رفع الاتهام، جاء المتوكل بمقاربة تقوم على أنَّ قضايا الصَّرف والتركيب في نحو موجَّه وظيفيًا كالنحو الوظيفي وذلك بالاعتماد على "نحو الخطاب الوظيفي".

قسَّم البحث إلى خمسة فصول؛ هي:

الفصل الأوَّل: الوظيفة والتركيب (تعالق وتبعية)، فيها: مدخل، مجال التركيب: بين المحدودية والشمول (الصرف والتركيب)؛ وظيفة اللُّغة وبنيتها والعناصر التي تطرَّق إليها؛ هي: مفهوم الوظيفة (الوظيفة العلاقة والوظيفة الدور)، دور اللُّغة: وظيفة أم وظائف، وظيفة التركيب: القاعدة والاستثناء.

[1] - أحمد المتوكل: **التركيبات الوظيفيَّة (قضايا ومقاربات)**، ص9.



الفصل الثاني: الوظيفة وبناء الأنحاء، تناول فيها: مدخل، المبادئ العامة للنحو الوظيفي، تنظيم النحو.

أما الفصل الثالث: بنية الجملة فيها: مدخل، حدود الجملة (بين المركز والضواحي)، البنية المعيار بمستوياتها الثلاثة (العلاقي والتمثيلي والبنيوي)، البنية المعيار بين الثابت والمتغيِّر ومن هذه المغيرات؛ نجد: متغيرات النمط الجملي (استفهاميّة، أمريّة، التعجبيّة، شبه الجملة)، متغيرات نمط التركيب، متغيرات نمط الخطاب؛ الطبقة الإنجازية: قضايا للبحث؛ منها: الاستلزام الحواري واللواحق الإنجازية.

والفصل الرَّابع: تناول بنية المركّب الاسمي تشمل عناصر؛ هي: مدخل، أنماط المركبات الاسميّة، المركب الاسمي: عمق وسطح؛ فيها المقاربة الخطِّية والمقاربة الطبقية. إشكالات وبعض الحلول، نحو مقاربة أشمل: من موازاة المركب للحمل إلى موازاة المركب للجملة.

أما الفصل الخامس: البنية التركيبية وأنماط اللُّغات. يشمل كل من: المدخل، المستوى البنيوي أساسًا للتنميط، الشفافية / الكتامة والتطوّر اللُّغوي.

11 - المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد):

حاول المتوكل في هذا الكتاب تشغيل نظرية النحو الوظيفي في دراسة اللُّغة العربيَّة، سعيًا في تحقيق نسق اللُّغة العربيَّة صرفًا وتركيبًا. وذلك بالانطلاق من الفكر اللُّغوي التراثي وربطه بالدرس الوظيفي الحديث.

قسَّم كتابه إلى ثلاثة فصول؛ هي:

الفصل الأوَّل: المقاربة الوظيفية مبادئها ومنهجها، تناول فيه: المدخل؛ المبادئ العامَّة للنحو الوظيفي. والمتمثلة في: أداتية اللُّغة - وظيفة اللُّغة الأداة - اللُّغة والاستعمال - سياق



الاستعمال - اللُّغة والمستعمل - القدرة اللُّغويَّة - الأداتية وبنية اللُّغة - الأداتية وتطوُّر اللُّغة - الأداتية والكليَّات اللُّغويَّة - الأداتية واكتساب اللُّغة، أداتية اللُّغة وصياغة النحو: تناول فيها مفهوم النحو، ومبدأ الإنسجام وبناء النحو، وظيفة التواصل وهندسة النحو، الوظيفية بين المفهوم والمصادق: تتمثل في النظريَّة الوظيفية المثلى.

الفصل الثاني: الوظيفيَّة في اللِّسانيات العربيَّة الحديثة. عالج فيها مجموعة من العناصر؛ هي: مدخل؛ المنحى الوظيفي بالمغرب: تذكير وتدقيق؛ نظرية النحو الوظيفي: ثابت الأسس ومتغير النماذج. منها: - الأسس المنهجيَّة والمتمثلة في الكفايات الثلاثة (التداولية، النفسيَّة، النمطيَّة). - النماذج؛ النظرية الوظيفيَّة واللُّغة العربيَّة يقوم على بناء نحو اللُّغة العربيَّة الوظيفي؛ اللُّغة العربيَّة ونظريَّة النحو الوظيفي (إسهامات في الكفاية اللُّغويَّة).

الفصل الثالث: الوظيفيَّة في التراث اللُّغوي من الإسقاط إلى الإقساط: تناول فيه مجموعة من العناصر هي: مدخل، قراءة التراث: بعض الاقتراحات المنهجيَّة، منها: توحد المفهوم في تعدّد العلوم وتطوّر لا قطعيَّة وإسقاطًا للإسقاط؛ الدلالة في التراث اللُّغوي العربي: عالج فيه - المفاهيم الأساسيَّة المتمثلة في المقام والمقال - المنهج يتمثل في اللَّفظ والمعنى - القضايا منها القصد والتركيب، من قضايا المعنى / الفحوى، الخطاب: أنماطه وخصائصه، التراث اللُّغوي والدَّرس الوظيفي الحديث: يقوم على عنصرين هما: - التراث والنظرية الوظيفيَّة المثلى - التراث: ماض ممتد.

12 - الخطاب وخصائص اللّغة العربيَّة (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط):

يسعى المنحى الوظيفي في البحث اللِّساني العربي إلى:

- دراسة ظواهر اللُّغة العربية (الفصحى والدوارج) انطلاقًا من مبدأ تبعية البنية للوظيفة وصفًا وتفسيرًا.



- وضع جسر بين التراث اللغوي العربي القديم (بلاغة، أصول، نحو، فقه) وربطه باللّسانيات الحديثة.

- إدماج البحث اللّساني الوظيفي في التنمية الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية واستثمار نتائجه في المجالات الحيويَّة كالتواصل، أي يقوم على نقل البحث اللّساني الوظيفي إلى مجالات الإجراء والتطبيق.

- تنميط اللّغات الطبيعية (البشريّة) ومحاولة رصد مختلف التغيرات التي تطرأ على لغة ما أو على نمط لغوي ما، عبر مراحل تطورها.

قسَّم كتابه إلى أربعة فصول هي:

الفصل الأوَّل: النسق النموذج: ثابته ومتغيراته، تناول فيه: المدخل؛ ويتمثل في: مفهوم الخطاب، أنماط الخطاب، مقاربة الخطابات: نظريات أم نظريَّة: تناول فيها مقاربات سائدة، ومقاربة للتمحيص، ثوابت البنية: تتمثل في أربع ثوابت، هي: ثوابت المستوى العلاقي، ثوابت المستوى التمثيلي، ثوابت المستوى الصرفي - التركيبي، ثوابت المستوى الفونولوجي، متغيرات النمط: تناول فيها متغيرات المستوى العلاقي ومتغيرات المستويات التابعة.

الفصل الثاني: القوة الإنجازية من الاستلزام إلى التأصيل. عالج فيها مجموعة من العناصر هي: مدخل، المخصص الطبقي: تذكير، القوة الإنجازية الأصل / القوة الإنجازيَّة المستلزمة، التمثيل للقوة الإنجازيَّة يقوم على التمثيل المساوي والتمثيل الموازي، تأصيل الاستلزام، القوة الإنجازية الأصول في اللُّغة العربيَّة.

الفصل الثالث: الإحالة: الأنماط والمقولات: تناول فيه مجموعة من العناصر هي: مدخل، مفهوم الإحالة، الإحالة في الفكر اللُّغوي العربي القديم: عالج فيه - الإحالة عند النحاة - الإحالة عند الأصوليين، الإحالة في نظرية النحو الوظيفي: يقوم على عنصرين



هما: - الإحالة في النموذج المعيار - الإحالة في نموذج نحو الخطاب الوظيفي؛ الإحالة في المنحى الوظيفي العربي؛ الإحالة في اللُّغة العربيَّة.

والفصل الرَّابع: البؤرة: الوظيفة والحيّز، تشمل عناصر، هي: مدخل، التبئير: يشمل عنصرين هما: التبئير في النحو الوظيفي المعيار والتبئير في نحو الخطاب الوظيفي، ما يلابس التبئير: التقوية، خصائص التبئير والتقوية في اللُّغة العربية، منها: التبئير، التقوية، التحييز.

13 - مسائل النحو العربي (في قضايا نحو الخطاب الوظيفي):

إنَّ الهدف من مشروع المنحى اللِّساني الوظيفي العربي هو وضع منهجيَّة علميَّة لقراءة التراث الذي خلَّفه المفكرون العرب القدماء؛ نحاة وبلاغيون وأصوليون ومفسرون وتتمثل هذه المنهجيَّة في مقوِّمات ثلاثة؛ هي:

- تقويم العلاقة بين النحو العربي (الفكر اللُّغوي العربي) والنظريات اللِّسانية الحديثة، وذلك باعتبار المنحى الوظيفي العربي الحديث امتدادًا طبيعيًا للدراسات البلاغية والأصولية والنحويَّة العربية القديمة.

- المقارنة الممنهجة بين تناول النحاة لعدد من الظواهر اللُّغويَّة، ومعالجة نحو الخطاب الوظيفي للظواهر نفسها، وذلك من أجل وصف هذه الظاهرة وتفسيرها.

- يعدُّ الفكر اللُّغوي العربي القديم مرجعًا ومصدرًا يحتكم إليه عند الحجاج بالنسبة إلى الدرس اللِّساني الوظيفي الحديث.

قسَّم كتابه إلى ثلاثة فصول؛ هي:

الفصل الأوَّل: المتصل والمنقطع، تناول فيه: مدخل، النعت، المُستثنى، المعطوف: تناول فيه: المعطوف المتصل، المعطوف المنقطع، المعطوف فعلاً خطابيًا، والمفصول.



الفصل الثاني: المُدمج والمُلحَق. عالج فيها مجموعة من العناصر هي: مدخل، الإدماج / الإلحاق، الجُملة التابعة، الجُملَة المُعترضة، الجملة المنقطعة؛ الجُملة الموصولة: تتكون من جُملة الصلة والضمائر الموصولة: تواردها وخصائصها، منها: التوزيع التكاملي والخصائص الإعرابيَّة.

الفصل الثالث: المرْكز والرَّبض: تناول فيه مجموعة من العناصر هي: مدخل، الرَّبض: تعريفه وأنماطه ومنه: المَركز / الرَّبض، الرَّبض / الفضلة، ربَض المُركَّب الاسمي، أرباض الجملة: تقوم على ثلاثة عناصر هي: - الرَّبَض القبْلي - الرَّبَض البَعدي - الرَّبَض المنادى، أرباض النص، إعراب الرَّبض، منه الإعراب في اللُّغة العربيَّة: اقتراح بديل وإسناد إعراب الأرباض، الرَّبض المتعدِّد، منه: تعدُّد النداء، تعدُّد ربض التوجيه، تعدُّد الذيل، من الرَّبَض إلى المركز: يشمل ثلاثة عناصر هي: الاشتغال، امتصاص الرَّبض، من فعل خطاب إلى فعل فحوى.

14 - الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفيَّة موحَّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللُّغات):

بنى المتوكل "المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي" على ثلاثة أهداف؛ هي: الوصف والتفسير اللُّغويان والتأصيل والإجراء.

يقوم الهدف الأوَّل على بناء نحو وظيفي للُّغة العربيَّة من منظور تبعية البنية للوظيفة؛ ويقوم الهدف الثاني على ربط البحث اللِّساني الوظيفي بالتراث اللُّغوي العربي (بلاغة، أصول، فقه، نحو)؛ أما الهدف الثالث فيقوم على إدماج البحث اللَّساني الوظيفي في التنمية الاجتماعيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة، واستثمار نتائجه في المجالات الحيويَّة، كالتواصل، وتعليم اللُّغات والاضطرابات النفسيَّة - اللُّغويَّة.



يهدف من خلال هذا البحث إلى نقل نظريَّة النحو الوظيفي من التنظير إلى التطبيق، قصد اختبار الإمكانات التي تنتجها أحدث نماذج هذه النظريَّة.

قسَّم "المتوكل" كتابه إلى ثلاثة فصول؛ هي:

الفصل الأوَّل: المجال أنساق التواصل وأنماطه، عالج فيه مجموعة من العناصر؛ هي: مدخل، التخاطب / التواصل، أنسق التواصل، أنماط التواصل، الخطاب الموسَّط المنقول، الخطاب الموسَّط المترجم ترجمة نسقيَّة والترجمة الأنساقيَّة، الخطاب الموسَّط الملقَّن.

الفصل الثاني: المنهج من التنظير إلى الإجراء: عالج فيها مجموعة من العناصر هي: مدخل، المنطق تتكوّن من: الوظيفة بوجوهها الثلاثة (الوظيفة دورًا والوظيفة علاقة والوظيفة جسر عبور)، الكليَّات اللُّغويَّة، التنميط (تنميط اللُّغات وتنميط الخطابات والتنميط والخطاب الموسَّط)، الهدف: يتكون من نظريات قطاعيَّة ونظريَّة لسانيَّة واحدة.

الفصل الثالث: الجهاز نموذج مستعمل اللُّغة: تناول فيه مجموعة من العناصر هي: مدخل، نحو الخطاب الوظيفي: النموذج النواة، نحو الخطاب الوظيفي: النموذج الموسَّع، يتمثل في الخصوصيَّة، الشمول، العموم، الخطاب المباشر: تقوم على عنصرين هما: التلقي المتزامن / التلقي المتباعد، التلقي السليم / التلقي المضطرب، الخطاب الموسَّط، منه الترجمة البينية وتعليم اللُّغات، الترجمة العينيَّة، الترجمة الأنساقية، الخطاب المنقول.

15 - اللِّسانيات الوظيفيَّة المقارنة (دراسة في التنميط والتطوّر):

تهتم الدراسات اللّسانية الوظيفيّة المقارنة باستكشاف ما يؤالف بين اللّغات الطبيعيَّة وما يخالف بينها، ودراسة مختلف التغيرات التي تطرأ على لغة ما عبر مراحل تطوّرها، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:





- محاولة التقعيد لظواهر لغة دون غيرها من اللّغات (وضع نحو خاص)، وهو ما اهتم به الفكر اللغوي القديم.

- بدأت الدِّراسات اللُّغويَّة المقارنة في القرن التاسع عشر، إذ انصب اهتمامها على: تصنيف اللُّغات وجمعها في فصائل سلالية والتطوُّر الصوتي، الصرفي، المعجمي ...).

- قامت اللِّسانيات الحديثة منذ "فرديناند دي سوسير" Ferdinand de saussure على ثنائية الآنيَّة والتاريخيَّة، تدرس متغيرات اللُّغة في نسق متكامل.

- اِنتقل الاهتمام بالأبعاد التطوّريّة المقارنة الوصفيَّة التفسيريَّة إلى النظريات اللِّسانيَّة الحديثة.

قسَّم "المتوكل" كتابه إلى ثلاثة فصول هي:

الفصل الأوَّل: الانعكاس البنيوي، عالج فيه مجموعة من العناصر، هي: مدخل من الفصيلة إلى النمط تناول فيها: السلالة / البنية، أي بنية للتنميط؟، التنميط الأحادي / التنميط المتكامل، النمذجة في نظريَّة النحو الوظيفي: تناول فيه: نحو الخطاب الوظيفي: تذكير، نحو الخطاب الوظيفي الموسَّع، مبدأ الانعكاس يقوم على مستويات الانعكاس واتجاهه، وحيوز الانعكاس ووسائله منه الانعكاس العلاقي والانعكاس التمثيلي.

الفصل الثاني: الانعكاس البنيوي والمقارنة. عالج فيها مجموعة من العناصر هي: مدخل، الانعكاس البنيوي وتنميط اللُّغات، يتمثّل في: معايير التنميط، معايير مقترحة، نحو إطار متكامل للتنميط، الانعكاس في اللُّغة العربيَّة ولغات أخرى، الانعكاس البنيوي وتنميط الخطابات: يتكون من تنميطات متداولة، إرهاصات من أصول الفقه، الانعكاس البنيوي: من اللُّغة إلى الخطاب، الانعكاس البنيوي والمعايير الأخرى، شفَّافية الخطاب / شفَّافيَّة اللُّغة.

الفصل الثالث: الانعكاس البنيوي وتطوُّر اللُّغات: تناول فيه مجموعة من العناصر هي: مدخل، التطوُّر والحقل اللُّغوي العربي، من آليات التطوُّر اللُّغوي (الانعكاس البنيوي): تقوم على عنصرين هما: تطوّر وسائل الانعكاس، وتطوّر كيفية الانعكاس، التطوّر وقوانين التواصل: يشمل ثلاثة عناصر هي: قانون الغاية "التواصل الأمثل"، قانون الوسيلة "الكلفة الأقل"، بين "التواصل الأمثل" و"الكلفة الأقل".

16 - الوظيفيَّة بين الكلية والنمطيَّة*:

دافعت اللّسانيات التوليديَّة التحويليَّة عن أطروحة كبيرة؛ هي فكرة "النحو الكلي" التي تعدُّ أساس الملكة اللِّسانيَّة العامة، وقد اختلف هذا النحو بوسائل ربطه بالأنحاء "الخاصَّة" والنماذج التي أفرزتها هذه النظريَّة. في حين عرف الحقل اللِّساني أبحاثًا تُجمَع تحت "الأنحاء النمطيَّة" تناقش فكرة النحو الكلي، خاصة ما يتعلق بإسقاط خصائص لغة معيَّنة على باقي اللُّغات، وكانت الأبحاث اللّسانية المتوجهة توجهًا وظيفيًا بعيدة كل البعد عن هذا النقاش. هذا ما دفع أحمد المتوكل إلى بناء نحو كلي وظيفي يقف موقفًا وسطًا بين الكليَّة المطلقة والنسبية النمطيَّة بهدف بلوغ الكفاية النمطيَّة.

قسَّم كتابه إلى خمسة فصول؛ هي:

الفصل الأوَّل: من الكليات التواصليَّة البنية الخطابيَّة النموذج ونحو الطبقات القالبي، تناول فيه: الإشكال، - هدف واحد: القدرة التواصليَّة، ويتمثل في: القدرة التواصليَّة قدرة شاملة والقدرة التواصليَّة قدرة واحدة.

- موضوع واحد: الخطاب، تناول فيه تعريف الخطاب وأقسامه.

---

* النمطيَّة: هي مجموعة من اللُّغات تنتمي إلى نمط لغوي معيَّن. محمد الأوراغي: **الوسائط اللُّغويَّة أفول اللِّسانيات الكليَّة**، ج2، دار الأمان، 4 زنقة المامونية، الرباط، ط2، 2013، ص20.





- مقاربة واحدة: البنية الخطابية النموذج: تتمثل في افتراض التماثل المعمَّم والبنية النموذج.

- نحو جهاز واصف واحد: تناول فيها نحو وظيفي موحد: نموذج مستعملي اللُّغة الطبيعيَّة، إطار نظري موحد: نظريَّة التواصل الوظيفيَّة.

الفصل الثاني: نحوُ الطبقات القالبي من الكلي إلى الخاص. عالج فيها مجموعة من العناصر هي: الكليات / الجوامع / الخصائص.

- نظرية التواصل الوظيفيَّة: فيها الأنساق التواصليَّة، أنساق التواصل وكلّياته، والنظريَّة الوظيفيَّة العامَّة.

- من النظريات اللُّغويَّة: تقوم على الكليَّات في نظرية النحو الوظيفي والنحو الوظيفي الكلّي.

- نموذج مستعملي اللُّغة: يتكوّن من النموذج وأنساق التواصل، نموذج مستعملي اللُّغة ومتغيرات التحقق.

الفصل الثالث: نموذج مستعملي اللُّغة وافتراض التماثل وتناول فيه مجموعة من العناصر هي:

- افتراض التماثل البنيوي تناول عنصرين: الأطروحة ومصدرها وتطوّرها.

- افتراض التماثل البنيوي وأقسام الخطاب: عالج فيه: الخطابيَّة مفهومها وسلميتها، تحقق البنية النموذج ووسائطه.

الفصل الرَّابع: نموذج مستعملي اللُّغة وأنماط اللُّغات، يشمل عناصر؛ هي:



- التنميط اللُّغوي في الدَّرس اللّساني: يضمّ مجموعة من العناصر هي: توحيد المقاربة، اعتماد نحو كلي، أنماط لا سلالات، مجالات التنميط والتطوّر، التنميط والتطوّر في ضوء النحو الكلّي.

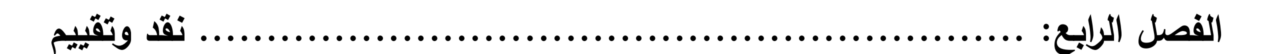
- نموذج مستعملي اللُّغة إطارًا للدّراسات التنميطيَّة والتطوريَّة؛ منها: مسائل عامّة، مفهوما التنميط والتطوّر في نموذج مستعملي اللّغة، التنميط اللّغوي، التطوُّر اللُّغوي.

الفصل الخامس: نموذج مستعملي اللُّغة وأنماط الخطاب: يتمثل في العناصر الآتية:

- تنميط الخطابات (نحو إعادة للتأسيس): عالج فيها عنصرين هما: الخطاب وتصنيف الخطابات في النحو الوظيفي (تذكير)، ونموذج مستعملي اللّغة وتنميط الخطابات.

- الخطاب السردي نموذجًا: وعناصره هي: السرد (تعريف أوّلي)، النمط / التوجُّه، نموذج مستعملي اللّغة في الخطاب السردي؛

- أنماط الخطاب / أنماط اللّغات.



ثانيًا: دراسة نقديَّة لكتب أحمد المتوكّل:

عرضنا في المباحث السَّابقة قراءة وصفيَّة تحليليَّة للِّسانيات الوظيفيَّة عند "أحمد المتوكل"، واخترنا هذا النوع من القراءة حتى يكون هذا إطارًا مرجعيًّا يهدف إلى بناء فكرة عامَّة ومنطلقًا أساسيًا لعملية النقد والتقييم.

تندرج التصورات المنطقيَّة في النحو الوظيفي، وفي غيرها من العلوم ضمن إطار كلِّي وشامل، يهتم بكيفيَّة بناء الممارسة الإجرائيَّة وطريقة تطبيقها على النظريَّة المراد البحث فيها. وهذا التصوُّر نُلقِيهِ على تطبيق نظريَّة النحو الوظيفي على اللُّغة العربيَّة من أجل بناء نحو وظيفي للغة العربيَّة، فمحاولة المتوكل اِرتبطت بحاجتنا إلى إعادة النظر في منهجها وطريقة تناوله لهذه النظريَّة.

ولعلَّ من باب التذكير أنَّ اللُّغة في النحو الوظيفي هو الميدان الذي يمارس فيه الوظيفي إجراءاته ويُعمَلُ فيه أدواته، وهو أمرُ لم يغب عن بال الوظيفيين العرب، الذين أنجزوا في إطاره بحوثًا ودراسات وألفوا كتبًا، ولم يكن أحمد المتوكل خارجًا عن هذا النسق، فقد قام بوصف وتحليل اللُّغة العربيّة اِنطلاقًا من النظريات اللُّغويَّة الغربيَّة، وثمة مفارقة منهجيَّة وقع فيها الدَّارسون العرب مثل: ميشال زكريا، وعبد القادر الفاسي الفهري، ومازن الوعر، والمتوكل أيضًا، وهي أنَّهم حين يؤلفون في اللّسانيات بصفة عامّة، يكتبون مصنفات في النحو العربي وإعادة وصفه من جديد. وتأسيسًا على هذا الفهم ركَّز المتوكل في مقاربته الوظيفيَّة على البنية والوظيفة وهما أساسين من أسس المنهج الوظيفي، قابلين للتطبيق على اللُّغات البشريَّة، مؤكدًا على أنَّ الاعتماد على البنية والوظيفة ومقولاتهما يقومان على «إرساء منهجيَّة علميَّة عامة كفيلة بتأطير قراءة الفكر اللُّغوي العربي القديم ووصله بالبحث اللِّساني العربي الحديث في منحاه الوظيفي على الخصوص»[1]، وهو ما تبناه الباحثين الوظيفيّن،

[1] - أحمد المتوكل: **الخطاب وخصائص اللُّغة العربيَّة (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)**، ص11 - 12.

وقالوا بأنَّ الوظيفيَّة ظهرت في النحو العربي منذ العصر القديم وهو ما صرح به أحمد المتوكل إذ يرى أن الفكر النحو فكر وظيفي في مفاهيمه ومنهجه وقضاياه[1]، وما لاحظناه أنَّ تصوره لكثير من المفاهيم النحويَّة تختلف عن تصوّر النحاة القدامى، مثال ذلك تصوّره لوظيفة المبتدأ الذي له وظيفة تداوليَّة، أي أنَّ وظيفته تكمن في موقعه خارج الإطار الحملي.

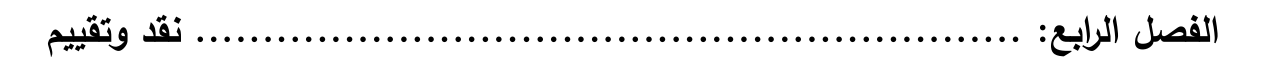
بعد قراءتنا لكتب "أحمد المتوكل" وجدنا أنَّه تحققت فيه العلميَّة والموضوعيَّة، وهو ما يهتدي إلى اِستلهام معاني الأصالة من خلال جهود علماء التراث، ومحاولة تفسيرها في ضوء الترابط بين الماضي والحاضر[2]. والآن نريد البحث عن كيفيَّة تعامله مع المفاهيم النحويَّة الوظيفيَّة الحديثة وكيفيَّة تطبيقها على التراث اللّغوي العربي القديم أي كيفية بناء نحو وظيفي للّغة العربية، والنقد الموجه له يتمثل في النقاط الآتية:

- إنَّ المتوكل في جلّ عناوين كتبه وظَّف كلمة "اللُّغة العربية" لأنَّه يحاور النتاج اللُّغوي العربي القديم، وهذه الكتب هيّ: اقتراحات من الفكر **اللُّغوي العربي** القديم لوصف ظاهرة الاستلزام الحواري، الوظائف التداوليَّة في **اللّغة العربيَّة**، دراسات في نحو **اللّغة العربيَّة** الوظيفي، من قضايا الرّبط في **اللُّغة العربيَّة**، قضايا معجميّة: المحمولات الفعليّة المشتقة في **اللّغة العربيّة**، الجملة المركّبة في **اللّغة العربيّة**، الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفيّة لبعض قضايا التركيب في **اللُّغة العربيَّة**، قضايا **اللُّغة العربيَّة** في اللّسانيات الوظيفيَّة (البنية التحتيَّة أو التمثيل الدلالي التداولي)، قضايا **اللُّغة العربيَّة** في اللّسانيات الوظيفيَّة (بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)، قضايا **اللُّغة العربيَّة** في اللّسانيات الوظيفيَّة (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، المنحى الوظيفي في الفكر **اللّغوي العربي** (الأصول والامتداد)، الخطاب وخصائص **اللّغة العربيَّة** (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، مسائل

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص165 إلى ص210.

[2] - ينظر: محمد عبَّاس: **الأبعاد الإبداعيَّة في منهج عبد القاهر الجرجاني**، دار الفكر - دمشق، ط1، 1999، ص7 - 8.



النحو العربي (في قضايا نحو الخطاب الوظيفي)، الإستلزام التخاطبي: بين **البلاغة العربيّة** والتداوليات الحديثة. ودوّن في مضامنهم شواهد ونصوص من كتب النحاة، فبيَّن بذلك المنهج الوظيفي الذي يدرس الظواهر اللُّغويَّة دراسة وظيفيَّة، وكان بإمكانه أن يسمى إنجازه بمسميات أخرى مثل الفكر اللُّغوي العربي، وذلك لتحقيق الأهداف التداوليّة القائم على مبدأ الاستعمال اللّغوي لكي ينسجم مع مقرّرات منهجه وفرضياته.

- تقوم نظريَّة النحو الوظيفي على مبدأ تبعية البنية لوظيفة التواصل لرصد ظواهرها في التزامن وفي التطوُّر، «مقارنًا إيَّاها باللُّغات التي تُنامطها واللّغات المنتمية إلى أنماط مغايرة»[1]. يعني هذا تبعية الخصائص البنيويَّة الصرفيّة - التركيبيّة للعبارة اللُّغويّة بالوظيفة الدلالية والتداوليّة التي تؤديها، وهي التواصل[2]، ومدّ جسور بين لسانيات الجملة ولسانيات الخطاب، وكذا وصل البحث اللِّساني الوظيفي بالتراث العربي، ممَّا أدى إلى تشتت الأذهان وصعوبة فهم المصطلح واللُّبس والتناقض، هذا هو الأصل وهو مبدأ ينطبق على اللُّغة العربيَّة وكذا اللُّغات الأخرى. وضع المتوكل مبادئ هذه النظريَّة على أساسين صوري ووظيفي بمعنى دراسة بنيتها وربطها بما تؤديه من وظائف[3]، وقام بالمزج بين اللُّغة والفلسفة إذ يقول: «من المعلوم أنَّ الجوانب التداوليَّة دَرست، أول ما درست، في إطار التيار الفلسفي المُسمَّى "فلسفة اللُّغة العاديَّة" حيث عولجت الظواهر التي من قبيل "الإحالة" و"الأفعال اللُّغويَّة" و"الاستلزام الحواري" ... وقد انتقلت المفاهيم المرتبطة بهذه الزمرة من الظواهر، وعن طريق الاقتراض، إلى حقل الدّراسات اللُّغويَّة إذ إنَّ مجموعة من النظريات اللُّغويَّة - التوليدية منها وغير التوليديَّة - وظَّفت هذه المفاهيم في وصف اللُّغات الطبيعيَّة»[4]، واعتمد على قرائن لغويَّة ناقصة ومرتكزات ثلاثة (تركيبيَّة وتداوليَّة ودلاليَّة) قاصرة فأهمل المعطى

---

[1] - أحمد المتوكل: **الخطاب الموسّط**، ص9.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)**، ص14 إلى ص16.

[3] - ينظر: أحمد المتوكل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص19.

[4] - أحمد المتوكل: **اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)**، ص18.



الصوتي السيَّاقي الذي يلعب دورًا كبيرًا في فهم وتفسير الجمل العربيَّة، ممَّا أدى إلى خرق معايير هذه النظريَّة وإلى ظهور مجموعة من المصطلحات المركَّبة الغامضة التي يشتكي منها الدَّرس العربي وعدم فهمه لهذه النظريَّة[1]، وهو ما يتوخى أحمد المتوكل من خلال مشروعه تأسيس "نحو وظيفي للغة العربيَّة"، إذ إن تحليلاته لا تعترض لكل معطيات اللّغة العربيَّة، بل تقتصر على نماذج تمثيليَّة لا غير، فهو ظلَّ في أغلب تحليلاته وفيًّا لتحليلات "سيمون ديك"، يقول حافظ إسماعيلي علوي: «من غير المقبول اعتماد آليات ومبادئ مستحدثة في نموذج من النماذج واختبار مدى ملاءمة معطيات اللُّغة لها، بل ما يجب أن يكون هو العكس؛ أي أن تكون معطيات اللُّغة هي الأساس لاختبار نجاح أو فشل هذا النموذج أو ذاك»[2]. وكذا عدم وضوح إشكال التراث والحداثة اللّسانيَّة الذي لم يطرح في طبيعة المقاربة الوظيفية المُمثلة بأعمال أحمد المتوكل، وهي مقاربة تقوم على التوفيق بين القديم والحديث[3].

- لم يقدّم المتوكّل أنموذجًا نحويًا عربيًا خالصًا وإنَّما كانت محاولته تسعى إلى تقديم بعض الظواهر العربيَّة وقضاياه، وهي محاولة تناول فيها جزئيات وجوانب من الدّرس اللُّغوي العربي ولا ينظر نظرة شاملة وعامة.

- اِستعار المتوكل بعض أفكاره من نظريَّة النحو الوظيفي مع إعطائها بعض المصطلحات الغامضة مثل: الرَّبض، البؤرة، الذيل، المحمول، الحمل، التنميط، النمذجة ... ممّا زاد من صعوبة فهم المصطلح، وتعتبر المصطلحات النحويَّة الوظيفية التي وظَّفها، مصطلحات لسانية أثَّرت على جوانب متعدّدة، منها العلميّة والثّقافية حتى الاجتماعيّة والنفسيّة والفكريّة في العالم العربي. لها مشكلات تتعلّق بحركة التعريب والترجمة وكذا غير

---

[1] - ينظر: عِزّ الدين البوشيخي: **التواصل اللُّغوي (مقاربة لسانيَّة وظيفيَّة)**، ص99 إلى ص111.

[2] - حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربيَّة المعاصرة**، ص386.

[3] - ينظر: **المرجع نفسه**، ص382.



مضبوطة علميًّا، تعدّدت هذه المصطلحات مع تعدّد التأويلات والمدلولات، ومن ثمَّ تتزايد الفوضى العلميّة وهو ما أدى إلى صعوبة الفهم، وبالتالي أصبح هذا المصطلح اللّساني عائقًا كبيرًا أمام الدَّارس والباحث العربي الذي أصبح ضحيّة، إذ نجد أنَّ المتوكل استخدم مصطلحات ليست لها معنى دقيق ولا تُقدّم مفاهيم محدّدة، بل هي عبارة عن مصطلحات فنيّة وترجمات مختلفة.

- أَورد عناوين كُتب، وكتبها كعناصر في كتب أخرى؛ مثل: كتاب "الوظائف التداوليَّة في اللُّغة العربيَّة" ثُمَّ عَنونه كعنصر في كُتُب منها: كتاب "اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)" ص245 - 258، وكتاب "المنحى الوظيفي في الفكر اللُّغوي العربي (الأصول والامتداد)" ص91 - 98؛ "الوظيفة والبنية" هو عنوان كتاب وأعاد كتابته كعنصر في كتاب "اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)" ص58 - 81.

إذًا يمكن القول إنَّ هذا النقد هو عبارة عن تَحصِيل النحو الوظيفي في رحمها الأوَّل، لم يكن بعيدًا من إطار عام بسَّط هيمنته على أفاق تلقيها، فالوظيفيون المغاربة أرادوا أن يصوغوا مشروعًا جديدًا نابعًا من رحم النحو الوظيفي لدراسة اللّغة العربيّة. وهو ما ذهب إليه "المتوكل" الذي يروم إلى التوفيق بين القديم والحديث، لدراسة معطيات اللُّغة العربية، وتكمن أهميته في[1]:

- صوغ النظريات القديمة في قالب جديد يتيح المقارنة بينها وبين الحديث من النظريات.

- تطعيم النظريَّة اللّسانية الحديثة والعامة بروافد نظريّة جديدة قد تثبت ما اتفق عليه في الغرب، وقد تدحضه.

---

[1] - أحمد المتوكل: **نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجُرجانيّ**، مجلة كلية الآداب، الرّباط، 1977، ص91.

● خلق نموذج لغوي عربي أو (نماذج عدَّة) يضطلع بوصف اللُّغة العربيَّة انطلاقًا من النظريات اللُّغويَّة القديمة بعد أن تقولب وأن تمحص في إطار النظريات الحديثة اللِّسانيَّة، وأن تحتك بما تفرع، وما يتفرع عنها من نماذج لغويَّة.

ومن الملاحظ في كتابات "المتوكّل" أنَّ إشكالية البحث اللّساني الوظيفي تكاد تكون منعدمة الوجود، فهو لا يُحدد أبعاد وجهة النظر التي يؤسس عليها ممارسته العلميَّة، لذا نجده يتبنى طروحات "سيمون ديك" من دون تعليل اختياره له.

لقد تميّزت الكتابة النحوية الوظيفيَّة المتوكلية في تعامله مع النحو الوظيفي الديكي بعدم تحديد مفاهيم وأسس النظريَّة تحديدًا واضحًا، وكذلك السطحيَّة في تناول المفاهيم والمبادئ اللِّسانيَّة الوظيفيَّة.

وتُمثل مقولةُ "الوظيفيَّة" التي اِستمدَّها المتوكّل من مصادر نظريَّة غربيَّة، الحجر الأساس الذي أقام عليه تصوُّره، فقابل بين الوظيفي وغير الوظيفي (الصّوري).

وينطلق في التحليل الوظيفي للنحو العربي من نظريَّة يصفها بأنَّها «تقتصر على رصد ظواهر اللُّغة العربيَّة وبعض من دوارجها»[1].

وهذا التطبيق على اللُّغة العربيَّة كما تقول نعيمة الزهري: «لم يقتصر المتوكل على البحث في قضايا اللُّغة العربيَّة بل تصدى لمشاكل وقضايا فروعها الدوارج، خاصة المتواجدة منها في المغرب، قصد استكشاف خباياها وبغية وضع أنحاء لها، مستهدفًا بذلك تمحيص مدى استجابة نظرية النحو الوظيفي لأحد مطامحها الكبرى: الكفاية النمطيَّة»[2]، أي يتم هذا

---

[1] - أحمد المتوكّل: **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص183.

[2] - نعيمة الزهري: **النحو الوظيفي واللُّغة العربيَّة "ندوة تكريميَّة للأستاذ أحمد المتوكل"**، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، عين الشق، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 2005، ص7.





على مستوى اللُّغة الفصحى أولاً مع التمثيل لها أحيانًا بالعاميَّة، معنى هذا أنَّنا أمام نظريَّة غريبة على العربية الفصحى.

لقد قدَّم "المتوكل" أوفى قراءة للفكر النحوي العربي عبر تأليفه لكتبه، إذ تمكَّن من «إغناء لسانيات اللّغة العربية بتقديم أوصاف وظيفيَّة لظواهر نعدّها مركزية بالنسبة لدلاليات وتركيبيَّات وتداوليات هذه اللُّغة، وتطعيم النحو الوظيفي كلما مسَّت الحاجة إلى ذلك بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أو تلك»[1]، وتتمثل هذه الكتب فيما يلي:

اِثنان منها: عرض فيهما أصول نظريّة النحو الوظيفي ومبادئها وكيفيّة تشغيلها في دراسة اللُّغة العربيَّة؛ وهما: المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد) و اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)، وكتاب "مسائل النحو العربي" خصَّصه لقراءة التراث الذي خلَّفه المفكرون العرب القدماء، نحاة وبلاغيون وأصوليون ومفسرون.

أمَّا الكتب الأخرى فقد خصَّصها لدراسة قضايا وظواهر اللُّغة العربيَّة منها النحويَّة.

لكن هذا التقسيم لا يعني أنَّ الظواهر اللُّغويَّة العربيَّة غائبة في كتبه الأخرى، بل كان حاضرًا حضور الهاجس الملحِّ، وأنَّ عمله يتمظهر في قضايا لغويَّة قليلة، وأسقط هذه النظريّة على اللُّغة العربيَّة بنفس النمط النحوي الذي اتبعه "ديك" في نظريته، لأنَّه لم يراع طبيعة التركيب في اللّغة العربيَّة.

لقد حاول "المتوكل" أن يقرأ التراث اللُّغوي العربي اِنطلاقًا من نظريَّة نحويَّة وظيفيَّة غربية حديثة، مثلما فعل الغربيون مع تراثهم، وهو هدف من أهداف مشروعه اللّساني كما يرى حافظ إسماعيلي علوي بأنَّ المتتبع لكتابات المتوكل منذ الثمانينات يجد أنَّه في بداية الأمر حاول وضع لَبِنَة أولى لإعادة قراءة التراث العربي القديم.

---

[1] - أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللّغة العربية الوظيفي**، ص6.



ثانيًا: هذا المشروع ليست غايته دراسة اللُّغة العربيَّة دراسة وظيفيَّة فقط، بل تجاوز ذلك إلى محاولة تطعيم النحو الوظيفي بآليات وتقنيات تحليل تسهم في تطور هذا النموذج[1].

فطرح "المتوكل" سؤالاً مهمًا وهو: كيف يمكن للنحو الواحد أن يكون وظيفيًا وصوريًا في الوقت ذاته؟ وهو ما أجاب عليه في كتابه "اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)"[2].

إنَّ فَضَل "أحمد المتوكل" لا يقتصر على تمثُل ما سمّاه المنهج الوظيفي، وحُسن نشره والتمثيل له بشواهد من الفصحى والدوارج، بل يتجاوزه إلى محاولة تطبيق هذه النظريَّة على التراث النحوي العربي، والبحث عن مختلف التغيّرات التي تطرأ عليه، وهو ما قدَّمه في مؤلفه "اللّسانيات الوظيفيّة المقارنة (دراسة في التنميط والتطوُّر)"، الذي يقوم على التحليل التاريخي المقارن لبنية اللُّغات على الرَّغم من أنَّهُ لم يستعمل مصطلحي الدّراسة الآنية والدراسة التاريخيَّة إلاَّ أنَّه عرض فيه لعدد من النظريات بدءًا بأفكار "دي سوسير" (ferdinand de saussure) مرورًا بنظرية فيلام ماثيزيوس (vilem mathesuis) والنظريَّة الغلوسيماتيك لـ (لويس هلمسلف) (Louis hjelmslev)، والنظريَّة النسقيَّة لـ (جون فيرث) ونظرية النحو الوظيفي لـ (سيمون ديك)، لقد جاءت المعرفة اللِّسانيَّة الوظيفيَّة في كتب المتوكل بهاجس تقديم المعرفة النحويَّة الوظيفيَّة للمتلقي العربي، بسبب سوء فهمه للمصطلح وتوظيفه لمصطلحات غريبة.

لقد جاء اِرتباط مقولة الوظيفيَّة بإشكاليات عدم التنبه لاستخدام هذا المصطلح، علمًا أنَّ التأسيس لأيِّ نظريَّة معرفيَّة تتسم بالضبط والتحديد، ذلك أنَّها تمكّن الباحث أو الدَّارس من الإحاطة بالظواهر والقضايا التي تعالج ضمن إطار محدّد، وتقف على أهم التغيُّرات التي مرَّت نظريَّة النحو الوظيفي، وما رافقه من معارف وطروحات نظريَّة وتطبيقيَّة، وهذا يشمل

[1] - ينظر: حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربيّة المعاصرة**، ص348.

[2] - ينظر: أحمد المتوكّل: **اللّسانيات الوظيفيّة (مدخل نظري)**، ص7.



إنجاز المتوكّل ومشروعه الوظيفي، والمتتبّع لكتبه يجد عدم ذكر المصادر بالتفصيل التي اِستقى منها مادته البحثيَّة، سواء أكانت عربيَّة أم غربيَّة، فهو ذكر من المصادر التراثيَّة (الخليل، سيبويه، ابن جني، الجرجاني، السيوطي، السكاكي، الزمخشري، ابن فارس، القرطبي)، ولم يذكرها في كتبه ("قضايا اللُّغة العربيَّة في اللّسانيات الوظيفيَّة (البنية التحتيَّة أو التمثيل الدلالي التداولي)"، " قضايا اللُّغة العربيَّة في اللّسانيات الوظيفيَّة (بنية المكوّنات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)"، " قضايا اللُّغة العربيَّة في اللِّسانيات الوظيفيَّة (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)"، " الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفيَّة موحَّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللُّغات)"، " الوظيفيَّة بين الكلية والنمطيَّة")، في حين يؤكد أنَّه بصدد وصل نظريَّة النحو الوظيفي بالتراث العربي، وبالخصوص النحو العربي، وحين يتحدَّث "المتوكّل" عن الوظائف في التحليل الوظيفي، مثل الوظائف الدلاليَّة والوظائف التركيبيَّة والعلاقات الاستبداليَّة فإنَّه لا يشير إلى مصادرها الأصليَّة[1]. ولم يقتصر هذا الأمر مؤلف واحد، بل تجاوز ذلك إلى جلِّ المؤلفات، إذ يرى أنَّ هذا العمل يتمثَّل في إغناء لسانيات اللُّغة العربيَّة، بتقديم أوصاف وظيفيَّة لظواهر نعدُّها مركزيَّة بالنسبة لدلاليات وتركيبيَّات هذه اللُّغة وتطعيم النحو الوظيفي، كلَّما مسَّت الحاجة إلى ذلك، بمفاهيم يقتضيها الوصف الكافي لهذه الظاهرة أوتلك[2]، ويبدو أنَّ عدم ذكر المتوكّل لمصادره بالتفصيل لم يكن أمرًا غير مقصود، فأراد أن ينتج «مقاربة تقوم على التوفيق بين القديم والحديث»[3]، من غير أن يعتمد على مصادر متنوّعة ومتعددة وبدقّة محكمة وإنَّما استند إلى بعض الآراء التي تبنتها النظريَّة وهو اجتهاد يعترف به الدَّارسون يقول في كتابه المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد) «أسمى آمالنا أن تُتَخذ حصيلة هذا البحث منطلقًا وحافزًا للمضي في المنحى

---

[1] - ينظر: أحمد المتوكّل: **اللّسانيات الوظيفية (مدخل نظري)**، الفصل الرَّابع.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **دراسات في نحو اللُّغة العربيَّة الوظيفي**، ص6.

[3] - حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربيَّة المعاصرة**، ص382.



الوظيفي لإغناء الدَّرس اللِّساني العربي وربط حاضره بماضيه وربطهما معًا ربط التحاور والتلاقح بالفكر الُّغوي الإنساني»[1].

تنوعت الكتابات في البحث اللِّساني العربي الحديث بين[2]:

- لسانيات غربيَّة تأخذ آراء لغوييه ونماذج منظريه القائمة على الوصفيَّة والتفسيريَّة لتطبيقها على اللُّغة.

- لسانيات تراثيَّة التي ترتل قواعد النحو العربي وخاصة ما وضع منها في عصور الجمود اللُّغوي.

- وارتأى فريق ثالث إلى إيجاد نظريات ونماذج لغويَّة صالحة لوصف اللُّغة العربية اِنطلاقًا من النظريات اللُّغويَّة الغربيَّة وترميمًا لها على ضوء الدِّراسات اللِّسانيَّة الحديثة.

ولقد جاءت كتابات "المتوكّل" ضمن هذا التقسيم، فكتبه ("اللّسانيات الوظيفيَّة مدخل نظري"، "الوظيفيَّة بين الكليَّة والنمطيَّة"، "اللِّسانيات الوظيفيَّة المقارنة (دراسة في التنميط والتطوّر)"، "التركيبات الوظيفية (قضايا ومقاربات)". يمكن تصنيفها على أنَّها تتدرج في إطار اللّسانيات الحديثة، أمَّا كتبه الأخرى تندرج ضمن لسانيات التراث والذي يهدف إلى ربط البحث اللِّساني الوظيفي العربي بالتراث (بلاغته ونحوه وأصول فقهه) باعتباره مرجعًا للاحتجاج ومصدرًا للاقتراض والاغتناء[3]. يَعنِي هذا محاولة وضع منهجيَّة علميَّة لقراءة التراث الذي خلَّفهُ المفكرون العرب القدماء خاصةً كُتُبُهُ ("مسائل النحو العربي"، "المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)"، "الخطاب وخصائص اللُّغة العربيَّة"، "الخطاب الموسَّط")، وكان الهدف من هذا هو مقاربة النظريَّة اللِّسانيَّة الوظيفيَّة الغربية

---

[1] - أحمد المتوكّل: **المنحى الوظيفي في الفكر اللّغوي العربي (الأصول والامتداد)**، ص221.

[2] - ينظر: أحمد المتوكل: **نحو قراءة جديدة لنظريَّة النظم عند الجُرجانيّ**، ص91.

[3] - أحمد المتوكّل: **الخطاب الموسّط**، ص9.



بنحونا العربي، ضمن الوظائف الدلالية والتركيبيَّة والتداوليَّة، وكان لهذه الدِّراسة أثرها البليغ في الدَّرس اللُّغوي العربي الحديث، لما اِتَّسمت به من نزعة شموليَّة تسعى إلى دراسة وتحليل أنظمة اللُّغة العربيَّة عبر مقاربة البحث الوظيفي بالتراث اللُّغوي العربي، والتعرُّف على تراكيبها. فالناظر إلى نموذجه يجد أنَّه يهتمُّ بالجملة العربيَّة وهي بوابة يلج إليها المحدثون في دراسة النحو العربي، لكنه في المقابل شكَّل الوظيفيَّة اِنطلاقًا من نظرية السياق الفيرثيَّة واهتمامه الشديد بالوظيفيَّة هو الذي جعل كُتُبه خالية من معلومات وافية عن التركيب أي أنَّه لم يراعي طبيعة التركيب في اللغة العربية. فكيف يمكن قراءة تموضع نظرية النحو الوظيفي التي آمن بها المتوكِّل إيمانًا كبيرًا وجعلها بديلاً عن نظرية النحو العربي التقليدي؟ إذا كان عمله قد أهمل النمط اللُّغوي العربي المتعدّد القائم على البنى الرُّتبيَّة الستة في اللُّغة العربيَّة[1]: فعل - فاعل - مفعول / فاعل - فعل - مفعول / فعل - مفعول - فاعل / مفعول - فعل - فاعل / مفعول - فاعل - فعل / فاعل - مفعول - فعل.

وهو ما عرفناه من خلال تحليلاته لبعض قضايا اللُّغة العربيَّة، وكذا التعرُّف عليه من خلال عناوين مؤلفاته، فما كتبه حول بعض القضايا النَّظريَّة والمنهجيَّة، مخصَّصة لظواهر لغويَّة محدَّدة، ترتبط بشكل خاص بالقضايا التي تتقاطع مع التحليلات الوظيفيَّة التي اهتمَّ بها "سيمون ديك"، وتعبِّر هذه المؤلفات عن التجربة اللِّسانيَّة الوظيفيَّة عند المتوكل، ومع ذلك بقيت تشتغل في حدود النحو الوظيفي، وهذا ما جعل "المتوكّل" في أغلب تحليلاته «حبيس لتحليلات ديك»[2].

وما يمكن ملاحظته بعد هذه الدراسة النقديَّة هو:

- تعود بدايات الاهتمام بالاتجاه النحوي الوظيفي إلى مدرسة براغ عام 1926م.

---

[1] - حافظ إسماعيلي علوي: **اللّسانيات في الثقافة العربيَّة المعاصرة**، ص284 إلى ص291.

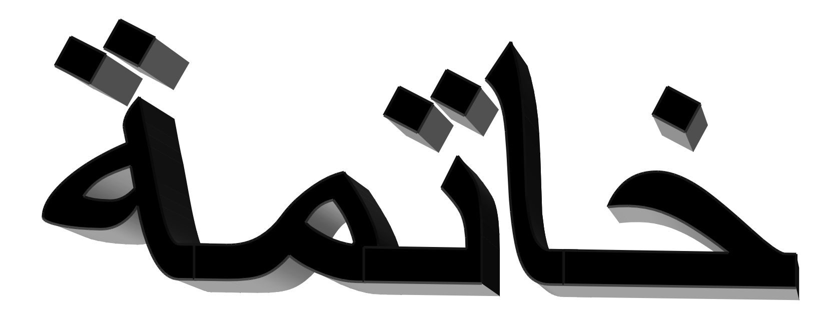
[2] - **المرجع نفسه**، ص386.



- إنَّ تصور "سيمون ديك" تعكس الرؤية الوظيفيَّة لكل من مدرسة براغ ومدرسة كوبنهاجن ومدرسة لندن، وهذا ما جعله يُقلّص هذه النظريات الوظيفيَّة.

- من خلال دراستنا لكتب أحمد المتوكّل وجدنا أنَّه تبنى تصوُّره النحوي الوظيفي على أساس نظريَّة وظيفيَّة غربيَّة وكتبه ما هي إلاَّ عناوين فرعيَّة لكتاب واحد وهو "اللّسانيات الوظيفيَّة (مدخل نظري)".




خاتمة



خاتمة:

تناول البحث "الكفاية التفسيريَّة" في النحو الوظيفي، وتحديد اتجاهه وما تحمله من عناصر ومكوّنات، لمعرفة الجهاز الواصف ونماذجها سواء كان ذلك في المستوى الدلالي أو المستوى التركيبي أو المستوى التداولي، والبحث عن كيفية تطبيقها على الأبنية العربيَّة، وحاول المتوكل أن يبرز بعض المفاهيم والتحليلات المتعلّقة بنظريّة النحو الوظيفي، والذي سعى فيه لمحاورة التراث اللُّغوي العربي القديم، واستثماره عن طريق نظريَّات لسانيَّة وظيفيَّة منها نظريَّة النحو الوظيفي. وقد استطاع أن يتجاوز الصراع المفتعل بين التراث العربي واللِّسانيات الغربيَّة، بهدف الوصول إلى آليات إستراتيجية تفسِّر الهدف والموضوع والجهاز الواصف والمقاربة.

وقد جاءت خاتمة هذا البحث لتختزل النتائج التي أفضى إليها، والمتمثلة في الجوانب المعرفيَّة (النظريَّة) والتطبيقيَّة نوجزها في الآتي:

1 - النتائج العامَّة:

- تعدُّ نظرية النحو الوظيفي نظريَّة لسانيَّة هامَّة، إذ أنَّها اِهتمت بتغطية جوانب أساسيَّة في الظاهرة اللّغويَّة وقضاياها.

- سعى "أحمد المتوكل" إلى بناء نظريَّة وظيفيَّة غربيَّة، وتطبيقها على اللُّغة العربيَّة.

- يدرس النحو الوظيفي التركيب والدلالة من منظور تداولي.

- تعتبر نظريَّة النحو الوظيفي الخصائص البنيويَّة للغات الطبيعيَّة تحدِّدها الظروف المقاميَّة التي أنجزت فيها.



- تعدُّ الكفاية التفسيريَّة من أهم الكفايات الأساسيَّة، نظرًا إلى الدور الذي تلعبه في تفسير الجوانب الأساسيَّة في الظاهرة اللُّغويَّة، والمتمثلة في الجملة، والتركيب، والدلالة والتداول، وإدراج ذلك ضمن وصف وتفسير الظواهر اللُّغويَّة والبحث عن قضاياها.

- تسعى الكفاية التفسيريَّة إلى بلوغ ثلاث أنواع من الكفايات، والمتمثلة في الكفاية التداولية والكفاية النفسيَّة والكفاية النمطيَّة.

- تسعى الكفاية التفسيريَّة إلى توضيح وتحليل وتفسير جيّد لمكوّنات الجملة العربيَّة بكلّ أنماطها.

- كانت أبحاث "أحمد المتوكل" في ظواهر وقضايا اللُّغة العربيَّة، منطلقًا حقيقيًا للبحث عنها في كفايتها التفسيريَّة.

- إنَّ النموذج الذي قدَّمه المتوكل هو الأقرب لوصف وتفسير الظواهر اللُّغويَّة العربيَّة من جانب تركيبي، جانب دلالي، جانب تداولي.

- الأطروحة التي تقوم عليها نظرية النحو الوظيفي، هو الرَّبط بين البنية اللُّغويَّة للجمل والظروف المقاميَّة التي تنجز فيها.

- سعى المتوكل إلى بناء نظريَّة نحويَّة وظيفيَّة تقوم على فكرة وصف اللُّغة العربية، اِنطلاقًا من النظريات اللُّغويَّة الغربيَّة.

- كانت أعمال "سيمون ديك" و"أحمد المتوكل" بمثابة الدعم الحقيقي للوظيفيَّة.



2 - النتائج الخاصَّة:

- تهتمّ المدرسة الوظيفيَّة بدراسة نظام اللُّغة دراسة وظيفيَّة.

- يتمثّل موضوع نظريَّة النحو الوظيفي في القدرة التواصليَّة (القدرة النحويَّة + القدرة التداوليَّة)، اِنطلاقًا من نموذج مستعملي اللُّغات الطبيعيَّة.

- تَصِل نظريَّة النحو الوظيفي حدَّ التكامل، إذا توفرت فيها مجموعة من الكفايات (المعرفيَّة، اللُّغويَّة، الإدراكيَّة، المنطقيَّة).

- تنطلق نظريَّة النحو الوظيفي من نقطة مفادها أنَّ الجملة هي نتاج المقام.

- مصطلح النحو الوظيفي يَسعى إلى تحقيق الهدف التواصلي وذلك عن طريق التفاعل الاجتماعي.

- كانت نظريَّة "سيمون ديك" منطلقًا جديدًا لأحمد المتوكل، الذي طبَّقها على النحو العربي القديم وأضاف إليها أبعادًا جديدة.

- أهم مبدأ في بناء الجهاز الواصف هو تبعيَّة البنية للوظيفيَّة، الذي صاغته نظرية النحو الوظيفي، فهو أقرب المبادئ الإجرائيَّة في التطبيق، واستثمار هذا المبدأ الوظيفي في دراسة قضايا اللُّغة العربيَّة، يسهم في وصفها وتفسيرها.

- تحدِّد الخصائص الوظيفيَّة للغات خصائصها البنيويَّة.

- تحدَّد العلاقات بين مكوّنات الجملة وفق ثلاثة أنماط هي: علاقات دلاليَّة، علاقات تركيبيَّة، علاقات تداوليَّة.

- تشتق الجملة وفق ثلاث بنيات هي: بنية حمليَّة، بنية وظيفيَّة، بنية مكونيَّة.



- تقوم الجملة على بنية أساسيَّة هي: المسند والمسند إليه وعلاقات الإسناد التي تربط بينهما.

- النظام اللُّغوي هو أساس بنية الجملة.

- يقوم تفسير المتوكّل لظاهرة الإعراب في اللُّغة العربيَّة على مبدأ تبعية البنية للوظيفة.

- رغم التعديلات التي مسَّت الجملة العربيَّة إلاَّ أنَّها بقيت على مبدأها العام وهو تبعية البنية للوظيفة.

- نشأت الوظيفيَّة عند مدرسة براغ على أساس صوتي.

- نشأت الوظيفيَّة عند مدرسة كوبنهاجن على أساس رياضي منطقي.

- نشأت الوظيفيَّة عند مدرسة لندن على أساس سياقي.

- نشأت الوظيفيَّة عند مدرسة "سيمون ديك" و"أحمد المتوكل" على أساس الوظيفة الإعرابيَّة.

- تتمثَّل الكفاية التفسيريَّة عند "سيمون ديك" في أنَّه قام بتقليص النظريات اللِّسانيَّة الوظيفيَّة.

- العجز الموجود في التصوُّر الوظيفي عند المتوكل مردُّه إلى المدارس الوظيفيَّة الغربيَّة.

- تقوم نظريَّة النحو الوظيفي في ثقافتنا العربيَّة على البحث عن التراث اللُّغوي العربي، اِنطلاقًا من النظريات اللِّسانيَّة الغربيَّة، لكنها لم تقدِّم نموذجًا نحويًّا عربيًّا خالصًا وهو ما حصل للأستاذ الدكتور "أحمد المتوكّل".



- يسعى النحو الوظيفي إلى وصف خصائص اللُّغات الطبيعيَّة وتفسيرها بالاعتماد على مبدأ تبعيَّة الخصائص البنيوية (الصرفيَّة - التركيبية)، للعبارة اللُّغويَّة لخصائصها الوظيفيَّة (الدلالية والتداوليَّة).

- إنَّ التحليلات التي قدَّمها المتوكل في كتبه، لم تتناول كل قضايا اللُّغة العربيَّة، بل تناولت البعض منها، ولهذا أصبحت نظريَّة قاصرة.

- إنَّ جُل كتب "أحمد المتوكل" تُعاني من الالتباس والغموض، الذي يشكوا منه القارئ العربي.

وفي الأخير لا أدَّعي أنَّني ألممت بكل جوانب الموضوع أو أنني قد حققت كل ما كنت أنشده، فالأحسن دائمًا عدو الحسن، لذا لا أحسب عملي قد خلص من السهو والنسيان، ومع ذلك أرجو أن أكون قد حققت بعض الطموح بالبحث عن أحد النظريات اللّسانيَّة الحديثة وهي نظريَّة النحو الوظيفي وهل تحققت فيها الكفاية التفسيريَّة أم لا، وآمل أن أكون قد وفقت في لفت الانتباه إلى أهميَّة هذا الجانب لعلَّ بعض الباحثين يحذون حذوي ويتناولونه بالدراسة والتدريس، والحمد لله ربِّ العالمين.



ملاحق البحث



نبذة عن حياة أحمد المتوكّل

1 - المولد والنشأة:

ولد الدكتور أحمد المتوكّل في الرّباط، في أوائل الأربعينيات، درس في ثانويّة مولاي يوسف بالرّباط أين حصل على البكالوريا، ثمّ انتقل إلى الدّراسة في كليّة الآداب قسم اللّغة الفرنسيّة وآدابها، حيث نال الإجازة في الأدب واللّغة الفرنسيين، ثم حضّر دكتوراه السّلك الثّالث في اللّغويات في نفس القسم، وكان موضوع رسالته: (أفعال الاتّجاه في اللّغة الفرنسيّة) تناولها في إطار المقاربة السّيميائيّة الّتي يرأسها غريماس في فرنسا، وبعد ذلك هيّأ داخل القسم العربي شهادة في الأدب المقارن، ثمّ حضّر دكتوراه الدولة في اللسانيات، وكان موضوع هذه الأطروحة التي أشرف عليها غريماس: (نظرية المعنى في الفكر اللغوي العربي القديم) وطبعت الأطروحة في المغرب باللغة الفرنسية، والآن يحضر طالب من طلبة كلية الآداب بالدار البيضاء عين الشق؛ دكتوراه وطنية في ترجمة هذا الكتاب إلى اللغة العربية، والتقديم له بدراسة عن آراء أحمد المتوكل في العلاقة بين القديم والحديث؛ فيما يخص الدرس اللغوي.

2 - تدرجه الوظيفي وخبرته العلمية:

درّس الدكتور "أحمد المتوكل" في كلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط في القسمين الفرنسي والعربي، وكان يدرس التداوليات، ثم تخصص في تدريس النحو الوظيفي؛ خاصة مدرسة امستردام التي كان أولَ روادها الأستاذ سيمون ديك الهولندي.

له عدة مؤلفات في محورين اثنين:

الأول؛ محور العلاقة بين الفكر اللغوي القديم والدرس اللغوي الحديث، والمحور الثاني؛ وصف وتفسير ظواهر اللغة العربية من منظور نظرية النحو الوظيفي وإمكان توظيف هذه



النظرية في مجالات أخرى غير مجال وصف اللغات، كما يسمى بالمجالات القطاعية، ونقصد بها ديداكتيك تعليم اللغات وتحليل النصوص على اختلاف أنماطها والاضطرابات اللغوية النفسية إلى غير ذلك من القطاعات.

يشتغل الدكتور "أحمد المتوكل" منصب عضو دائم في الجمعية الدوليّة للتداوليات (IPRA) وعضو في لجنتها الاستشاريّة، وعضو في اتحاد اللّسانيين المغاربة. وقد شارك في عدَّة ملتقيات وطنيَّة ودوليَّة نوردها كالآتي:

1984: الملتقى الأوَّل حول النحو الوظيفي بأمستردام (هولندا).

1986: الملتقى الثاني حول النحو الوظيفي بمدينة أونفيرس (بلجيكا).

1988: الملتقى الثالث حول النحو الوظيفي بأمستردام (هولندا).

1990: الملتقى الرَّابع حول النحو الوظيفي بمدينة كوبنهاجن (الدانمارك).

1992: الملتقى الخامس حول النحو الوظيفي بمدينة أونفيرس (بلجيكا).

1994: الملتقى السادس حول النحو الوظيفي بمدينة يورك (إنجلترا).

1996: الملتقى السَّابع حول النحو الوظيفي بمدينة قرطبة (إسبانيا).

1998: الملتقى الثامن حول النحو الوظيفي بأمستردام (هولندا).

2000: الملتقى التاسع حول النحو الوظيفي بمدينة مدريد (إسبانيا).

2002: الملتقى العاشر حول النحو الوظيفي بأمستردام (هولندا).

2004: الملتقى الحادي عشر حول النحو الوظيفي بمدينة خيخون (إسبانيا).



كما شارك في الملتقى اللّساني الدولي الذي انعقد بمدينة بوخاريست (رومانيا) سنة 1981. وفي الملتقى اللّساني حول الفكر اللُّغوي العربي الذي جرت أشغاله بمدينة واشنطن بالولاية المتحدة سنة 1993.

وإذا كان للدكتور أحمد المتوكل حضور متميّز في المحافل العلميَّة الدوليَّة فإنَّ تألقه في الملتقيات الوطنيَّة كان مثار إعجاب وتقدير. وقد أثمرت هذه المسيرة العلميَّة الحافلة ثمارها وتمثل ذلك فيما سطَّره من مقالات ومصنفات[1].

3 - مؤلفاته:

أ - بالعربية:

•(1976) نحو قراءة جديدة لنظريَّة النظم عند الجرجاني "أعمال اللّقاء المغربي الأوَّل للّسانيات والسيميائيات 16 - 18 أبريل 1976 الرّباط، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة - الرّباط.

- (1977) قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجرجاني، مجلة كلية الآداب، الرباط، عدد 1.
- (1981) اقتراحات من الفكر اللغوي العربي القديم بوصف ظاهرة الاستلزام الحواري. كلية الآداب، الرباط، البحث اللساني والسيميائي.
- (1984) المبتدأ في اللُّغة العربيَّة: نحو وصف وظيفي. تكامل المعرفة (مجلة جمعية الفلسفة بالمغرب)، عدد خاص: 9 / اللّسانيات.
- (1985) الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (1986) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

[1] - ينظر: نعيمة الزهري: **النحو الوظيفي واللُّغة العربيَّة "ندوة تكريميَّة للأستاذ أحمد المتوكل"**، ص 11 إلى ص14.



- (1987) أ: من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- (1987) ب:من قضايا الرابط في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1988) قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.
- (1988) الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1989) اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1993) الوظيفة والبنية: مقاربة وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.
- (1993) آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب.
- (1995) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي–التداولي. الرباط: دار الأمان.
- (1996) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية المكونات أو التمثيل الصرفي–التركيبي. الرباط: دار الأمان.
- (2001) قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية: بنية الخطاب من الجملة إلى النص، الرباط: دار الأمان.
- (2003) الوظيفية بين الكلية والنمطية. الرباط: دار الأمان.
- (2005أ) التركيبيات الوظيفية: قضايا ومقاربات. الرباط: دار الأمان.
- (2005ب) مفهوم الكفاية وتعليم اللغات. كلية الآداب، مكناس، سلسلة الندوات 15.



- (2006) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي: الأصول والامتداد. الرباط: دار الأمان.
- (2008) مسائل النحو العربي في قضايا النحو الوظيفي، دار الكتاب الجديد، بيروت لبنان.
- (2010) الخطاب وخصائص اللغة العربية. دراسة في المجال والبنية والنمط، الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت، ودار الأمان الرباط، ودار الاختلاف الجزائر.
- (2011) الخطاب الموسّط (مقاربة وظيفية موحّدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغة) : منشورات الاختلاف، الرباط - المغرب.
- (2012) اللسانيات الوظيفية المقارنة (دراسة في التنميط والتطور): منشورات الاختلاف، الرباط - المغرب.

ب - بالفرنسية:

- 1976 Notes pour un projet de modèle sémantique. Actes du 1ier séminaire marocain de linguistique: 16 - 18 Avril 1976, Rabat. Publication de la faculté des lettres et des sciences humaines.
- 1982Réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe. Publications de la faculté des Lettres ,Rabat.
- 1984Le focus en Arabe: vers une Analyse Fonctionnelle, in: lingua 64.
- 1985 Topic in Arabic: Towards a Functional Analysis.Bolkestein et al (eds).
- 1988 Essais en Grammair fonctionnelle, Rabat, SMER.



- 2003Préliminaires à une grammaire fonctionnelle de discours. In: Jadir M. (ed).

جـ - بالإنجليزية:

- 1986 «Towards an adequate representation of illocutionary force in functional Grammair» WPFG, N 10.
- 1989 Pragmatic functions in a functional Grammar of Arabic / Dordrecht, foris.
- 1991 On Representing Implicated Illocutionary Force: Grammar or Logic? WPFG 40.
- 1991bNegative Constructions in Arabic: Towards a Functional Approach. In: K. Devenyi and T. Ivznyi. (eds) 3.4.
- 1992 Discourse continuity maintenance in standard modern Arabic" in: G. Bernini and D. Ricca (eds) Eurotyp working papers 1/2.
- 1992 Discourse continuity maintenance in standard modern Arabic" in: G. Bernini and D. Ricca (eds) Eurotyp working papers 1/3.
- 1993Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. University Mohamed V, Rabat.



- 1994Term-to-phrase mapping rules: A case study from Arabic. In: Engberg-Pdersen. Falster Jakobsen and Schack. Rasmussen (eds).
- 1996 On the layering of the underlying clause structure in functional Grammar in. Devriendt, B et al (eds) Complex structure:a functionalist Perspective / Berlin, New York: Mouton de Gruyter.
- 1998Benveniste's Recit vs Discours dichotomy as discourse operator in Functional Grammar. In: M. Hannay and A. M. Bolkestein (eds).
- 1999Exclamation in Functional Grammar: sentence type. illocution or modality ? WPFG no. 69.
- 2000 Reflections on the layered underlying representation in Functional Grammar. Casablanca: Afric-Orient.
- 2002bDiscourse structure, the generalized parallelism hypothesis and thearchitecture of functional grammar. In: Madkenzie and Gomez-Gonzalez(eds).
- 2004Function independent morpho-syntax. In: Aertsen Henk, Mike Hannay and Rod Lyall (eds).
- 2005Exclamation in Functional Grammar. In: Groot and Hengeveld (eds).



- 2006Functional Grammar and Arabic. Encylopedia of the Arabic Language and Linguistic. Leiden: Brill Academic Publishers. Vol. II.
- 2007Coordinative constructions in Arabic. Some aspects of morpho-syntax asan indicator of Interpersonal status. In: Advances in FunctionalDiscourse Grammar Alfa special volume. Brazil.
- 2009Exceptive constructions in Arabic. From Arabic Grammatical Tradition to Functional Discourse Grammar WPFG Special issue.



قائمة الرموز المستعملة

المقولات:

شا = إشارة

ع = تعريف / معرفة

ج = جمع

ذ = مذكر

س = اسم

ن = نكرة

ثن = علامة التثنية

كد = مؤكد

سه = استفهام

تا = تام

غ تا = غير تام

خب = خبر (إخبار)

مض = ماض

ز ي = أحد الأوزان (الأصلية أو الفرعية)

ق و = قوة إنجازية

ت دا = تعريف تداولي

عا = معادل

معا = مُعان

ثب = إثبات

مض طق = ماض مطلق

ط = إطار حملي

را = مرادف

عج = تعجب

حض= حاضر

نك = إنكار

ع = عبارة

أد = أداة

مك = متكلم

ت د = تعريف دلالي

سق = مستقبل



ق = مؤشر القوة المستلزمة　　　　طق = مطلق

عر = معرفي　　　　نس= نسبي

إر = إرادي　　　　قب = قريب

رج = مرجعي　　　　بد = بعيد

حم = محتمل　　　　سغق = مستغرق

مك = ممكن　　　　ستم = مستمر

تم = تمن　　　　شع = شروع

تر = ترج　　　　قا = مقاربة

دع = دعاء　　　　دخ = دخول

بغ = مبلّغ　　　　نف = نفي

تج = تجريبي　　　　شص = شخص

دل = استدلالي　　　　ث = مؤنث

جب = واجب　　　　س = سرد

حس = مستحسن　　　　ص = وصف

قب = قبيح　　　　م = المتكلم

منع = ممنوع　　　　خ = المخاطب

ذ = ذات　　　　ح = حدّ



و = عاطف مجرد

ك = تنكير

م = عام

ص =خاص

عد = عدد

ص = موصول

خ = مخاطب

زه = زمان التكلم

مه = مكان التكلم

ل = موصول

(خ ط) م = مخزون المخاطب حسب اعتقاد المتكلم

(خ م) ط = مخزون المتكلم حسب اعتقاد المخاطب

ر س = محور معطى رئسي

سو = سؤال

الوظائف الدلالية:

منف = منفذ

متق = متقبل

مستف = مستفيد

مستق = مستقبل

أ د = أداة

ز م = زمان

مك = مكان

حل =حال

عل =علة

مصا= مصاحب

الوظائف التركيبية:

فا = فاعل

مف = مفعول

الوظائف التداولية:

مح = محور

بؤجد = بؤرة جديد

بؤمقا = بؤرة مقابلة

منا = منادَى



المواقع:

م = موقع

$م^{o}$ = موقع التخاطب

$م^{1}$ = موقع الأدوات الصدور

$م^{2}$ = موقع المبتدأ

$م^{3}$ = موقع الذيل

$م^{4}$ = موقع المنادَى

σ = لاحق محمولي

φ = محمول

∑ = لاحق

رموز عامة:

π = مؤشر الاشتقاق المقصود

π_1 = مخصّص المحمول

π_2 = مخصّص الحمل

π_3 = مخصّص القضية

π_4 = المخصّص الإنجازي

$س_{ي}$ = متغيّر القضية

$و_{ي}$ = متغيّر الواقعة

$ع_{1}$ = مفرد

($س^{1}$، $س^{2}$ ...$س^{ن}$) = متغيرات الموضوعات

← = "يتوقع في"



الفهارس

1 - فهرس أهم المصطلحات المستعملة في البحث

2 - فهرس المصادر والمراجع

3 - فهرس الموضوعات



1 - فهرس أهم المصطلحات المستعملة في البحث

بالعربية:	بالفرنسية:
إبلاغ	Communication unilateral
اتساق	Cohésion
إحالة	Référence
إحالة بعدية	Cataphora
إحالة تعيين إحالة مقامية	Exophora
أداة	Instrument
استبدال	Substitution
إسناد	Prédication
إشارة	Signal
اشتقاق	dérivation
إطار/ أطر	Cadres
اقتضاء (الاقتضاء)	Présupposé
إنتاج	Production
انتقاء	Sélection
انسجام	Cohérence
بؤرة	Focus
بؤرة انتقاء	Focus de sélection
بؤرة تتميم	Focus de complement



بؤرة تعويض	Focus de substitutio
بؤرة جديد	Focus de nouveau
بنية	Structure
بنية تحتية	Structure sous
بنية تداولية	Structure pragmatique
بنية حملية	Structure predicative
بنية دلالية	Structure sémantique
بنية سطحية	Structure de surface
بنية مركبية (صرفية، تركيبية)	Structure morphp-syntaxique
بنية مكونية	Structure en constituants
بنية وظيفية	Structure fonctionnelle
تبئير	Focalisation
تبليغ	Communication (bilatérale)
تحليل	Analyse
تحويل	Transformation
تداولية	Pragmatique
تفسير	Explication
تنغيم	Mélodie
تنميط (نمطية)	Typologie
توجيه	modalisation
توزيع	Distribution
ثنائية	Dichotomie



Phrase	جملة
Phrase interrogative	جملة استفهامية
Phrase nominale	جملة اسمية
Phrase performative	جملة إنجازية
Phrase simple	جملة بسيطة
Phrase déclarative	جملة خبرية
Phrase verbale	جملة فعلية
Phrase complexe	جملة معقدة
terme	حد/ حدود
Prédication	حمل
Cadre prédicatif central	حمل مركزي
cadre prédicatifétendu	حمل موسع
cadre prédicatif nucléaire	حمل نووي
Information	خبر
Discours	خطاب
Signifiant	دال
Signifiants	داليات
Signifiance	دالية
Signification	دلالة
Entité	ذات/ ذوات
Queue / Tail	ذيل (وظيفة تداولية)
Liage	ربط



Liage référentielle	ربط إحالي
Rang (ordre) / Order	رتبة
Connecteurs	روابط
Temps	زمن
les Conductifs	سلوكيات (أفعال)
Trait	سمة/ سمات
Contexte	سياق
Contexte linguistique	سياق لغوي
Sémiotique	سيميائيّة
Sémiologie	سيميولوجيا
Formel	صوري
Mode	صيغة
Implicite	ضمني
Strate de performation	طبقة الإنجاز
Strate de localité	طبقة التأطير
Relations	علاقات
Relation de communication	علاقة التبليغ
Signe	علامة
Science de la communication	علم الاتصال
La Syntaxe	علم التركيب (النظم)
Acte referential	فعل الإحالة
Acte Illocutoire	فعل إنجاز





Acte de Discours	فعل خطاب
Acte Rhétique	فعل دلالي
Acte phatique / Acte d'énonciation	فعل صوتي/ التلفظ
Acte propositionnel	فعل قضوي
Acte locutionnaire	فعل قول
Acte de parole	فعل كلام
Acte de langage	فعل لغوي
Module	قالب
Module social	قالب اجتماعي
Module de perception	قالب إدراكي
Module pragmatique	قالب تداولي
Module prosodique	قالب تطريزي
Module sémantique	قالب دلالي
Module logique	قالب منطقي
Module grammatical	قالب نحوي
Modulaire	قالبي
Proposition	قضية
Modules	قوالب
Force illocutoire	قوة إنجازية
Force illocutoire latérale	قوة إنجازية حرفية
Force illocutoire imliquée	قوة إنجازية مستلزمة





فهرس المصطلحات

Adéquation psychologique	كفاية نفسية
Adéquation typologique	كفاية نمطية
Parole	كلام
Universaux	كليات
Langage	لسان
Linguistique de la phrase	لسانيات الجملة
Linguistique du texte	لسانيات النص
Langue	لغة
Thème	مبتدأ (وظيفة تداوليّة)
Emetteur	مبلَّغ
Récepteur	مبلِّغ
(Etre en position)	متموضع (وظيفة دلاليّة)
Contenu propositionnel	محتوى (قضوي)
Prédicat	محمول
Topique / topic	محور
Topique de Nouveau	محور جديد
Topique donné	محور معطى
Spécifiants	مخصصات
Corpus	مدونة
Syntagme nominale	مركب اسمي
Syntagme verbal	مركب فعلي
Bénéficier Niveau	مستفيد





communicationnel unilatéral	المستوى التبليغي
niveau sémantique	المستوى الدلالي
Objet	مفعول
Concept	مفهوم
Forme	مقال
Situation	مقام
Local	مكان
Composant	مكوّن
Composant pragmatique	مكوّن تداولي
Composant syntaxique	مكوّن تركيبي
ComposantSémantique	مكوّن دلالي
Compétence	ملكة
Compétence social	ملكة اجتماعيّة
Compétence perceptuelle	ملكة إدراكيّة
Compétence discursive	ملكة خطابيّة
Compétence logique	ملكة منطقيّة
Vocatif	منادى (وظيفة تداوليّة)
perspective	منظور
Agent	منفذ (وظيفة دلاليّة)
Accent	نبر
Grammaire / Grammar	نحو



Grammaire de Phrase	نحو الجملة
Grammaire textuelle	نحو النّص
Grammaire de Discours	نحو خطاب
Grammaire Fonctionnelle	نحو وظيفي
Grammaticalité	نحويّة
Système	نظام/ نسق
Type	نمط
Typique	نمطي
Typologie	نمطيّة (تنميط)
Modèle	نموذج
Modèle Standard	نموذج المعيار
Modèle Pré–Standard	نموذج ما بعد المعيار
Modèle Post–Standard	نموذج ما قبل المعيار
Noyau	نواة
Modalité / s	وجه/ وجوه
Perspective	وجهة
Modale	وجهي
Fonctions	وظائف
Fonctions Sémantiques	وظائف دلاليّة
Fonctions pragmatiques	وظائف تداوليّة



2 - فهرس المصادر والمراجع

– القرآن الكريم، برواية الإمام ورش عن نافع، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي.

أولاً: المصادر والمراجع العربيَّة:

1 - الكتب:

- أحمد بن فارس:

1 - معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ.

- أحمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ:

2 - الحدود في علم النحو، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 2001.

- أحمد المتوكل:

3 - الوظائف التداولية في اللغة العربية، مطبعة النجاح، دار الثقافة، الدار البيضاء، الرباط - المغرب، ط1، 1985.

4 - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1986.

5 - من قضايا الرابط في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، دط، 1987.

6 - قضايا معجمية (المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية)، اتحاد الناشرين المغاربة، الرباط - المغرب، دط، 1988.

7 - الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط - المغرب، ط1، 1988.

8 - اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، الرباط - المغرب، ط1، 1989.

9 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية المكونات أو التمثيل الصرفي - التركيبي)، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط، دط، 1996.

10 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية (بنية الخطاب من الجملة إلى النص)، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط، دط، 2001.



11 - التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط - المغرب، ط1، 2005.

12 - مسائل النحو العربي في قضايا نحو الخطاب الوظيفي، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت - لبنان، ط1، 2009.

13 - الخطاب وخصائص اللغة العربية (دراسة في الوظيفة والبنية والنمط)، دار الأمان 4 زنقة المامونية، الرباط - المغرب، ط1، 2010.

14 - الخطاب الموسَّط (مقاربة وظيفية موحدة لتحليل النصوص والترجمة وتعليم اللغات)، منشورات الاختلاف، دار الأمان الرباط - المغرب، ط1، 2011.

15 - المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، مكتبة دار الأمان - 4 ساحة المامونيَّة - الرّباط، ط1، 2006.

16 - قضايا اللّغة العربية في اللّسانيات الوظيفية (البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي)، دار الأمان 4، زنقة المامونية، الرّباط، دط، 1995.

17 - الوظيفة والبنية (مقاربات وظيفيَّة لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية)، دار الأمان 4، زنقة المامونية، الرّباط، دط، 1993.

18 - اللّسانيات الوظيفيَّة المقارنة (دراسة في التنميط والتطوُّر)، دار الأمان 4، زنقة المامونية، الرّباط، ط1، 2012.

19 - الوظيفية بين الكليَّة والنمطيَّة، دار الأمان 4، زنقة المامونية، الرّباط، دط، 2003.

20 - نحو قراءة جديدة لنظرية النظم عند الجُرجانيّ، مجلة كلية الآداب، الرّباط، 1977.



- أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي:

21 - كتاب الكليات، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت – دط، 1419هـ.

- أندري مارتني:

22 - مبادئ اللسانيات العامة، تر: أحمد حوحو، المطبعة الجديدة - دمشق، 1985.

- أحمد مومن:

23 - اللّسانيات النشأة والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعيّة الساحة المركزيّة - بن عكنون - الجزائر، ط2، 2005.

- أبي البركات الأنباري:

24 - أسرار العربيَّة، تح: محمد بهجت البيطار، مطبعة الترقي بدمشق، 1957.

- ابن العماد العكري الحنبلي:

25 - شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تح: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، دار ابن كثير - دمشق، ط1، 1406هـ.

- ابن جني:

26 - الخصائص، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1955.

- ابن حجر العسقلاني:

27 - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثمنة، دائرة المعارض العثمانيَّة حيدر آباد، الهند، ط2، 1392هـ، ج1.



- ابن عصفور:

28 - المقرَّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة المعاني، بغداد، دط، 1971.

29 - المقرّب، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، ط1، 1972.

– ابن منظور:

30 - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1992.

- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري:

31 -تهذيب اللُّغة (مادة عرب)، تح: محمد عبد السلام هارون وآخرين، المؤسسة المصريّة العامة للتأليف والأنباء والنشر، دار القوميّة العربية للطباعة، القاهرة، دط، 1964.

- ابن يعيش:

32 - شرح المفصل، تح: الأزهر المعمور، ادارة الطباعة المنيرة الأزهر - مصر، دط، دت.

- ابن خلدون:

33 - المقدّمة، تح: علي عبد الواحد وافي، لجنة البيان العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1968.

-الزجاجي:

34 - الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، ط3، 1979.

- الزركشي:

35 - البرهان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1376هـ.



- الزمخشري:

36 - الأنموذج في النحو، تح: لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الأفاق، بيروت - لبنان، ط1، 1981.

37 - أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتاب العلمية، بيروت، مادة (ن ح)، ط1، 1998.

- السراج:

38 - الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط2، 1987.

- الزواوي بغورة:

39 - المنهج البنيوي بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى، عين مليلة الجزائر، دط، 2001.

-التواتي بن التواتي:

40 - محاضرات في أصول النحو، دار الوعي، حي الثانويّة رقم 142 ب، الرويبة - الجزائر، دط، 2008.

- الطيب دبه:

41 - مبادئ اللسانيات البنيوية (دراسة تحليلية ابستمولوجية)، لطلبة معاهد اللغة العربية وللباحثين في الدراسات اللسانية الحديثة، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، الأغواط - الجزائر، دط، 2001.

- تمام حسان:

42 - اللُّغة بين المعياريَّة والوصفيَّة، عالم الكتب، 28 شارع عبد الخالق ثروت - القاهرة، ط4، 2001.



- جفري سامسون:

43 - مدارس اللّسانيات (التسابق والتطور)، تر: محمد زياد كبّة، جامعة الملك سعود، الرياض، د ط، 1994.

- حافظ إسماعيلي علوي:

44 - اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقِّي وإشكالاته)، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي - ليبيا، ط1، 2009.

45 - حافظ إسماعيلي علوي ووليد أحمد العناني: أسئلة اللُّغة أسئلة اللِّسانيات (حصيلة نصف قرن من اللِّسانيات في الثقافة العربيَّة)، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، دار الأمان - الرّباط، ط1، 2009.

- حسن خميس الملخ:

46 - رؤى لسانيَّة في نظرية النحو العربي، دار الشروق - عمان، ط1، 2007.

- حلمي خليل:

47 - العربية وعلم اللُّغة البنيوي (دراسة في الفكر اللُّغوي العربي الحديث)، دار المعرفة الجامعية - الإسكندريَّة، دط، 1988.

- حنفي بن ناصر ومختار لزعر:

48 - اللّسانيات (منطلقاتها النظريّة وتعميقاتها المنهجية)، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة مستغانم، الجزائر، ط2، 2011.



- خولة طالب الإبراهيمي:

49 - مبادئ في اللّسانيات، دار القصبة للنشر، فيلا 6، حي سعيد حمدين، حيدرة، الجزائر، ط2، 2000 - 2006.

- ذهبية حمو الحاج:

50 - لسانيات التلفظ وتداولية الخطاب، دار الأمن للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، دط، 2005.

- سامي عياد حنا وآخرون:

51 - معجم اللسانيات الحديثة، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 1997.

- صالح بلعيد:

52 - نظرية النظم، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، د ط، 2004.

- صلاح الدين زرال:

53 - الظاهرة الدلاليّة عند علماء العربيَّة القدامى حتى نهاية القرن الرَّابع الهجري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف 149 شارع حسيبة بن بوعلي الجزائر العاصمة - الجزائر، ط1، 2008.

- صلاح فضل:

54 - النظرية البنائية في النقد الأدبي، دار الشروق، القاهرة - مصر، ط1، 1978.

55 - النظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة - مصر، ط2، 1980.



- عبد السلام المسدي:

56 - العربية والإعراب، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ليبيا، ط1، 2010.

- عبد الحميد دباش:

57 - بنية الجملة والترجمة من خلال القرآن الكريم، مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جامعة الماجد للثقافة والتراث، دبي - الإمارات العربية المتحدة، دط، عدد: 55، 2006.

- عبد القادر المهيري:

58 - اللّسانيات الوظيفية ضمن أهم المدارس اللّسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، ط2، 1990.

- علي أبو المكارم:

59 - مدخل إلى دراسة النحو العربي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006.

- علي آيت أوشان:

60 - اللسانيات والديداكتيك نموذج النحو الوظيفي (من المعرفة العلمية إلى المعرفة المدرسية)، السلسلة البيداغوجية، دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 2005.

- عِزّ الدين البوشيخي:

61 - التَّواصل اللُّغوي - مقاربة لسانيَّة وظيفيَّة -،(نحوَ نموذج لمستعملي اللُّغات الطَّبيعية)، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2012.

62 - إسهامات الأستاذ أحمد المتوكل في البحث اللِّساني العربي المعاصر، النحو الوظيفي واللُّغة العربيَّة "ندوة تكريميَّة للأستاذ أحمد المتوكل"، تنظيم: شعبة اللُّغة العربية وآدابها. تنسيق: دة: نعيمة الزهري، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، جامعة الحسن الثاني عين الشَّق - الدار البيضاء، 2005.



- عزّ الدين مجذوب:

63 - المنوال النحوي العربي (قراءة لسانيَّة جديدة)، دار محمد علي الحامي، كلية الآداب والعلوم الإنسانيَّة - سوسة، الجمهوريَّة التونسيَّة - تونس، ط1، 1998.

- فاضل صالح السمرائي:

64 - الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان (الأردن)، ط2، 2007.

- فردينان دوسوسير:

65 - محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، دط، 1986.

- كاهنة دحمون:

66 - الجملة الاعتراضيَّة بنيتها ودلالتها في الخطاب الأدبي (دراسة في ضوء النظريَّة التداوليَّة)، دار الأمل، منشورات تحليل الخطاب، برج البحري - الجزائر، 2012.

- محمد الأوراغي:

67 - نظريَّة اللّسانيات النسبيَّة (دواعي النشأة)، منشورات الاختلاف، دار الأمان، الرّباط، ط1، 2010.

68 - الوسائط اللُّغويَّة أفول اللِّسانيات الكليَّة، دار الأمان، 4 زنقة المامونية، الرباط، ط2، 2013.



- محمد الحسين مليطان:

69 - نظرية النحو الوظيفي - الأسس والنماذج والمفاهيم -، منشورات ضفاف ومنشورات الاختلاف، دار الأمان، الرباط، ط1، 2014.

- محمود السعران:

70 - علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، مصر، ط2، د ت.

- محمد بن عبد الكريم:

71 - التصوف في ميزان الإسلام، دار هومة، الجزائر، ط1، 1997.

- محمد عبَّاس:

72 - الأبعاد الإبداعيَّة في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر - دمشق، ط1، 1999.

- محمد حماسة عبد اللطيف:

73 - بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 2003.

- محمد محمد يونس علي:

74 - مدخل إلى اللسانيات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بنغازي، ط1، 2004.

- مجمع اللغة العربية:

75 - المعجم الوسيط، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، د ط، 1972.

- مسعود صحراوي:

76 - التداوليَّة عند علماء العرب (دراسة تداوليَّة لظاهرة "الأفعال الكلاميَّة" في التراث اللِّساني العربي)، دار الطليعة، بيروت - لبنان، ط1، 2005.



- مصطفى غلفان:

77 - اللّسانيات العربية الحديثة (دراسة نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية)، جامعة الحسن الثاني، عين الشق - كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ورسائل وأطروحات رقم: 4، د ط، د ت.

- مهدي المخزومي:

78 - في النحو العربي نقد وتوجيه: دار الرائد العربي، بيروت - لبنان، ط2، 1986.

- ميشال زكرياء:

79 - الألسنة علم اللُّغة الحديث، المؤسسة الوطنية للدّراسات والنشر، بيروت - لبنان، ط2، 1985.

80 - الألسنية (علم اللُّغة الحديث) المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط1، 1980.

81 - الألسنية التوليديّة التحويلية وقواعد اللُّغة العربية (النظريّة الألسنيّة)، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط2، 1986.

- نعمان بوقرة:

82 - اللّسانيات العامَّة اتجاهاتها وقضاياها الرَّاهنة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009.

- نعيمة الزهري:

83 - التعجب في اللّغة العربية (من الفكر اللّغوي العربي القديم إلى النحو الوظيفي)، منشورات الاختلاف، 4 زنقة المامونية - الرّباط، ط1، 2014.



84 - تحليل الخطاب في نظريَّة النحو الوظيفي، دار الأمان - الرّباط، ط1، 2014.

85 - النحو الوظيفي واللُّغة العربيَّة "ندوة تكريميَّة للأستاذ أحمد المتوكل"، كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 16، عين الشق، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 2005.

- نوام تشومسكي:

86 - البنى النحويَّة، تر: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد - العراق، ط1، 1987.

- وزارة الأوقاف والشئون الإسلاميَّة الكويت:

87 - الموسوعة الفقهيَّة (ط. أوقاف الكويت).

- يحيى أحمد:

88 - الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللّغة، مجلة عالم الفكر (الألسنية)، وزارة الإعلام، الكويت، د ط، 1989.

- يحيى بعيطيش:

89 - الفعل اللغوي بين الفلسفة والنحو (عرض وتأصيل لمفهوم الفعل اللغوي لدى فلاسفة اللغة ونظرية النحو الوظيفي)، ضمن كتاب: حافظ اسماعيلي علوي، التداوليات (علم استعمال اللغة)، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2011.



2 - المجلات:

- أمينة فنان:

90 - الجملة في النموذج الوظيفي البنيوي، مجلة اللسانيات واللغة العربية بين النظرية والتطبيق، جامعة المولى إسماعيل كلية الآداب والعلوم الإنسانية - مكناس، 4 سلسلة الندوات، 1992.

- طه الجندي:

91 - البعد التداولي في النحو الوظيفي، دار العلوم، جامعة القاهرة، قسم النحو والصرف والعروض، نشر بعدد رقم 27، مجلة كلية دار العلوم الشهرية.

- مؤيد آل صوينت وخالد خليل هادي:

92 - تمَّام حسَّان في معيار النقد اللِّساني، العدد 203، 2012.

3 - الرسائل:

- الزايدي بودرامة:

93 - النّحو الوظيفيي والدَّرس اللُّغوي العربي - دراسة في نحو الجملة -، جامعة الحاج لخضر باتنة، رسالة دكتوراه، 2013 - 2014.

- الطاهر شارف:

94 - المنحى الوظيفي في تفسير التحرير والتنوير لابن عاشور "سورة البقرة نموذجًا"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 - 2006.



- خالد بن صالح الحجيلان:

95 - اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللُّغويين العرب المحدثين، رسالة ماجستير مقدَّمة إلى قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها في جامعة الملك سعود، 1421هـ.

- يحيى بعيطيش:

96 - نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، جامعة قسنطينة، رسالة دكتوراه، (مخطوط)، 2006.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

-ahmed moutaoukil:

97 - réflexions sur la théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe¸ thèses et mémoires n8¸ l´obtention du doctorat d´état¸ rabat¸ 1980.

-André Martinet:

98 - la linguistique, guide alphabétique, éd. Denoël, paris1969.

-SIMON DIK:

99 - Theory of Funutional Grammar Part 2. Complex ant Derived Constructions. Ed. KeesHengeveld. Berlin and New York: Mouton de Gruyter. 1997.

-ferdinand de soussure:

100 - cours de linguistique générale, EN. R.G. édition. talantikit Béjaia¸2002.

- Jean Dubois et autres:

101 - Dictionnaire de linguistique, libraire la rouse, paris.



- John Firth:

102- Papers in Linguistics , 1934 - 51, London: Oxford University Press, 1957 c.

-Roman jakobson:

103 - Essais de linguistique générale (2. Rapports internes et externes du langage), Arguments 57 Les éditions de minuit, 7 rue Bernard - Palissy, 75006 Paris, 1973.



3 - فهرس الموضوعات









ملخّص:

يسعى هذا البحث إلى إبراز نظرية النحو الوظيفي وتطبيقاتها على اللُّغة العربيَّة، لتحقيق الكفاية التفسيريَّة وذلك بالتّركيز على كتابات "أحمد المتوكل"، ومحاولة التعريف بنظريَّة النحو الوظيفي لتحديد أصولها ومبادئها وموضوعها، وكيفيَّة صياغة الجهاز الواصف، وتطبيقات النظريَّة الوظيفيَّة على الأبنية العربيَّة، ثمَّ محاولة نقد النظريَّة الوظيفيَّة مع عرض النشاط اللِّساني العربي الحديث المتمثل في نقد كتبه، لتقييم بعض جوانبهما، والاستفادة من الجهود المقدَّمة فيهما.

وتعدُّ هذه الدّراسة من أهم القضايا الشائكة في الدّرس اللُّغوي العربي الحديث، نظرًا لقيمتها ومكانتها ومحاولة إزالة اللَّبس والغموض والإفصاح عنها، وذلك باعتماد مناهج جديدة تبحث عن هذه النظرية باعتبارها عنصرًا بارزًا في التحليل والتفسير.

الكلمات المفاتيح:

الكفاية التفسيريَّة - الوظيفية - النحو - الجملة - اللُّغة - القضايا - التفسير - اللسانيات - البنية - الدلالة - التركيب - التداول - قالب - سياق.

Mots - clés:

Efficacité explicative – Fonctionnelle – Grammaire – la phrase – la Langue – les propositions - Explication - Linguistiques – Structure – la Signification – la Composition – pragmatique - Module - Contexte.

Résumé

La présente thèse vise à faire connaitre la théorie de la grammaire fonctionnelle et à démontrer l'efficacité explicative de sa pratique en linguistique arabe en s'appuyant sur les écrits "d'Ahmad AL Moutawakkil". L'étude entamée tente de définir et de déterminer les origines, l'objet et les principes de cette théorie tout en proposant une formulation de son protocole descriptif et de ses applications sur des structures linguistiques arabes. La thèse expose en outre une critique de la théorie fonctionnelle en l'exposant en tant que pratique linguistique arabe moderne à travers l'étude des ouvrages d'Ahmad AL Moutawakkil. Ce travail permet ainsi une évaluation de certains aspects et de quelques pistes intéressantes que cette théorie et ces ouvrages offrent. La recherche traite ainsi l'un des problèmes épineux rencontré dans le cours de linguistiques arabe moderne. Son intérêt tient, en l'occurrence, à la valeur et à la place de la théorie fonctionnelle qu'elle se propose d'éclaircir et d'en lever les ambigüités en recourant à de nouvelles approches la considérant comme une intéressante piste d'analyse et d'interprétation.